مملكة البحرين

هيئة جودة التعليم والتدريب

التقرير السنوي ٢٠٢٠

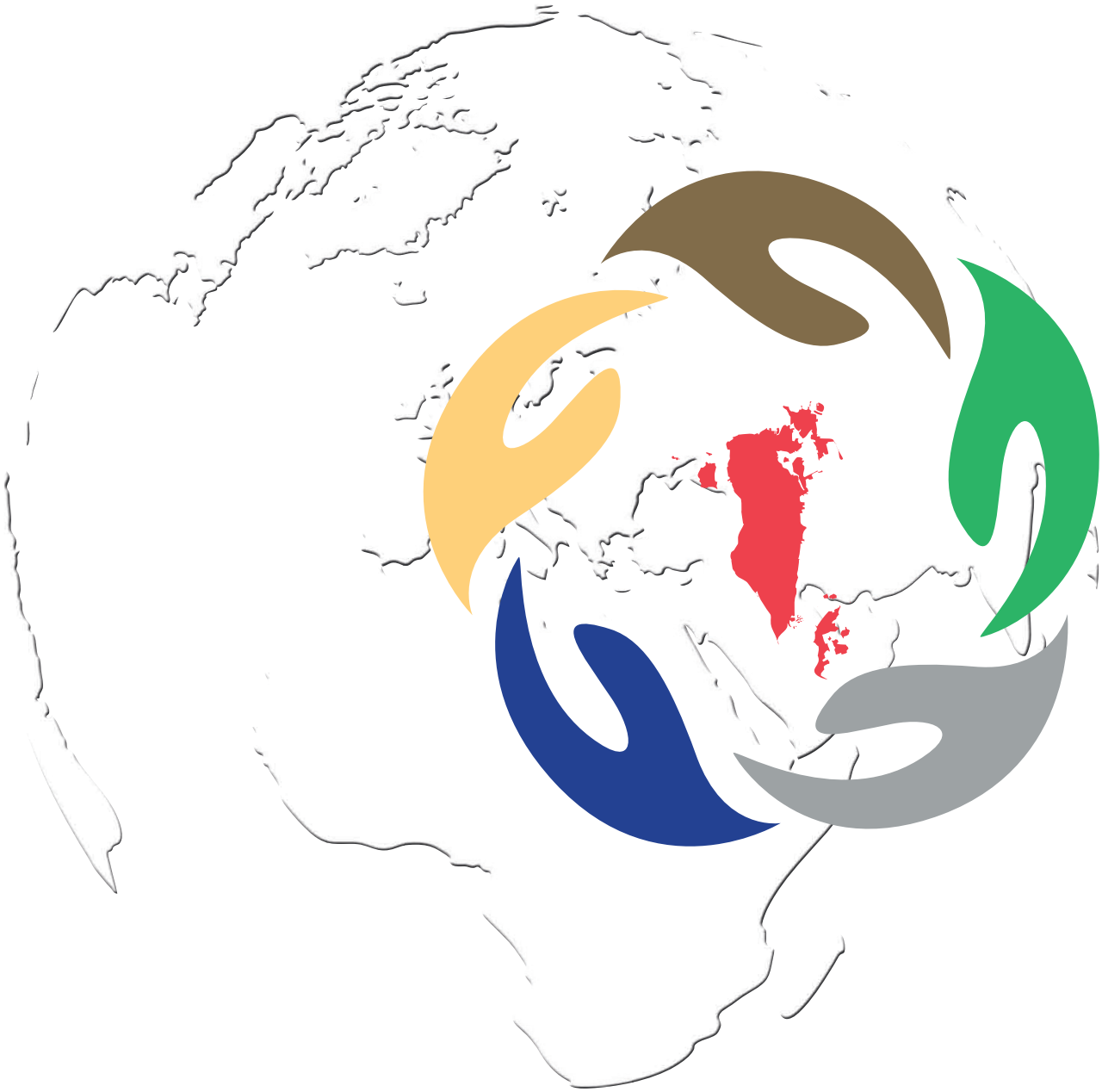

التعليم في عالم متغير

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس الوزراء

هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

الفهرس

07 مهام هيئة جودة التعليم والتدريب

08 كلمة رئيس مجلس الإدارة

10 كلمة الرئيس التنفيذي

12 أعضاء مجلس الإدارة

14 أعضاء الإدارة التنفيذية

16 الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

18 المدارس الحكومية

24 المدارس الخاصة ورياض الأطفال

30 مؤسسات التدريب المهني

38 مؤسسات التعليم العالي

48 تكريم المتميزين

56 الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية

58 عمليات الإطار الوطني

64 التقييمات التربوية الإقليمية والدولية لمخرجات النظام التعليمي

72 تقرير خاص (التعليم في عالم متغير: التحديات والفرص)

80 إنجازات الهيئة

84 المنتديات وبناء القدرات

92 الخلاصة

96 الملاحق

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

النسخة الإنجليزية
ENGLISH VERSION

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

مهام هيئة جودة التعليم والتدريب

هيئةُ جودةِ التعليم والتدريب، هيئةٌ وطنيةٌ مستقلةٌ، تخضع لإشراف مجلس الوزراء الموقر، وتقوم بتنفيذ مهامها وأهدافها طبقًا لتوجيهات ورؤى مجلس إدارتها، وترفع تقاريرها إلى المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب لاعتمادها والتصديق عليها.

تأسست الهيئة في العام 2008 وتمت إعادة تنظيمها وتسميتها بموجب المرسومين الملكيين رقمّي: (83) لسنة 2012 و (74) لسنة 2016، ضمن مبادرات مشروع تطوير التعليم، الذي استمد رؤيته من المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة، عاهل البلاد المفدى الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه في العام 2002، وهو أحد المبادرات الرائدة لرؤية البحرين الاقتصادية 2030، والذي يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية، وتحسين الخدمات المقدمة في قطاعي التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين، ليرتقي بالكفاءات الاحترافية والمهنية، وتحقيق التنمية البشرية لمواطني المملكة.

الرؤية

أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لنرتقي بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي.

الرسالة

التحسين المستدام للجودة والتنافسية في الأداء لقطاعي التعليم والتدريب من خلال تقييم مستقل، وعادل، وموثوق به وبما يسهم في بناء القدرات الوطنية.

القيم

- العدالة
- الاستدامة
- التنافسية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

إن التوجيهات الملكية السامية من لدُن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، قد هيّأت لهيئة جودة التعليم والتدريب الأرضية المثالية لتحقيق النجاحات الكبيرة؛ بهدف تطوير وتحسين قطاعي التعليم والتدريب، كما أن الاهتمام المتواصل والمتابعة الثابتة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء حفظه الله ورعاه، قد نهضت برؤى ومبادرات تطوير التعليم والتدريب إلى مراحل متقدمة. ولا يمكن هنا نسيان الدور الأصيل والممتد لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الراحل، رحمهُ الله وطيّب ثراه، والذي لم يبخل يومًا برعايته ودعمه لميدان التعليم والتدريب في المملكة.

كما وننوه بالدور الكبير لسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، والذي كان ولا يزال الداعم الحقيقي للارتقاء بالتعليم والتدريب وجودته والذي يوصي منذ استلام هذا الملف الحيوي المهم على أهمية التطوير المستمر للقطاع التعليمي والحرص على الارتقاء بمخرجات التعليم وما يؤديه من دور أساسي في مسيرة التنمية بالمملكة، والشكر موصول للأخوة والأخوات في مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب على جهودهم، ومنتسبي وموظفي الهيئة جميعًا على ما يقومون به من جهود مخلصة؛ للارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب في مملكتنا العزيزة.

لا شك أنَّ جائحة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم اختبرت جاهزية الدول وأتاحت الفرصة للتطوير السريع لمن كان على استعداد، فالمملكة نظراً لما بذلته القيادة الرشيدة من جهد غير محدود في الأعوام الماضية قد وضعت البنية التحتية الممتازة في مجال الاتصالات ساهم بشكل فعال في التحول السريع في تقديم خدمات التعليم.

لا يمكن إغفال أنَّ صنع القرارات الجيدة دائمًا ما يكون مبنيًا على الوعي المُسبق، والدراسة المتأنية، والمعرفة الشاملة بالبيئة التي ستطبّق فيها تلك القرارات. ولا يمكن إنكار أن البيئة التعليمية هي أهم الميادين التي تحتاج لمراجعات مستمرة ثابتة ومتواصلة وتطوير دائم لتراعي جميع المتغيرات في حياة البشر وفي الاقتصاد العالمي.

منذ ما يربو على عقدين من الزمان، والعالم بات مُحَاصَرًا بتطورات رقمية، وتغيرات تكنولوجية لا يمكن التنبؤ بمداها، كما لا يمكن تجاهل تأثيراتها على الحقول العلمية والبحثية المختلفة.

تغيرات تكنولوجية وتطورات رقمية هائلة، أصبحت مع مرور الوقت أكثر تأثيرًا وأوسع نطاقا، طالت غالب الأنظمة التعليمية، واضطرت معها لتخصيص الميزانيات تلو الميزانيات للتعاطي معها، ولجعل البيئة المدرسية أكثر حداثة وابتكارًا ونضوجًا.

لقد تكررت على مسامعنا كثيرًا خلال العقد الماضي مصطلحات تكنولوجيا التعليم وعولمة التعليم الافتراضي، والتمكين الرقمي والتكنولوجي، بما يتضمن افتراضًا من أدوات، وإجراءات، وبرامج، وبرمجيات، وبقدر ما كان ذلك ملحًا كان الأهم منه هو البحث في استيعاب عوامل القوة والضعف أثناء التنفيذ، لضمان نجاح المنظومة التعليمية أولًا، ولضمان قدرتها على مواكبة المستقبل الوظيفي للطلبة، وليس التعليمي فحسب.

إنَّ مصطلح "التعليم عن بعد" بدأ يتكرر على مسامعنا كثيرًا خلال جائحة كورونا، ومن يبحث في تاريخ ذلك النهج التعليمي، يجد أنه قد بدأ تطبيقه دولياً ومحلياً منذ عقود، وكان تأثيره يرتفع تدريجيًا مع كل تطور تكنولوجي يحدث في العالم، لذلك أصبح النجاح والاحتراف في "التعليم عن بعد" قياسًا حقيقيًا لتطوّر المنظومة التعليمية في أي بلد، كون ذلك النهج عُرضةً لتجارب واسعة، لمعرفة مدى قدرة المؤسسات التعليمية على توظيف التطور التكنولوجي والرقمي، لأن يكون هو الأداة الحقيقية المؤثرة في المنظومة التعليمية المرتبطة بسوق العمل والاقتصاد.

عندما يأتي الحديث عن "التعليم في عالم متغير"، لا يمكن تجاهل مصطلح "المرونة"، وهي الصفة التي تحدث عنها الكثير من الخبراء، بل وأدرجت في العديد من التقارير الدولية التي تتحدث عن تعليم المستقبل؛ كون النمط التعليمي الصفي والمدرسي لا يمكن تطبيقه على الجميع وفي جميع الظروف، ولعل الأزمة الوبائية الأخيرة في العالم أثبتت ذلك.

"التعليم عن بعد"، والتعليم المفتوح أو المرن، بات أنماطًا تعليمية مقترنة بالتعليم مدى الحياة، أو التعليم في عالم متغير؛ كونهما يسبحان في فضاء التكنولوجيا والتطوّر الرقمي، وفي إمكانهما تجاوز عقبات الصعوبات الاقتصادية، والكوارث الصحية، والبيئية، وكونهما – على المدى القريب والبعيد – أقل كلفة على الحكومات، بل أنهما أفضل استثمارًا.

إنَّ اختيار عنوان: "التعليم في عالم متغير" كشعار لتقرير العام 2020، يأتي لتأكيد إيمان هيئة جودة التعليم والتدريب التام بالانفجار المعرفي الرقمي التكنولوجي، وانعكاسه المباشر على العملية التعليمية التعلمية، كما يأتي يقينًا من الهيئة بأهمية استشراف المستقبل؛ لرسم الإستراتيجيات والخطط الدقيقة، التي بإمكانها رسم خارطة طريق صحيحة، لصنع واتخاذ قرارات واعية ومستوعبة لما يدور حولها من ثورات في التعليم والصناعة التكنولوجية والرقمية، لتكون منظومتنا التعليمية في المقام الأوّل، كما تسعى قيادتنا الرشيدة دائمًا لتعزيزه وتثبيته.

السيد أيمن توفيق المؤيد
وزير شئون الشباب والرياضة
رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

كلمة الرئيس التنفيذي

تؤدي التكنولوجيا دورًا مؤثرا وفعالًا في نهضة المجتمعات البشرية، وفي تقاربها ونقل الخبرات فيما بينها؛ كونها تتجاوز عقبات الزمان، والمكان، والتكلفة المادية، عندما تُدارُ بشكل صحيح. وقد ساهمت الثورة الصناعية الرابعة في تعزيز دور التكنولوجيا الرقمية في كافة مجالات الحياة، وفي التعليم والتدريب بشكل خاص.

وقد شهد قطاع التعليم والتدريب في مملكة البحرين تغيرات سريعة، استجابةً للتطور في التكنولوجيا، حيث تم إدخال اللوحات الذكية في الفصول الدراسية، بالإضافة إلى تثبيت شاشات العرض، وأجهزة العروض التفاعلية. علاوة على ذلك، أتاحت أنظمة إدارة التعلم ومنصات التعليم الإلكترونية المستخدمة في بعض المؤسسات فرصًا لتقديم خدمات وبيئة تعلم افتراضية تناسب طبيعة واحتياجات الطلبة بشكل أفضل. غير أنَّ تبني هذا النمط من التعلم كان بطيئًا ومحدودًا قبل جائحة كورونا – كوفيد 19، حيث لم تتم الاستفادة بصورة فعالة ومثمرة من جميع الخصائص المتوفرة في منصات التعليم الإلكتروني، كما لم يكن معظم القائمين على عملية التعليم والتدريب حريصين على الانتقال إلى التعلم المختلط، وظلوا معتمدين على الأنماط التقليدية للتعليم. ولكن، جاءت جائحة كورونا لتقلب الموازين، وتفرض واقعًا جديدًا، وانتقل "التعلم عن بعد" بين عشية وضحاها من كونه خيارًا إلى حقيقة يحتاج الجميع إلى تبنيها، والاستفادة منها بشكل واسع ومتكامل.

وقد شهد العالم نجاح دول كبيرة الحجم كثيرة السكان، في الانتقال السلس إلى العمل، والتعليم من المنازل وعن بعد، مع تعذُّر مواصلة نمط الحياة التقليدي، كما شهدنا دولًا واجهت صعوبات كثيرة في إدامة وسيرورة الحياة المجتمعية عن بعد من تعليم، وعمل، وخدمات؛ ليكتشف الجميع أنَّ النجاحَ في تطوير، وتعزيز البنية التحتية لمشروعات الدول الإستراتيجية في أوقات الرخاء، كفيل أنْ يحميها في أوقات الشدة، خاصة في الأعمال الجوهرية التي لا يمكن للمجتمعات أن تستغني عنها، وهو ما يجب أنْ يُرْسَخَ في الأنظمة والعقول، كأهم درس يتعلمه المرءَ من هذه الأزمة.

وقد كانت مملكة البحرين من الدول التي أثبتت نجاحها في التعاطي مع جائحة كورونا، بفضل الله أولا وأخيرًا، ثم بفضل الاستعدادات، والإدارة المتميزة لفريق البحرين بقيادة سمو ولي العهد رئيس الوزراء، حفظه الله ورعاه، وأنَّ هيئة جودة التعليم والتدريب، وانطلاقًا من دورها في "فريق البحرين"، ودوره الوطني الذي يقوم به على كافة الأصعدة والميادين لتعزيز النجاحات والتفوق في مختلف القطاعات، قد وضعت الخطط، وبدأت في تنفيذها للقيام بمسئولياتها، بحسب مرسوم إنشائها، وواجبها الوطني في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها العالم، ومملكتنا الغالية.

والهيئة، كغيرها من مؤسسات الدولة، قامت بدورها لتنفيذ المسئوليات المناطة بها عن بعد، وقد كان ذلك على مراحل، بدأتها الهيئة بالتأكد من جاهزيتها من حيث الأطر وآليات العمل، وتدريب الاختصاصيين؛ للقيام بالمراجعات عن بعد، ثم بدأت المرحلة الثانية عبر التواصل مع مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة بشأن استعداداتها لتوفير وسائل التعليم عن بعد لمنتسبيها من طلبة، ومعلمين، وأكاديميين. وقد تم توزيع استمارات لبيان جاهزية هذه المؤسسات، كما تم إرسال استبانات لأولياء الأمور، والطلبة، والمدرسين حول فاعلية التعليم والتدريب عن بعد، الذي تم خلال هذه الفترة.

أما في المرحلة الثالثة، فقد قامت الهيئة بعملية تقييم التعليم عن بُعْد في المدارس الحكومية والخاصة، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني بمملكة البحرين، من خلال تقييم الحصص الافتراضية، كما تم الاطلاع على عمليات التعليم، والتفاعل، والمشاركة بين المتعلمين والمعلمين/المدربين، وكذلك الوقوف على مستويات الدعم المقدم خلال الحصص التعليمية عن بعد.

كما قامت الهيئة – التزامًا منها بمهامها، وصلاحياتها، ومسئوليتها تجاه أبنائها الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، الحكومية والخاصة – بتقييم ممارسات وتطبيقات التعليم عن بعد المتوفرة فيها؛ بهدف التعرف على المنصات التعليمية الإلكترونية المستخدمة، والتأكد من سهولة وصول الطلبة إليها، إلى جانب التعرف على الإجراءات المتبعة من قبل تلك المؤسسات لدعم الطلبة، أثناء فترة التعليم عن بعد.

وإتمامًا لما تقدم من مراحل؛ قامت الهيئة بعمل مراجعات تجريبية عن بعد لمؤسستي تعليم عالٍ، ومؤسستي تدريب مهني، وأربع مدارس خاصة؛ وذلك لتقييم، وعرض التجارب والممارسات الجيدة فيها، مع حفظ خصوصية تلك المؤسسات. إضافة إلى توظيف نتائج هذه العمليات للتأكد من مناسبة الأطر، والآليات المستخدمة للمراجعات عن بعد، وتعديل ما يلزم منها. كما أنَّ بيان جهود جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية واستعداداتها، في هذه الفترة الطارئة، وتقديم التغذية الراجعة هي من الأمور المفيدة لها جميعًا، خاصة إذا استمر التعليم عن بعد لفترات مستقبلية غير محددة؛ لحين تجاوز ظروف هذه الجائحة الإستثنائية. إنَّ شعارنا لهذا العام في التقرير السنوي 2020، يتحدث عن "التعليم في عالم متغير"، بهدفَ لتوثيق هذه الفترة التي تمرُّ على العالم بأسره، وتبين ما قامت به مملكة البحرين من احترازات، وتدابير للحد من انتشار جائحة كورونا – كوفيد 19، وما ترتب عن ذلك من اعتماد "التعليم عن بعد" خلال هذه الفترة التاريخية.

إنَّ المتغيرات التي حدثت، والبدائل التي تم اتخاذها بشأن التعليم التقليدي، فيها الكثير من التحديات، كما أنها فتحت الباب للكثير من الفرص أمام رؤىً مستقبلية جديدة، يتم فيها معالجة جميع الثغرات، وتطوير الأنظمة، والآليات، والبنى التحتية، للارتقاء بالتعليم والتدريب، والتأكد من جودة ما يقدم لأبنائنا، مهما كانت الظروف؛ لضمان حصولهم على تعليم جيد؛ يؤهلهم لخدمة وطنهم بكفاءة واقتدار.

إنَّ الغرس الحقيقي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، وبالأسس التي وضعها جلالته في المشروع الإصلاحي لوحدة وازدهار وطننا الغالي، والحرص والمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء حفظه الله ورعاه، هو صمام الأمان لمملكتنا الغالية لعبور هذه الجائحة بسلام، ولتحقيق الرؤية ٢٠٣٠، على أحسن وأكمل وجه. كما لا ننسى بصمات صاحب السمو الأمير الراحل خليفة بن سلمان آل خليفة رحمه الله وأجزل له العطاء، بما قدّم لهذه الأرض الطيبة، والذي نهض بالوطن ومؤسساته في أصعب الظروف.

كما أنَّ الرعاية والاهتمامَ البالغيْن من قِبَل سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، حفظه الله، هما الدعامة والبوصلة لتطوير منظومة التعليم والتدريب، فهو الحاضن لجميع المبادرات التطويرية في التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وإنَّ أثر الجهود الصادقة التي يبذلها رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب السيد أيمن توفيق المؤيد، وأعضاء مجلس الإدارة، لوضع الخطط والتوجيه والمتابعة؛ للتأكد من حصول الهيئة على المقومات لأداء عملها، لهو أمرٌ واضحٌ في منجزاتها. كما أنَّ نتائج ما تقوم به الهيئة ومنتسبوها المخلصون لجلالة الملك، والوطن، المؤمنون بأهمية عملهم لتحقيق الجودة في التعليم والتدريب، والمساهمة في بناء أجيال واعدة لازدهار وطننا الحبيب، انعكست بشكل جلي في السمعة المشرفة للهيئة، ولمملكتنا الغالية إقليميًا ودوليًا.

إنَّ عالمنا سريعُ المتغيرات، وحتى ننجح في رسم الرؤية الصحيحة التي في إمكانها أن تقودنا إلى التفوق والإنجاز، فلابد من تخطيط استشرافي للمستقبل، يمتاز فيه التعليم بالمرونة والنجاح في تحويل الأنظمة من أنماطها التقليدية المحددة والجامدة إلى أنظمة أكثر مرونة وانفتاحًا، تقدم المهارات، والقدرات، وفرص التنمية لجميع أفراد المجتمع، وفق منهجيات "التعلم مدى الحياة" و"التعليم في عالم متغير"، وهو ما سيساهم بشكل مؤثر في عملية التعليم، ويؤدي إلى رفع قدرة البحريني على تلبية احتياجات العمل المتجددة بكل سلاسة ونجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. جواهر شاهين المضحكي

الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد
فيصل محمد المحروس

سعادة الدكتور
عبدالرحمن عبدالحسين جواهري
رئيس شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات

سعادة الدكتور
محمد بن مبارك بن دينه
المبعوث الخاص لشؤون المناخ
الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة

سعادة السيد
أيمن بن توفيق المؤيد
وزير شئون الشباب والرياضة
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتور
إبراهيم محمد جناحي
الرئيس التنفيذي لصندوق العمل (تمكين)
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيدة
عائشة محمد عبدالغني

سعادة الدكتورة
عائشة سالم مبارك

سعادة السيدة
أمنة علي العريض
رئيس البحوث – مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

أعضاء الإدارة التنفيذية

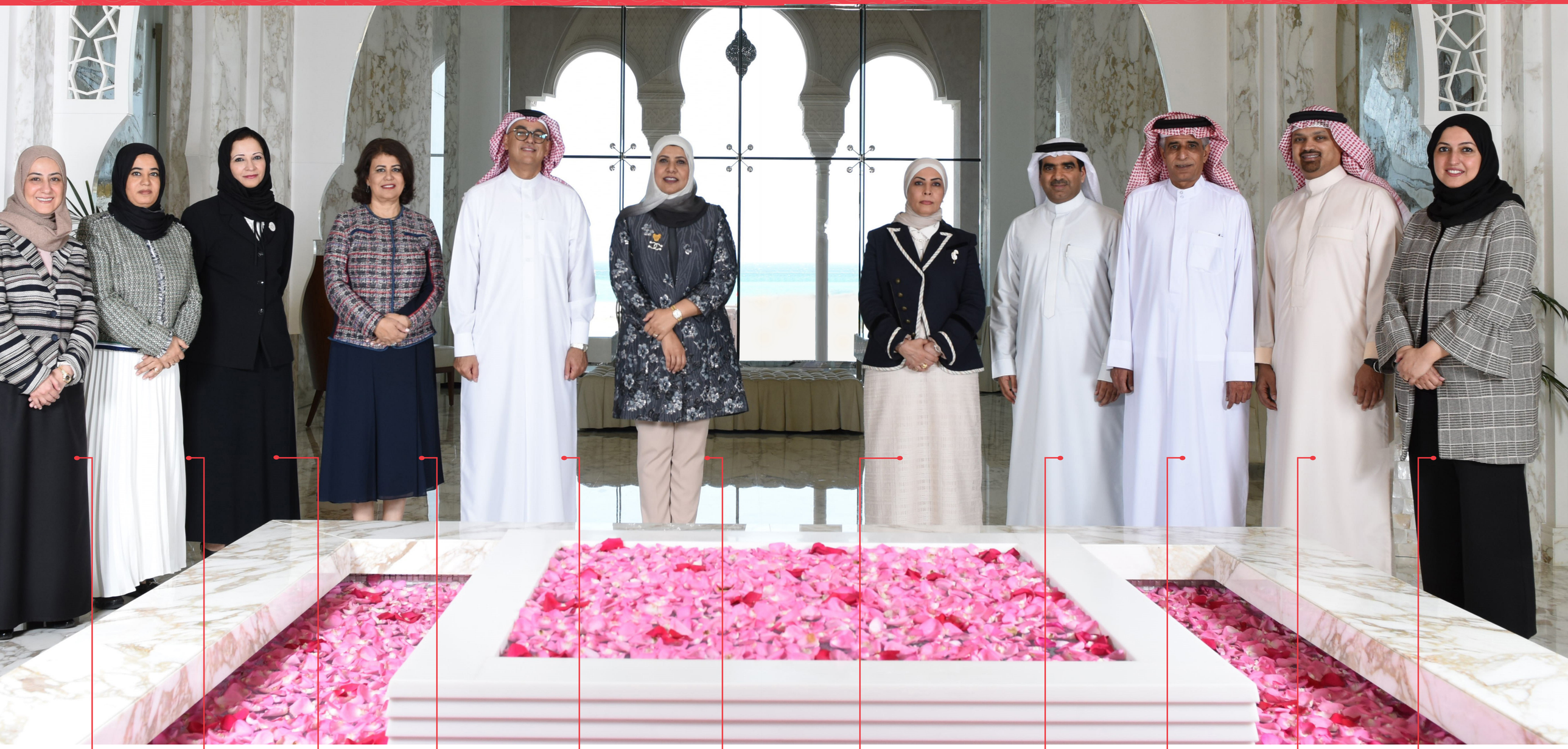

د. هيا المناعي
مدير عام، الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

د. جواهر المضحكي
الرئيس التنفيذي

د. طارق السندي
مدير عام، الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية

د. وفاء المنصوري

د. الشيخة لبنى آل خليفة

السيدة وفاء اليعقوبي

السيدة عصمت جعفر

د. حسن الحمادي

السيد خالد المناعي

د. خالد الباكر

السيدة دعاء شرفي

الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

تواصل هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية ومن خلال الإدارات الأربع التابعة لها، تنفيذ مراجعتها وفقًا لمعايير ومؤشرات الأطر المعتمدة، والتي تقوم الهيئة بتطويرها، ومراجعتها عند الانتهاء من كل دورة مراجعة؛ بما يتوافق مع الممارسات الجيدة المتعارف عليها دوليًا، مستعينةً في ذلك بنتائج التغذية الراجعة للمراجعين ومؤسسات التعليم والتدريب والجهات ذات العلاقة. وتهدف المراجعات إلى الوقوف على مستوى أداء مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ونشر النتائج التي تزود صانعي القرار ومتخذيه، والجهات ذات العلاقة، بمستوى جودة أداء هذه المؤسسات، إضافة إلى تزويد المؤسسات بتقارير تفصيلية، تحدد جوانب القوة فيها والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، مما يساهم في عملية التحسين المستمر لها، بغية تمكين المتعلمين والمتدربين من المعارف والمهارات المطلوبة، وملاقاة الاحتياجات الوطنية.

وفي العام الأكاديمي 2019-2020، قامت الإدارة العامة بمواصلة دورات المراجعات المقرة، غير أنها تأثرت بتبعات جائحة "كورونا" مما أجبرها على تأجيل الزيارات الميدانية التي كان من المزمع عقدها في الفترة ما بين بداية شهر مارس حتى نهاية العام الأكاديمي الحالي. وخلال هذه الفترة قامت الهيئة بمتابعة توجه مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى نمط "التعليم عن بعد"، لرصد ودراسة الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات، واستقراء مدى فاعليتها؛ بغرض التطوير والتحسين، وتم ذلك من خلال عمليات جمع البيانات والمعلومات المتصلة بالتعليم عن بعد، وتقييم الدروس/الحصص التدريبية الافتراضية المقدمة في هذه المؤسسات، وجمع التغذية الراجعة من الطلبة والمتدربين، والهيئات التعليمية والمدربين، إضافة إلى استقصاء آراء أولياء أمور طلبة المدارس، وإعداد التقارير المرتبطة بهذا الشأن ورفعها للجهات المعنية فور الانتهاء من كافة التقييمات المطلوبة. وعمل مراجعات تجريبية لعدد من مؤسسات التعليم والتدريب عن بعد.

المدارس الحكومية

تواصلت عمليات الدورة الرابعة من مراجعات أداء المدارس الحكومية في العام الدراسي 2019-2020، حيث راجعت خلالها هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية أداء (37) مدرسة حكومية، وذلك وفْقًا لدليل مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة في مملكة البحرين، المبني على أساس ثلاثة محاور رئيسة: يركز المحور الأول على جودة المخرجات، متضمنًا مجالَي: إنجاز الطلبة الأكاديمي، والتطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية، ويركز المحور الثاني على جودة العمليات الرئيسة، ويشمل مجالَي: التعليم والتعلم والتقويم، والتمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة، ويركز المحور الثالث على ضمان جودة المخرجات والعمليات، ويشمل مجال القيادة والإدارة والحوكمة. وتُصدر الأحكام على المجالات وفاعلية الأداء العامة وفقًا لمقياس مكون من أربع درجات؛ هي: "ممتاز"، و"جيد"، و"مُرْضٍ"، و"غير ملائم". وقد شملت المراجعات التي تمت في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة مراجعة أداء (24) مدرسة ابتدائية، و(10) مدارس إعدادية، والتي تشمل المدارس الابتدائية الإعدادية، و(3) مدارس ثانوية.

ويسلط هذا التقرير الضوءَ على نتائج أداء (37) مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، كما يقدم نظرة عامة عن أداء المدارس الحكومية بمملكة البحرين وَفْقًا لأحدث النتائج، وذلك باستعراض النتائج التراكمية العامة لها؛ وفقًا لنتيجة آخر مراجعة أداء تمت للمدرسة. كما يستعرض التقرير نتائج زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في آخر زيارة مراجعة لها. وتجدر الإشارة إلى أن أعمال مراجعة أداء المدارس في العام الدراسي 2019-2020 قد توقفت في الفترة ما بين بداية شهر مارس حتى شهر مايو، وذلك ضمن خطة الهيئة الاحترازية للتعامل مع واحتواء آثار جائحة "كورونا". وقد قامت الإدارة خلال فترة توقف مراجعات الأداء الاعتيادية بتقييم ممارسات وتطبيقات "التعليم عن بُعْد" في مدارس مملكة البحرين الحكومية؛ وذلك لتقييم الجهود المبذولة في هذا الشأن، والنظر في فاعليتها من خلال عمليات جمع البيانات والمعلومات المتصلة بالتعليم عن بُعْد من كافة المدارس الحكومية وتحليلها، وتقييم الحصص الافتراضية المركزية المقدمة من قبل وزارة التربية والتعليم، وتقييم الحصص المتلفزة، وأخذ آراء الطلبة وأولياء أمورهم وتحليلها. على أن ترفع الهيئة تقريرها النهائي بهذا الخصوص للجهات المعنية فور الانتهاء من كافة عمليات التقييم المطلوبة.

1 – الفاعلية بوجه عام

يعدُّ حكم الفاعلية العامة هو الحكم التجميعي النهائي للمدرسة، والذي يُبْنَى على جودة مخرجات المدرسة، وجودة العلميات فيها خاصة ما يرتبط بالتعليم والتعلم والتقويم، وكذلك فاعلية عمليات ضمان الجودة المتمثلة في مستوى فاعلية ممارسات القيادة والإدارة والحوكمة. ويتبين من الشكل (1) ارتفاع نسبة التقدير: "غير ملائم" في نتائج دفعة مراجعات العام الدراسي 2019-2020، حيث بلغت (49%)، في حين توزعت النسبة المتبقية كالتالي: (14%) للتقدير: "ممتاز"، و(19%) للتقدير: "جيد"، و(19%) للتقدير: "مرضٍ".

الشكل (1): الفاعلية بوجه عام لـ37 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في الفعالية العامة

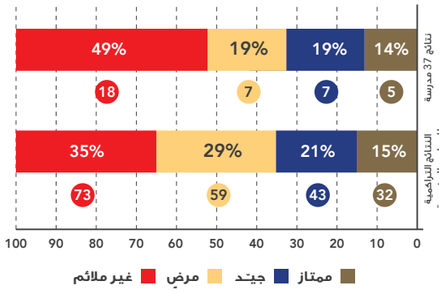

ويُعْزَى التدني في النتائج لدى عديد من المدارس؛ لعدم التعامل مع توصيات التقارير السابقة بجدية، وقد تكرر العديد من التوصيات، حيث لم يتم البناء عليها منذ المراجعة السابقة، أو تأخر العمل عليها إلى وقت المراجعة اللاحقة. كما أسهم ضعف الخطط الإجرائية المبنية على تلك التوصيات، وعدم تغطيتها كافة جوانب العمل المدرسي في عدم تطور الأداء وأحيانًا تراجعه؛ الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تقدم الطلبة الأكاديمي والشخصي.

وفيما يتعلق بالصورة العامة التراكمية لفاعلية أداء المدارس الحكومية في المملكة، توزعت النسب كالتالي: حصلت (36%) على تقديري: "ممتاز" و"جيد"، و(29%) على تقدير: "مرضٍ"، و(35%) على تقدير: "غير ملائم". وتميزت المدارس ذات الأداء المرتفع برؤى قيادية واضحة، أسهمت في رفع الكفاءات التعليمية بالمدرسة، وطورت من أدائهم، مع التركيز على الممارسات الصفية، ومتابعتها بشكل دوري ومنتظم؛ مما انعكس على حصول الطلبة على دعم متميز، شارك بشكل مباشر في تخطيهم العقبات الأكاديمية والشخصية التي تواجههم خلال فترة تعلمهم، في حين جاءت نسبة المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" مقلقة على المستوى الوطني، والتي تشير بشكل واضح إلى عدم مناسبة ما يُقَدَّم فيها لرفع مستويات الطلبة الأكاديمية المتدنية، وتوافق ذلك مع عدم فاعلية إستراتيجيات التعليم المتبناة في هذه المدارس، إضافة إلى ضعف وعدم ملاءمة عمليات تقييم التقدم الأكاديمي، وعدم دقتها.

وتركز هيئة جودة التعليم والتدريب في توصياتها للمدارس والجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم بضرورة البناء على التقارير التي تستلمها المدارس فور استكمال عمليات المراجعة، حيث إنَّ ذلك من شأنه تسريع عمليات تحسين الأداء وتطويره.

كما يوضح الشكل (2) الصورة العامة لاستمرار ظاهرة تفوق مدارس البنات على مدارس البنين من حيث نتائج الفاعلية العامة إلى وقت صدور هذا التقرير، حيث حصلت (29) مدرسة للبنات بنسبة (28%) على تقدير: "ممتاز"، مقابل (3) مدارس للبنين بنسبة (3%)، وامتدت الأفضلية كذلك للتقدير: "جيد"، حيث حصلت عليه (36) مدرسة للبنات بنسبة (35%) مقابل (7) مدارس للبنين بنسبة (7%). وعند النظر للتقدير: "غير ملائم"، يتبين تمركز ما يقارب ثلثي مدارس البنين فيه بواقع (65) مدرسة، يقابلها (8) مدارس للبنات بنسبة (8%). ولا تزال مدارس البنين تعاني من عدم قدرتها على رفع دافعية الطلاب للتعليم، في حين أنه لا تزال الممارسات المتميزة المرتبطة بإستراتيجيات التعليم والتدريس والتقويم ظاهرةً بصورة أكبر في مدارس البنات.

الشكل (2): النتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في الفاعلية العامة بحسب جنس الطلبة

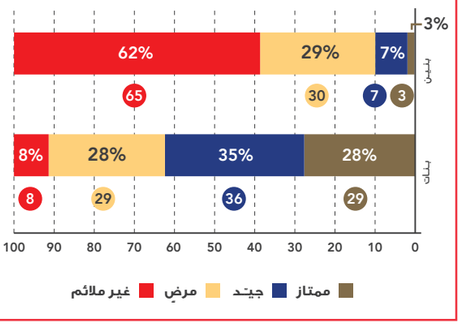

وفيما يتعلق بالصورة العامة التراكمية لأداء المراحل في المدارس الحكومية، وكما هو مبين في الشكل (3)، لا تزال الأفضلية للمدارس الابتدائية، تليها المدارس الثانوية، والتي ظهرت فيها ممارسات أفضل من حيث القيادة من أجل التعلم، والتقويم من أجل التعلم، وإستراتيجيات التعليم المتمحورة حول الطالب، وإنْ ظهرت بصورة أقل في المدارس الثانوية.

ولا تزال نسبة المدارس الابتدائية ذات التقدير: "غير ملائم" غير مرضية بشكل عام لمستوى الطموحات في مملكة البحرين، في حين يبرز التحدي الأكبر في ظاهرة تراجع أداء المرحلة الإعدادية، حيث لا تزال (37) مدرسة إعدادية – بما يشكل نسبة (62%) من مدارس المرحلة – تستقر في التقدير: "غير ملائم"، بتحديات كبيرة تواجهها ترتبط بسلوكيات الطلبة، وملاءمة الإستراتيجيات المستخدمة لمرحلتهم العمرية، وضعف عمليات الإعداد للانتقال ما بين المراحل خاصة الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية؛ الأمر الذي يستوجب النظر فيه بصفة عاجلة من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم؛ لمعالجته ووضع الحلول الأمثل.

الشكل (3): النتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في الفعالية العامة بحسب المراحل الدراسية

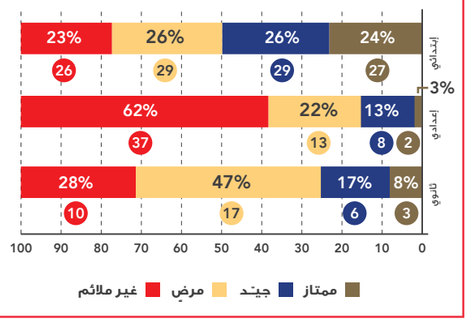

وتجدر الإشارة إلى أنه من مجمل (207) مدرسة حكومية، ثبت أداء (48) مدرسة منها على تقدير: "غير ملائم" في آخر دورتي مراجعة؛ الأمر الذي يشكل مصدر قلق كبير، حيث إنَّ ثبات هذا العدد من المدارس على هذا التقدير يؤثر سلبًا على مستويات الطلبة فيها، ويحول دون تحقيق طموحات المملكة ورؤيتها الاقتصادية 2030.

2 – القدرة الاستيعابية على التحسن

يتم الحكم على قدرة المدرسة على التحسن بناءً على عدة عوامل تتضمن مدى دراية المدرسة بالجوانب التي بحاجة إلى تطوير، ووضعها الخطط الملائمة لمعالجة تلك الجوانب مع متابعتها الحثيثة لتلك الخطط وأثرها على العمليات، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والتعلم. ويبين الشكل (4) أن نتائج هذه الدفعة، والنتائج التراكمية العامة للمدارس الحكومية بالمملكة تعاني من ارتفاع نسبة المدارس ذات التقدير: "غير ملائم"، حيث جاءت على التوالي: (49%) و(33%). وقد تأثرت نتائج هذه الدفعة للعام 2019-2020، بشكل كبير من حالة عدم ثبات الهيئات التعليمية والإدارية، وبصورة أوضح من الأعوام السابقة، كما لم تبدِ القيادات الحالية في المدارس ذات الأداء الأقل قدرةً مناسبةً على قيادة

المدرسة نحو التحسن؛ الأمر الذي ينسجم مع الصورة العامة، حيث لا تزال قدرة هذه المدارس على مواجهة التحديات المرتبطة بالطلبة من حيث السلوك والتقدم الأكاديمي، وبيئة المدرسة ومواردها ومرافقها، محدودةً.

في حين أبدت نسبة أقل من المدارس قدرة متميزة على استيعاب واقع المدرسة، واستقراء مستقبلها، ووضع خطط إجرائية مناسبة لرفع الأداء في (14%) من الـ (37) مدرسة، وفي (20%) من مجمل نتائج المدارس التراكمية، ويؤمل أن تنعكس إجراءات هذه المدارس بصورة إيجابية على الأداء العام مستقبلًا في حال ضمان استقرارها.

الشكل (4): القدرة الاستيعابية على التحسن لـ37 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في قدرتها الاستيعابية على التحسن

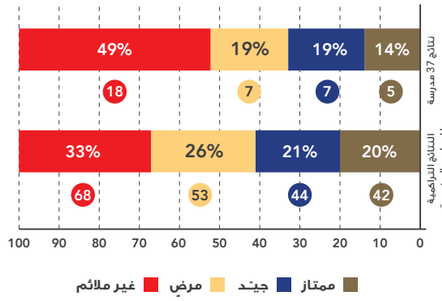

كما يبين الشكل (5) وصول (38%) من مجموع المدارس الحكومية التي تمت زيارتها في العام الدراسي 2019-2020، إلى مستوى نضجٍ عالٍ، حيث تطابقت أحكام فرق المراجعة مع تقديرات التقييم الذاتي لأداء مدارس هذه الدفعة، ويشير ذلك إلى قدرة عالية لدى هذه المدارس على تقييم واقعها، وتوحّد المفاهيم بين المدرسة وهيئة جودة التعليم والتدريب من حيث تفسير وتحليل معايير ومجالات المراجعة، في حين جاءت تقديرات باقي المدارس لأدائها متضخمةً نوعًا ما، ففي حين جاءت نسبة التضخم بمقدار درجة واحدة للأعلى لدى (51%) من المدارس أمرًا يمكن تقبله نسبيًا، إلا أن (11%) من المدارس بالغت في تقدير مستوى أدائها؛ الأمر الذي يدعو إلى متابعة هذه المدارس من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم، ودعمها في إعادة بناء تقييمها الذاتي فور استلام نتائج مراجعة أدائها.

الشكل (5): مقارنة الأحكام لـ 37 مدرسة حكومية في استمارة التقييم الذاتي والأحكام الصادرة لها في الدورة الرابعة

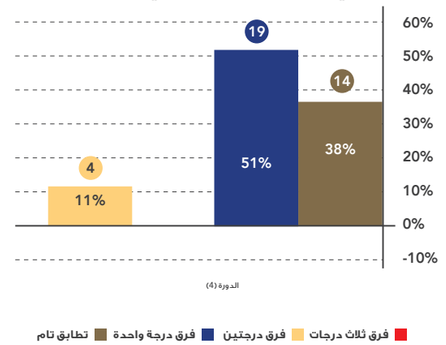

3 – جودة المخرجات

تركز عمليات مراجعة الأداء على تقييم جودة المخرجات، والتي ترتبط بالطلبة بصورة وثيقة من حيث أدائهم الأكاديمي وتطورهم الشخصي. ويُبْنَى تقييم مجال الإنجاز الأكاديمي للطلبة على ثلاثة معايير أساسية تُعْنَى بمستويات الطلبة الأكاديمية، وملاءمتها للمرحلة العمرية، ومدى تقدمهم أثناء دراستهم بما يناسب قدراتهم، إضافة إلى نمو مهارات التعلم لديهم بما يُعدُّهم بصورة أفضل للحياة. وعند تحليل نتائج دفعة مراجعات العام الدراسي 2019-2020، وكما يبين الشكل (6)، يتضح استحواذ التقدير: "غير ملائم" على النتائج بنسبة تقارب الـ (50%)، وهي نسبة عالية تشير إلى ارتفاع نسبة مواجهة الطلبة للتحديات – خاصة الأكاديمية منها – عند انتقالهم إلى المراحل التالية من التعليم؛ الأمر الذي قد يؤثر بصورة مباشرة على دافعيتهم نحو التعلم. وقابل ذلك حصول (33%) من المدارس على تقديري: "ممتاز" و"جيد"؛ بسبب تملُّك الطلبة مهارات تعلم فاعلة، ساندتها إستراتيجيات تعليم وتعلم ممكنة من قبل المعلمين والمعلمات في المدرسة.

ولم تختلف الصورة التراكمية العامة لنتائج المدارس الحكومية في هذا المجال عن نتائج هذه الدفعة، وإن جاءت نسبة تقدير: "غير ملائم" أقل، إلا أنها ما زالت تشكل قلقًا يتمثل في ضعف المخرجات الأكاديمية، ومن أسبابه المباشرة وجود فجوة في أداء الطلبة ما بين أدوات التقويم الداخلية من اختبارات ومشروعات وغيرها من جهة، ومع نتائج الامتحانات الخارجية من جهة أخرى. ولقد عززت الملاحظة الصفية من قبل مراجعي الهيئة وجود تباين بين مستويات الطلبة الحقيقية داخل الدروس، ومستوياتهم في الأعمال الكتابية، ونتائج الاختبارات الداخلية، إضافة إلى افتقار الاختبارات في هذه المدارس إلى الدقة في البناء والتصويب.

الشكل (6): إنجاز الطلبة الأكاديمي لـ 37 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في مجال الإنجاز الأكاديمي

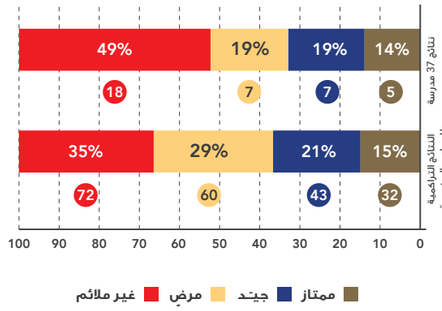

ويمثل مجال التطور الشخصي، والمسئولية الاجتماعية المخرج الثاني الرئيس لجودة المخرجات، ويركز في معاييره على قياس مدى تطور وعي الطلبة ونضجهم بوصفهم متعلمين مسئولين عن تعلمهم، ومواطنين مدركين لحقوقهم وواجباتهم نحو مجتمعهم ووطنهم. فبالنسبة لهذه الدفعة، وكما تظهره نتائج التحليل والمبين في الشكل (7)، فإنه على الرغم من حصول (43%) من المدارس على التقديرين: "ممتاز" و"جيد"؛ نظرًا لما أظهره الطلبة من سلوكيات إيجابية نحو التعلم، ومهارات اجتماعية وقيادية متميزة، جاءت (41%) من المدارس في التقدير: "غير ملائم"، حيث ظهرت دافعية الطلبة نحو التعلم بمستوى منخفض، إضافة إلى ظهور بعض السلوكيات السلبية وبعض حالات التنمر، كما أسهمت بعض الدروس بإستراتيجيات التعليم المتبعة فيها في عدم إعطاء الطلبة فرصًا للمشاركة والمساهمة فيها.

بينما جاءت الصورة التراكمية العامة لنتائج مدارس المملكة في هذا المجال أفضل حالًا نسبيًا، وذلك بحصول (24%) من المدارس على تقدير: "ممتاز"، و(26%) منها على "جيد"، و(23%) على "مرضٍ"، و(27%) على "غير ملائم"، جاءت ممارساتُ الطلبة في المدارس الأحسن أداءً بصورة فاعلة من حيث مشاركاتهم في جوانب الحياة المدرسية المختلفة، وإبراز مهارات تواصل متميزة، والتزام عالٍ بقيم المواطنة الحقة. هذا ولا يزال دور أولياء الأمور في بعض المدارس ذات التقدير: "غير ملائم" محدودًا من حيث متابعتهم ودعمهم لتعلم أبنائهم.

الشكل (7): تطور الطلبة الشخصي والمسئولية الاجتماعية لـ 37 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في مجال التطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية

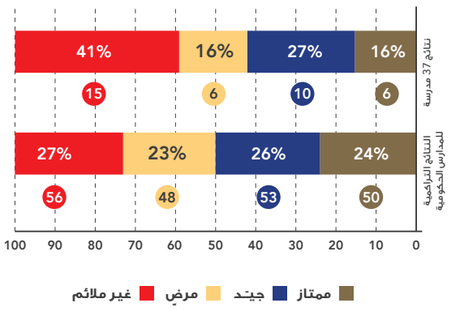

4 – جودة العمليات الرئيسة

إن للمدرسة الدور الأكبر في الارتقاء بمستويات الطلبة الأكاديمية والشخصية، وذلك بقيامها بالعديد من العمليات، والتي تتضمن بصورة أساسية: التعليم والتعلم والتقويم، إضافةً إلى التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة. وعند النظر إلى نتائج هذه الدفعة من المدارس فيما يرتبط بمجال التعليم والتعلم والتقويم، يبين الشكل (8) أنَّ أداء أغلب المدارس تركز في التقدير: "غير ملائم"، بما يقارب (50%) منها، وبشكل يتسق مع نتائج المدارس في مجال إنجاز الطلبة الأكاديمي، ويُعْزى ذلك بشكل مباشر إلى عدم قدرة هذه المدارس على الوصول إلى الطلبة، واستثارة دافعيتهم نحو التعلم، وتمكينهم من مهارات التعلم المستقل، فظهرت الدروس فيها بصورة غير منتجة، وتنقصها مهارات الإدارة الصفية من قبل المعلمين، في حين اتضح عكس ذلك في المدارس ذات التقديرين: "ممتاز" و"جيد".

كما يبين الشكل (8) أنَّ الصورة التراكمية العامة للمدارس الحكومية جاءت أفضل – بصورة نسبية – من حيث النتائج، حيث شكل تقدير: "ممتاز" (16%)، و"جيد" (20%)، و"مرضٍ" (29%)، و"غير ملائم" (34%). وتتميز الحصص في المدارس ذات الأداء الأفضل بقدرة معلميها على توظيف إستراتيجيات التعليم والتعلم بصورة فاعلة، والتنويع في الأنشطة المتمايزة الداعمة للتعلم، إضافة إلى متانة أدوات التقييم، واستمرارية تقديم التغذية الراجعة البناءة. ولعل من أبرز العوامل السلبية المؤثرة في فاعلية إستراتيجيات التعليم والتعلم بشكلٍ عام، هو وجود عدد من المعلمين الذين يُؤْثِرُونَ تقديمَ الدروس بصورة تلقينية، بحيث يتمحورُ الدورُ الأكبرُ في العملية التعليمية حولهم عوضًا عن تمحوره حول الطالب؛ مما يزيد من نسبة اتكالية الطلبة على التلقي، ويُؤثر في تطور مهارات التعلم لديهم.

الشكل (8): التعليم والتعلم والتقويم لـ 37 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في مجال التعليم والتعلم والتقويم

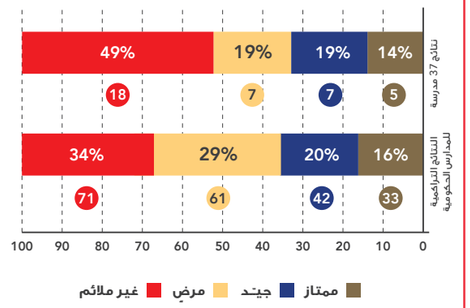

أما فيما يتعلق بمجال التمكين وتلبية احتياجات الطلبة الخاصة؛ فيتم بتقييم العمليات عبر الوقوف على ما تقوم به المدرسة، من خلال دعم احتياجاتهم الشخصية والأكاديمية، وتوفير خبرات التعلم المتنوعة، وتعزيز مواهبهم وإبداعاتهم؛ بغرض تمكين الطلبة. ويبين الشكل (9) أنّ نتائج المدارس الحكومية في هذا المجال في العام الدراسي 2019-2020، جاءت دون التوقعات، حيث توزعت تقديرات الأداء ما بين (38%) لتقديري: "ممتاز" و"جيد"، و(16%) للـ "مرضٍ"، و(46%) لـ "غير ملائم". وتعد نسبة "غير ملائم" مرتفعة، إذ كان سببها الرئيس هو الصعوبة التي تجدها تلك المدارس في تقديم الدعم الأكاديمي للطلبة على اختلاف فئاتهم، حيث إنَّ مستوى تفعيل تشخيص احتياجات الطلبة الأكاديمية إما غير مناسب أو لا تتم الاستفادة منه بالصورة الصحيحة، بحيث تُبْنَى عليه أنشطة تعلم الطالب، ومن ثم تحديد الأدوات الملائمة لتقييم أدائه.

وجاءت النتائج التراكمية العامة للمدارس الحكومية أفضل حالًا نسبيًا، حيث توزعت النسب على التقديرات؛ فجاءت نسبة التقديرين: "ممتاز" و"جيد" (45%)، و"مرضٍ" (26%)، و"غير ملائم" (29%). وتتميز المدارس ذات الأداء الأفضل في المملكة بتقديم عمليات دعم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ودراسة الحالات، وتوثيقها، واتخاذ اللازم حيالها، وتوفير خبرات تعلم للطلبة بمستوياتهم المختلفة داخل الحصة الدراسية وخارجها، إلا أنَّ المدارس ذات الأداء المنخفض تواجه تحديات جمة في تحقيق ذات النتائج. وما زالت التوصيات المرتبطة بمدى ملاءمة المباني والمرافق المدرسية للتعلم الآمن تتكرر في تقارير الهيئة، على الرغم من محدوديتها، علمًا أنَّ الهيئة على تواصل مستمر وفوري مع الجهات المسئولة في وزارة التربية والتعليم المتعلقة بهذا الشأن.

الشكل (9): التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة لـ 37 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في مجال التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة

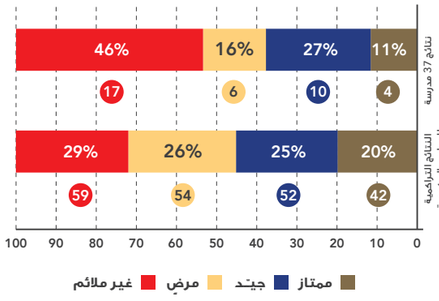

5 – ضمان جودة المخرجات والعمليات

إنَّ الدور الذي تقوم به قيادة المدرسة وإدارتها من خلال السياسات والإجراءات والمتابعة الحثيثة للعمليات والمخرجات بالمدرسة، هو ما يضمن تحقيق النتائج، وحدوث التطوير واستدامته، والذي يتم تقييمه في مجال القيادة والإدارة والحوكمة، وعادة ما يتم ربطه بمجالي الإنجاز الأكاديمي، وعمليات التعليم والتعلم، بالشكل الذي يضمن تحقق رفع مستويات الطلبة الأكاديمية والشخصية.

وقد حصلت (33%) من المدارس في العام الدراسي 2019–2020، على تقدير: "جيد" فما فوق، و(19%) على تقدير: "مرض"، و(49%) على تقدير: "غير ملائم" كما هو موضح في الشكل (10). وتعدُّ نسبة الأداء المتدني مرتفعة، ولعل أبرز أسبابها يتمثل في عدم استقرار الهيئتين التعليمية والإدارية؛ مما أثر على استمرارية جهود التطوير والتحسين، وكذلك عدم البناء على توصيات تقارير مراجعة الجودة السابقة، وضعف عمليات التمهين. كما يبين الشكل نفسه أنَّ النتائج التراكمية العامة في هذا المجال جاءت أفضل نسبيًا بمجموع أداء "ممتاز" و"جيد"، بلغت نسبته (43%)، و(25%) للـ "مرضٍ"، مقابل (32%) لـ "غير ملائم". وتتسم المدارس ذات الأداء الأقل بميلها للتعامل مع مراجعة الأداء على أنها حَدَثٌ عابرٌ، تقوم بالاستعداد له في وقت متأخر يرتبط بالزيارة اللاحقة؛ الأمر الذي لا يتسق مع عملية المراجعة، والتي تَعْمِدُ إلى التحقق من تأصل الممارسات وثباتها، وأنها ليست إجراءات وقتية ذات أثر محدود، كما أنه يؤثر بشكل مباشر على دقة التقييم الذاتي للمدرسة، ومن ثم خططها الإستراتيجية والتشغيلية.

وبشكل عام، لا تزال التوصيات المرتبطة بتقديم الدعم الخارجي من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم مستمرة في الظهور في تقارير الهيئة، وذلك

في دلالة على عدم قدرة الإدارات المدرسية في تلك المدارس على مواجهة التحديات في وضعها الحالي، في حين تميزت قيادات المدارس ذات الأداء الأفضل بقدرتها على الوقوف على احتياجات العاملين فيها، وتقديم الحلول التطويرية لهم، وتحفيزهم نحو العطاء، إضافة إلى تميزهم في متابعة الأداء المدرسي، خاصة متابعة ما يدور من ممارسات داخل الغرفة الصفية.

الشكل (10): القيادة والإدارة والحوكمة لـ 37 مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ207 مدرسة حكومية في مجال القيادة والإدارة والحوكمة

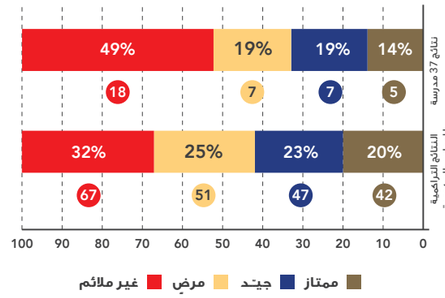

زيارات المتابعة للعام الدراسي 2019-2020

واصلت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية تنفيذ زيارات متابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" في آخر مراجعة لها، حيث يتم زيارة تلك المدارس مرة واحدة، أو مرتين بناءً على التقدم الذي تحرزه وفقًا لتوصيات المراجعة، وحسب الآليات المتبعة لتنفيذ زيارات المتابعة للمدارس الحكومية والخاصة. ولا تعد المدرسة مستوفيةً للتوصيات إلا في حال حصولها على تقدير: "تقدمٍ كافٍ".

وفي العام الدراسي 2019-2020، قامت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية بتنفيذ زيارات متابعة لعدد (5) مدارس حاصلة على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثالثة للمراجعات، خضعت اثنتان منها لزيارة متابعة أولى، حصلت إحداها على مستوى: "قيد التقدم"، والأخرى على مستوى: "تقدم غير كافٍ"؛ مما يستوجب خضوعهما لزيارة متابعة ثانية، في حين خضعت ثلاث مدارس لزيارة متابعة ثانية، حصلت إحداها على مستوى: "تقدم كافٍ"، واثنتان على مستوى: "قيد التقدم". وتوصي الهيئة بمتابعة الجهة المعنية في وزارة التربية والتعليم للمدارس التي لم تستطع التعامل مع توصياتها بنجاح وذلك بتقديم مزيد من الدعم والمساندة المصممة لظروف كل مدرسة بما يلائمها؛ وذلك لتسريع تطور الأداء العام للمدرسة ودعم جهود التحسين الداخلية فيها.

المدارس الخاصة ورياض الأطفال

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب متمثلة في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بمراجعة أداء (12) مدرسة خاصة خلال العام الدراسي 2019-2020، في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الثالثة لمراجعة أداء المدارس الخاصة التي بدأت في فبراير 2019، وذلك حسب مجالات ومعايير إطار مراجعة أداء المدارس المعتمد في 2018. وبحسب الخطة الاحترازية التي وضعتها الهيئة للتعامل مع جائحة "كورونا"، فقد ترتب على ذلك توقف المراجعات الاعتيادية للمدارس الخاصة والمجدولة في الفترة من شهر مارس إلى شهر مايو 2020. وقد بادرت الهيئة بالتواصل مع المدارس الخاصة؛ بهدف تقييم الجهود المبذولة من قبلها في تنفيذ التوجيهات العليا للتوجه نحو تطبيق "التعليم عن بُعْد" في هذه الفترة، حيث تم استطلاع آراء أولياء الأمور، وجمع المعلومات من المدارس، وتقييم عينة من الحصص الافتراضية، وخضوع عينة من أربع مدارس خاصة لعملية التقييم الافتراضي من قبل الإدارة. كما سترفع الهيئة تقريرها النهائي بخصوص نتيجة هذا التقييم للجهات المعنية ومتخذي القرار.

وقد شملت المدارس الـ (12) التي تمت مراجعتها على مدارس تقدم مناهج مختلفة مثل المناهج البريطانية، والأمريكية، والوطنية، كما أنَّ جميع المدارس التي تمت مراجعتها هي مدارس مختلطة عدا مدرسة واحدة كان طلبتها من الذكور فقط، وتقتصر مدرستان من الـ (12) مدرسة على المرحلة الابتدائية، وتضم مدرستان المرحلتين الابتدائية والإعدادية، في حين شملت (8) مدارس على المراحل التعليمية المختلفة. ويستعرض التقرير نتائج المدارس الخاصة الـ (12) التي تمت مراجعتها إضافة إلى تأثير هذه المراجعات على النتائج التراكمية للمدارس الخاصة في مملكة البحرين وهي (62) مدرسة خاصة، كما سيتم استعراض نتائج زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في آخر زيارة مراجعة لها.

تحليل نتائج مراجعة أداء المدارس الخاصة في العام الدراسي 2019-2020

خضعت (12) مدرسة خاصة للمراجعة خلال العام الدراسي 2019-2020، ويعرض القسم التالي من التقرير نتائج زيارات هذه المدارس الـ (12) بشكل خاص، إضافة إلى تأثيرها على النتائج العامة التراكمية للمدارس الخاصة الـ (62) بوجه عام.

1 – الفاعلية بوجهٍ عام

تعتمد فاعلية المدرسة العامة على مدى نجاح عملياتها في تحقيق مخرجات ذات جودة مع وجود متابعة؛ لضمان جودة العمليات والمخرجات، ويتضح من الشكل (11) تحقيق مدرسة واحدة فقط تقدير: "جيد"؛ نتيجة المتابعة الحثيثة من قبل القيادة المدرسية؛ لضمان تحقيق مخرجات عالية من خلال تركيز جهود المدرسة على رفع كفاءة العمليات المقدمة، وبخاصة ممارسات التعليم والتعلم، وتقديم الدعم الأكاديمي والشخصي للطلبة؛ لرفع الأداء العام، وتجدر الإشارة إلى أنه لم تحقق أية مدرسة من المدارس التي تمت مراجعتها في هذا العام الدراسي مستوى: "ممتاز"، في حين حصلت (8) مدارس على تقدير: "مرضٍ". وتجدر الإشارة إلى أنه عند النظر في نتائج المدارس الـ (3) التي حصلت على مستوى: "غير ملائم" في هذه الدفعة هو ثباتها في آخر دورتين على نفس الأداء، مع ثبات أداء مدرستين منها على هذا المستوى عبر دورات المراجعة الثلاث، إضافة إلى حصول تلك المدارس الثلاث على تقدير: "غير ملائم" في كافة مجالات المراجعة، وفي قدرتها الاستيعابية على التحسن؛ الأمر الذي يدعو للقلق، خاصة مع قلة وعي هذه المدارس بالممارسات الفاعلة التي تُسهم في تحسين الأداء العام، مع ضعف عمليات التخطيط والمتابعة لديها.

الشكل (11): الفاعلية بوجه عام لـ12 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ62 مدرسة خاصة في الفاعلية العامة

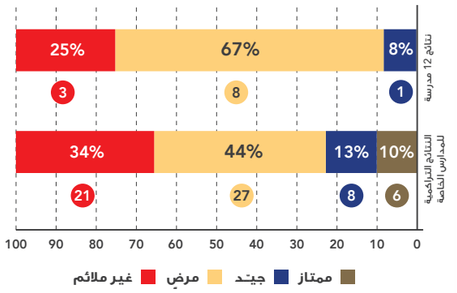

وعند النظر إلى النتائج التراكمية للمدارس الخاصة الـ (62)، يتضح فاعلية الأداء بمستوى عالٍ في (14) مدرسة خاصة بنسبة (23%)؛ بحصول (6) مدارس على تقدير: "ممتاز"، و(8) مدارس على تقدير: "جيد"، كما حصلت (27) مدرسة على تقدير: "مرضٍ"، بنسبة (44%)، في حين كانت فاعلية (21) مدرسة بالمستوى: "غير ملائم" بنسبة (34%). وتتميز المدارس ذات الأداء الأفضل بتركيزها الواعي على جودة العمليات الرئيسة؛ لأهميتها في تحقيق مخرجات عالية، بما يشمل استثمار تلك المدارس في الموارد والمرافق التعليمية التي من شأنها إثراء تعلم الطلبة، إضافة إلى تركيز برامج التطوير المهني على الاحتياجات الفعلية للمعلمين، في حين تواجه المدارس ذات الأداء المنخفض تحديات حقيقية ناجمة عن تركيزها على إجراءات آنية دون ضمان أثرها على المخرجات، إضافة إلى قلة الوعي بأولويات التحسين، خاصة تلك المتعلقة بممارسات التعليم والتعلم والتقويم.

2 – القدرة الاستيعابية على التحسُّن

يبين الشكل (12) أحكام القدرة الاستيعابية على التحسن للـ (12) مدرسة، حيث حصلت مدرسة واحدة فقط على حكم: "جيد" في قدرتها على التحسن، في حين كان تقدير خمس مدارس بالمستوى: "غير ملائم" في هذا المجال، مقارنة بثلاث مدارس كانت بنفس المستوى في الفاعلية العامة؛ نتيجة الحكم على القدرة الاستيعابية على التحسن بالمستوى: "غير ملائم" في مدرستين كانت فاعليتهما العامة بالمستوى: "مرض"؛ لِمَا يواجهان من تحديات تتمثل في فاعلية التعليم والتعلم خاصة في المراحل الدراسية المتقدمة، وضعف أساليب التقييم الفاعلة التي تلبي احتياجات الطلبة، إضافة إلى قلة فاعلية الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة، وبذلك ترتفع نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" من النسبة الكلية للمدارس الخاصة الـ (62) لتصل إلى 37% من المدارس؛ مما يعدُّ نسبة حرجة؛ نظرًا لما يثيره هذا الأمر من التساؤل عن مدى قدرة هذه المدارس على التعامل مع التحديات التي تواجهها، والتي تشمل ضعف عمليات المتابعة للأداء في المدرسة، والتركيز على الإجراءات دون التركيز على أثرها على العمليات، وعمومية برامج التطوير المهني، فضلاً عمَّا تواجهه بعض المدارس من قلة الاستثمار في الموارد المادية والبشرية؛ والتي تسبب ضعفًا في قدرتها على استقطاب الكفاءات التعليمية المناسبة، أو توفير المرافق والموارد التعليمية اللازمة. وعلى الجانب الآخر، فإن نسبة المدارس الحاصلة على تقديرَي: "ممتاز" و"جيد"، في قدرتها على التحسن كانت (11%) و(13%) على التوالي، حيث أظهرت تلك المدارس قدرة فاعلة على التحسن؛ نظرًا لدقة عمليات التقييم الذاتي وفاعلية التخطيط لديها، والتركيز على برامج رفع الكفاءة المهنية التي تستهدف الاحتياجات التدريبية الفعلية للمعلمين.

الشكل (12): القدرة الاستيعابية على التحسن لـ12 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ62 مدرسة خاصة في قدرتها الاستيعابية على التحسن

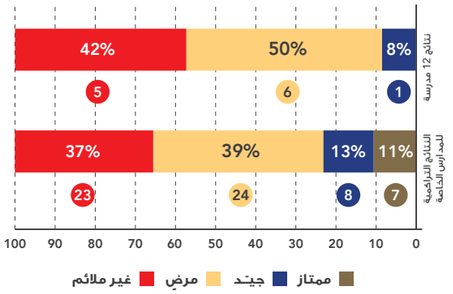

كما يعدُّ تقييم المدرسة لأدائها في استمارة التقييم الذاتي الخاصة بها أحد الدلالات على قدرتها على تشخيص واقعها بموضوعية، وشمولية، ودقة، ويتضح من الشكل (13) تطابق حكم المدرسة في استمارة التقييم الذاتي مع الأحكام التي توصل إليها فريق مراجعة الأداء في مدرستين فقط من المدارس الـ (12) التي تمت زيارتها بنسبة (17%)، في حين قيمت (7) مدارس أداءها بمستوى أعلى من أحكام الفريق وبفارق درجة واحدة، وعلى الرغم من الاختلاف في الأحكام بين المدرسة وفريق المراجعة، إلا أنه يعدُّ فارقًا مقبولًا، في حين جاءت أحكام الفريق مختلفة عن أحكام المدرسة بفارق درجتين في ثلاث مدارس من المدارس الـ (12)، وهو ما يمثل نسبة (25%)، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ هذه المدارس كانت من بين المدارس التي رُوجعتْ في الدورة الثالثة للمراجعات، ومرورها بتجربتين سابقتين في المراجعة؛ الأمر الذي يستدعي الوقوف على قدرة هذه المدارس على تقييم وضعها المدرسي بموضوعية وشفافية؛ لتحديد أولويات التحسين، وتطوير عملها المدرسي ليتم التركيز عليها من خلال خططها وبرامجها، إضافة إلى ضعف الوعي بمعايير وتوقعات المستوى الملائم للأداء المدرسي.

الشكل (13): مقارنة الأحكام لـ12 مدرسة خاصة في استمارات التقييم الذاتي والأحكام الصادرة لها في الدورة الثالثة

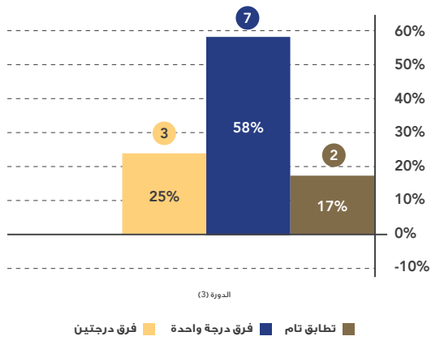

3 – جودة المخرجات

تعدُّ جودة المخرجات هي الغاية الأساسية من كافة العمليات التي تقوم بها المدرسة، وترتكز المخرجات على مجالي الإنجاز الأكاديمي، والتطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية. وقد توافقت نتائج الـ (12) مدرسة التي تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019–2020، في مجال الإنجاز الأكاديمي مع نتائجها في الفاعلية العامة كما هو مبين في الشكل (14)، حيث حصلت مدرسة واحدة فقط على تقدير: "جيد"، و(8) مدارس على تقدير: "مرضٍ"، مقابل حصول (3) مدارس على تقدير: "غير ملائم"؛ مما يؤثر على النتيجة التراكمية لجميع المدارس الخاصة في مجال الإنجاز الأكاديمي لتبلغ نسبة المدارس الحاصلة على تقديرَي: "ممتاز" و"جيد"، (10%) و(13%) على الترتيب، مقابل حصول (44%) من المدارس على تقدير: "مرضٍ"، و(34%) على تقدير: "غير ملائم".

ومن أهم الملامح البارزة للإنجاز الأكاديمي في المدارس ذات الأداء الأفضل مستويات الطلبة وتقدمهم في الدروس والأعمال الكتابية، والتي توافقت مع نتائجهم المرتفعة التي يحققونها في الامتحانات المختلفة، إضافة إلى وجود محكات خارجية في غالب هذه المدارس تتمثل في الامتحانات الدولية المختلفة التي يكون أداء الطلبة فيها متناسبًا والمنهج المطبق والمستويات الدولية المتوقعة، كما برزت مهارات الطلبة الداعمة للتعلم كأحد الجوانب الإيجابية في هذه المدارس، حيث يُظهر الطلبة القدرة على التعامل مع البيانات المختلفة، وحل المشكلات، والثقافة التكنولوجية التي تدعم تعلمهم، في حين اتضح وجود فجوة بين نتائج الطلبة المرتفعة في الاختبارات الداخلية، ومستوياتهم الحقيقية في الدروس، وذلك في المدارس ذات الأداء الأقل، وقد تُقدم بعض هذه المدارس الفرصة لطلبتها لاختيار المشاركة في الامتحانات المعيارية الدولية، إلا أن نسبة مشاركتهم عادة ما تكون محدودة، فضلًا عن أدائهم المتفاوت فيها، كما يُظهر الطلبة في هذه المدارس تمكنًا محدودًا في المهارات الداعمة للتعلم كمهارات التعلم الذاتي، والبحث، والتعامل مع الخرائط والبيانات.

الشكل (14): انجاز الطلبة الأكاديمي لـ12 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ62 مدرسة خاصة في مجال الإنجاز الأكاديمي

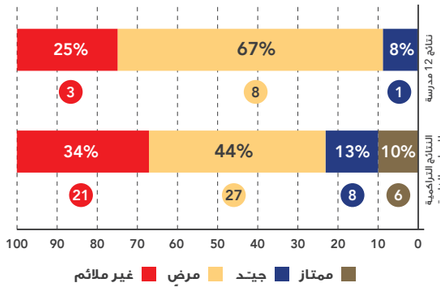

وكما يتبين من الشكل (15)، فإن مجال التطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية للطلبة يظهر بصورة أكثر إيجابية من مجال الإنجاز الأكاديمي، حيث حققت (5) مدارس تقدير: "جيد" في هذا المجال بنسبة (42%)، و(4) مدارس جاءت بالمستوى: "مرضٍ"، في حين أنَّ (3) مدارس توافقت أحكامها في هذا المجال مع بقية المجالات؛ لتكون بالمستوى: "غير ملائم"؛ مما يؤثر على إجمالي النتائج التراكمية للمدارس الخاصة في هذا المجال لتصبح نسبة المدارس الحاصلة على تقديرَي: "ممتاز" و"جيد" (42%)، كما هو مبين في الشكل (15)، مقابل نسبة (23%) في مجال الإنجاز الأكاديمي كما هو مبين في الشكل (14)، والذي في مجمله يظهر الصورة الإيجابية في مجال التطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية مقابل مجال الإنجاز الأكاديمي. كما أن نسبة (35%) من المدارس حصلت على تقدير: "مرضٍ"، ونسبة (23%) – والتي ما زالت تشكل نسبة مقلقة – حصلت على تقدير: "غير ملائم".

ويتسم الطلبة في المدارس الفاعلة بقدرتهم على تولي الأدوار القيادية، ومشاركتهم الفاعلة في الدروس وخارجها، والتزامهم قيمَ المواطنة والانضباط الذاتي، فضلًا عن تواصلهم الفاعل مع بعضهم البعض ومع الآخرين، وإظهارهم المهارات التنافسية والابتكار من خلال المشروعات والأنشطة التي يقومون بها، بخلاف ما يلاحظ من محدودية الأدوار التي يتولونها في المدارس ذات الأداء "غير ملائم"؛ لضعف دافعيتهم وقلة الفرص المتاحة لهم؛ نظرًا لطرائق التعليم التي تركز على أدوار المعلمين على حساب إتاحة الأدوار للمتعلمين، إضافة إلى قلة توفر الأنشطة اللاصفية التي من شأنها إدماج الطلبة ومشاركتهم الفاعلة، وقد ظهرت تلك المهارات بصورة أقل في أغلب المدارس، بل في بعض ممن جاءت بمستوىً: "مرض".

الشكل (15): تطور الطلبة الشخصي والمسئولية الاجتماعية لـ12 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ62 مدرسة خاصة في مجال تطور الطلبة الشخصي والمسئولية الاجتماعية

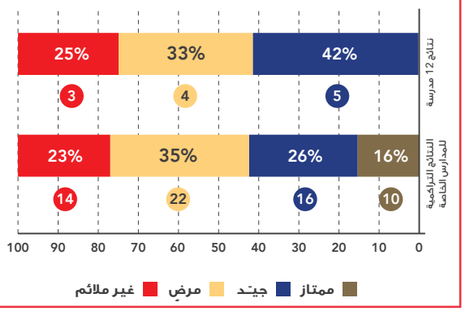

4 – جودة العمليات الرئيسة

تقوم المدرسة بمجموعة من العمليات تهدف منها إلى رفع مستوى أداء طلبتها، ويركز محور جودة العمليات على مجالي التعليم والتعلم والتقويم، والتمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة، مع التركيز على أثر الإجراءات المتخذة في هذين المجالين على مخرجات المدرسة. ويؤثر مجال التعليم والتعلم والتقويم بشكل مباشر على الإنجاز الأكاديمي للطلبة، حيث يتضح من الشكل (16) تطابق أحكام هذا المجال مع نتائج مجال الإنجاز الأكاديمي للطلبة في نتائج الـ (12) مدرسة التي تمت زيارتها في العام الدراسي 2019–2020، حيث حصلت مدرسة واحدة على تقدير: "جيد" بنسبة (8%)، و(8) مدارس على تقدير: "مرضٍ" بنسبة (67%)، في حين حصلت (3) مدارس على تقدير: "غير ملائم" بنسبة (25%)، وبذلك تكون النسب التراكمية في هذا المجال للمدارس الحاصلة على تقديرَي: "ممتاز" و"جيد" (11%) لكلٍّ منهما، مع حصول (44%) من المدارس على تقدير: "مرضٍ"، و(34%) على تقدير: "غير ملائم".

وتتضح فاعلية عمليات التعليم والتعلم والتقويم في المدارس ذات الأداء الأقوى من خلال توظيف إستراتيجيات فاعلة ومبتكرة؛ تسهم في تعلم الطلبة، وتتيح لهم الأدوار ومسئولية تولي تعلمهم، كإستراتيجيات التعلم المقلوب والعصف الذهني، كما يتم توظيف أساليب التقويم المختلفة، والاستفادة منها في تقديم المساندة للطلبة والتخطيط للدروس؛ بناءً على احتياجاتهم التعليمية المختلفة، فضلًا عن توظيف الوسائل والموارد التعليمية المتنوعة؛ لإثراء تعلم الطلبة بما في ذلك الوسائل التكنولوجية التي لا تقتصر على العرض، بل تشمل تفاعل الطلبة وإنتاجهم الإلكتروني، في حين تواجه المدارس ذات الأداء "غير ملائم" تحديات تتمثل في قلة الدراية بالإستراتيجيات المناسبة التي تتناسب مع المرحلة العمرية، وتركيزها على المعلم كمحور للعملية التعليمية؛ مما لا يسهم في إدماج الطلبة في العملية التعليمية بالصورة المناسبة، إضافة إلى انخفاض التوقعات، وبساطة محتوى ما يُقَدَّم، بما لا يتوافق مع المنهج المُطبَّق؛ وانعكاس ذلك على عدم تنمية مهارات الطلبة وتحدي قدراتهم، وتقدمهم حسب توقعات المنهج، إضافة إلى تفاوت الاستفادة من وقت التعلم؛ بسبب الإطالة في الأنشطة الفرعية على حساب الأنشطة الرئيسة التي من شأنها أن تحقق أهداف التعلم.

الشكل (16): التعليم والتعلم والتقويم لـ12 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ62 مدرسة خاصة في مجال التعليم والتعلم والتقويم

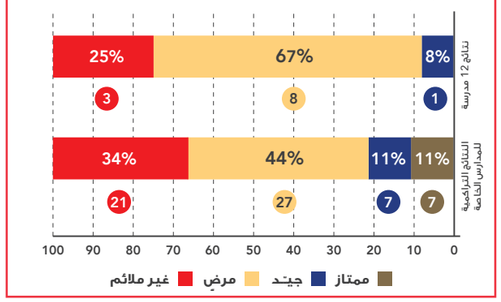

ويعدُّ مجال التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة، وهو المجال الثاني في محور جودة العمليات الرئيسة، مؤثرًا في كلٍّ من مجالي الإنجاز الأكاديمي والتطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية، ويتضح من الشكل (17) تحقيق المدارس تقدير: "جيد" بصورة أعلى من مجال التعليم والتعلم والتقويم، حيث حققت (3) مدارس هذا المستوى بنسبة (25%)، و(5) مدارس بنسبة (42%) المستوى: "مرضٍ"، غير أن (4) مدارس بنسبة (33%) قد حصلت على تقدير: "غير ملائم" في هذا المجال، وبذلك تبلغ النسب التراكمية لهذا المجال للمدارس الحاصلة على تقديرَي: "ممتاز" و"جيد" (11%) و(18%) على الترتيب، مقابل حصول (40%) على تقدير: "مرضٍ"، و(31%) على تقدير: "غير ملائم"، وعلى الرغم من انخفاض نسبة "غير ملائم" في هذا المجال عن نسبته في مجالي الإنجاز الأكاديمي والتعليم والتعلم والتقويم، إلا أن النسبة لا تزال مرتفعة، خاصة مع ملاحظة أن معظم المدارس الحاصلة على تقديري: "مرضٍ" و"غير ملائم"، تواجه تحديات في معيار تقديم الدعم الأكاديمي المناسب للطلبة بمختلف فئاتهم التعليمية؛ لتمكينهم من التغلب على المشكلات الأكاديمية التي تواجههم، حيث تتسم هذه المدارس بغياب أو عمومية برامج الدعم الأكاديمي؛ نتيجة ضعف القدرة على التشخيص الدقيق لاحتياجات الطلبة التعليمية من خلال أساليب التقويم المناسبة، إضافة إلى قلة تحدي قدرات الطلبة وتنمية مواهبهم؛ نتيجة عدم تركيز الأنشطة على تلبية اهتمامات الطلبة وميولهم، وما زالت بعض المدارس الخاصة تعاني من عدم توفر كافة اشتراطات الأمن والسلامة في مبانيها ومرافقها، في حين تتصف المدارس ذات الأداء الفاعل بالمعرفة الدقيقة لفئات طلبتها المختلفة من خلال أدوات تقييم متعددة، ثم تقديم أنشطة برامج دعم فاعلة تلبي مختلف الاحتياجات الأكاديمية والشخصية للطلبة على اختلاف فئاتهم ومتابعة تقدمهم فيها، إضافة إلى توفير البيئة الصحية المناسبة، والمتابعة الحثيثة للمخاطر والصيانة اللازمة.

الشكل (17): التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة لـ12 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ62 مدرسة خاصة في مجال التمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة

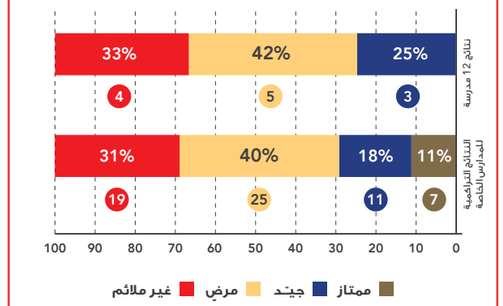

5 – ضمان جودة المخرجات والعمليات

يُبنى حكم مجال القيادة والإدارة والحوكمة على مدى فاعلية الآليات التي تتخذها المدرسة لمتابعة العمليات الرئيسة، وقياس مدى فاعليتها من خلال أثرها على المخرجات الرئيسة في المدرسة؛ لذا فإنه في الغالب تتطابق الحكم على كلٍّ من مجالَي الإنجاز الأكاديمي، وفاعلية التعليم والتعلم والتقويم مع الحكم على مجال القيادة والإدارة والحوكمة، وهو ما يبينه الشكل (18)، حيث لم تحصل أية مدرسة من المدارس الـ (12) التي تمت زيارتها في العام الدراسي 2019–2020 على تقدير: "ممتاز" في هذا المجال، وحصلت مدرسة واحدة فقط بنسبة (8%) على تقدير: "جيد"، و(8) مدارس بنسبة (67%) على تقدير: "مرضٍ"، في حين تطابق حكم هذا المجال مع بقية المجالات عند المستوى: "غير ملائم" في (3) مدارس بنسبة (25%)؛ الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن قدرة تلك المدارس على النهوض بأدائها، خاصة مع استمرار الأداء "غير ملائم" لمدرستين على مدار ثلاث دورات مراجعة.

ويتضح من النتائج التراكمية لهذا المجال بالنسبة للمدارس الخاصة الـ (62)، حصول (22%) منها على تقديرَي: "ممتاز" و"جيد"، بنسبة (11%) لكل تقدير منهما على حدةٍ، وحصول (44%) من تلك المدارس على تقدير: "مرضٍ"، في حين حصلت نسبة (34%) منها على تقدير: "غير ملائم". ويتميز أداء القيادات المدرسية ذات الأداء الفاعل بتركيزها القوي على عمليات التعليم والتعلم، وتقديم الدعم الأكاديمي والشخصي للطلبة، من خلال متابعتها الحثيثة والدقيقة لكافة جوانب الأداء المدرسي؛ لتحديد أولويات التطوير وبناء خططها وفقًا لذلك، إضافة إلى وجود نظام واضح للحوكمة يقدم التوجه الإستراتيجي من خلال خبراته المتنوعة، ويتابع الأداء في المدرسة بصورة منتظمة، في مقابل ما تواجهه قيادات المدارس ذات الأداء الأضعف من تحديات مقلقة تتمثل في غياب آليات التقييم الذاتي الدقيق والمنتظم لأدائها؛ نتيجة ضعف الوعي بمعايير وسمات الأداء الجيد في بعض الأحيان، وشحّ الموارد المالية والبشرية في أحيان أخرى؛ مما يؤثر على دقة تحديد مواطن تطوير الأداء، والتخطيط الفاعل لتحسين تلك الجوانب، فضلًا عن تفاوت آليات تقديم الدعم الأكاديمي الملائم لهم، والمبني على تشخيص دقيق للاحتياجات التعليمية.

الشكل (18): القيادة والإدارة والحوكمة لـ12 مدرسة خاصة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2019-2020، والنتائج التراكمية لـ62 مدرسة خاصة في مجال القيادة والإدارة والحوكمة

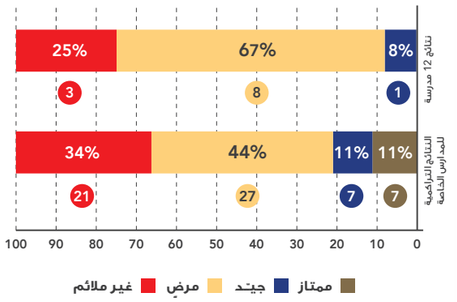

زيارات المتابعة للعام الدراسي 2019-2020

تنفذ هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال زيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم" في آخر مراجعة لهذه المدارس، وذلك بحسب الآليات المتبعة لتنفيذ زيارات المتابعة للمدارس الحكومية والخاصة. وقد تم القيام بأربع زيارات متابعة في العام الدراسي 2019–2020 لمدارس خاصة حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الثانية من المراجعات، اثنتان منها خضعت لزيارة متابعة أولى، واثنتان لزيارة متابعة ثانية، وقد حققت جميع هذه المدارس الأربع مستوى: "قيد التقدم" بالنسبة لمعالجة توصيات المراجعة؛ الأمر الذي يتطلب بذل هذه المدارس مزيدًا من الجهود في تنفيذ توصيات المراجعة، والتركيز على أثر الإجراءات التي من شأنها إحداث التحسينات في الأداء حسب أولويات التطوير لمواجهة التحديات التي تواجهها.

مؤسسات التدريب المهني

بدأت الدورة الرابعة من مراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المهني في فبراير 2019، وَفْق خطة المراجعات المعتمدة، حيث قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بالبدء في تنفيذ المرحلة الأولى من المراجعات في فبراير 2019. وفي العام الأكاديمي 2019–2020 تواصلت عمليات الدورة الرابعة من المراجعات، أتمت خلالها الهيئة مراجعة (13) مؤسسة تعليم وتدريب مهني؛ (12) منها مرخصة من قِبَل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومؤسسة واحدة مرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، ليصبح مجموع ما تم مراجعته في الدورة الرابعة هو (23) مؤسسة.

وتقوم فرق المراجعة بتقييم أداء مؤسسات التدريب المهني وَفْق الإطار المعتمد في المجالات الخمسة للمراجعة، وهي: إنجاز المتدربين، فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم، جودة الدورات/ البرامج، دعم المتدربين وإرشادهم، فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة؛ وذلك وَفْق المعايير المحددة لكل مجال؛ للوصول إلى الأحكام حول مدى فاعلية المؤسسة بوجه عام، ومدى قدرتها الاستيعابية على التحسن والتطور، والتي تصدر وَفْق مقياس مكون من أربع درجات، هي: "ممتاز"، و"جيد"، و"مرضٍ"، و"غير ملائم".

ويستعرض هذا الجزء من التقرير في قسمه الأول تحليلاً شاملاً لأداء الـ (13) مؤسسة التي تمت مراجعتها خلال العام الأكاديمي 2019-2020، مع استقراء عام للنتائج التراكمية لـ (90) مؤسسة تعليم وتدريب مهني عاملة حاليًا في مملكة البحرين – مستثنية تلك المؤسسات المُرَخَّص لها حديثًا، وتلك التي ليس بها أنشطة –، وفقًا للأحكام التي حصلت عليها هذه المؤسسات في آخر مراجعة لها، في حين يستعرض القسم الثاني من التقرير نتائج زيارات المتابعة التي أجريت خلال العام الأكاديمي 2019–2020، للمؤسسات التدريبية الحاصلة على حكم: "غير ملائم". وتجدر الإشارة إلى أن المراجعات قد توقفت في الفترة ما بين بداية شهر مارس حتى نهاية العام الأكاديمي مايو 2020؛ وذلك ضمن خطة الهيئة الاحترازية للتعامل مع واحتواء آثار جائحة "كورونا".

وقد قامت الإدارة بالتواصل مع مؤسسات التدريب والتعليم المهني للوقوف على فاعلية ممارسات التعليم والتدريب عن بُعد المنفذة من قبل تلك المؤسسات، استجابةً للظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا. وقد تم تحليل البيانات، وتقييم عدد من حصص التدريب الافتراضية المقدمة في تلك الفترة، واستقصاء آراء المتدربين والمدربين، إضافة إلى تقييم أداء مؤسستين بشكل تفصيلي. وسترفع الهيئة تقريرها النهائي بخصوص نتيجة هذا التقييم للجهات المعنية ومتخذي القرار.

1 – الفاعلية بوجه عام

يُعدُّ الحكم على فاعلية مؤسسة التعليم والتدريب المهني – بوجه عام – هو الحكم التجميعي النهائي الذي يصدره فريق المراجعة على المؤسسة، ويتم التوصل إلى هذا الحكم استنادًا إلى الأحكام التي تحصل عليها المؤسسة في المجالات الخمسة لعملية المراجعة، ويعدُّ الحكمُ على إنجاز المتدربين مُحَدِّدًا لباقي الأحكام الأخرى؛ بمعنى أن سقف مستوى الحكم العام للمؤسسة سيكون محكومًا بمستوى الحكم على إنجاز المتدربين، بحيث لا يتخطاه، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار تحليل الدرجات الممنوحة للمجالات الأخرى، وربطها بالحكم على الفاعلية العامة؛ لتحقيق الاتساق التام بينهما.

وفي العام الأكاديمي 2019–2020، بدأت الإدارة في تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من دورة المراجعات الرابعة؛ إذ راجعت خلالها أداء (13) مؤسسة، جاءت نتائجها في الفاعلية بوجه عام إيجابية كما يبين الشكل (19)؛ فحصلت (6) مؤسسات، بنسبة (46%)، على حكم: "جيد" أو أفضل؛ منها مؤسسة واحدة حصلت على حكم: "ممتاز"، وحصلت (5) مؤسسات على حكم: "جيد"، منها مؤسسة واحدة جديدة لم يسبق مراجعتها في الدورات السابقة، فيما حافظت (4) مؤسسات أخرى على حكمها الجيد مقارنة بنتائج المراجعة للدورة الثالثة. وتعكس هذه النتائج قدرة المؤسسات على انتهاج رؤية واضحة؛ تركز على رفع إنجاز المتدربين، وزيادة خبرة تعلمهم، وترجمة هذه الرؤية إلى خطة إستراتيجية مبنية على معرفة شاملة لسوق العمل، واحتياجات المتدربين. أما الـ (7) مؤسسات المتبقية فقد حصلت جميعها على حكم: "مرضٍ" بنسبة (54%)، حيث إنَّ ثلاثًا من هذه المؤسسات قد تمت مراجعتها للمرة الأولى، ولم تحصل أي مؤسسة تمت مراجعتها في هذا العام الأكاديمي على حكم: "غير ملائم".

الشكل (19): تحليل أحكام الفاعلية بوجه عام لمراجعات المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة (13 مؤسسة)

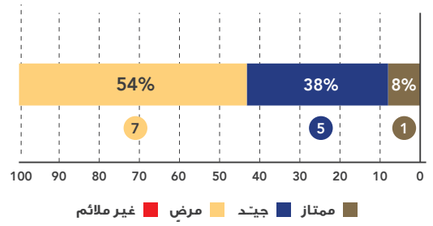

كما يبين الشكل (20) أيضًا، النتائج التراكمية لأداء مؤسسات التعليم والتدريب في الفاعلية بوجه عام لعدد (90) مؤسسة، وذلك استنادًا إلى نتيجة آخر مراجعة تمت لهذه المؤسسات، والتي جاءت بصورة مباشرة، حيث حصلت (43) مؤسسة على حكم: "جيد" أو أفضل بنسبة (47%)، فقد حصلت (12) مؤسسة على حكم: "ممتاز" بنسبة (13%)، وحصلت (31) مؤسسة على حكم: "جيد" بنسبة (34%)، في حين حصلت النسبة الأكبر من المؤسسات وعددها (36) مؤسسة على حكم: "مرضٍ" بنسبة (40%)، إلا أنَّ النتائج التراكمية لـ (11) مؤسسة كانت بحكم: "غير ملائم" بما يعادل (12%)، والذي جاء نتيجة لعدم وضوح الاتجاه الإستراتيجي لهذه المؤسسات، والقصور في متابعة أداء المتدربين والقائمين على العملية التعليمية والتدريبية.

الشكل (20): النتائج التراكمية لـ (90) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في فاعليتها العامة

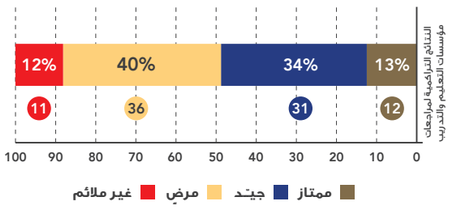

وبالنظر إلى النتائج التراكمية لمراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المهني حسب جهة الترخيص، وحسب المبين في الشكل (21)، نجد أنَّ (94%) من المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد حصلت على حكم: "مرضٍ" أو أفضل، حيث بلغت نسبة المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الحاصلة على: "ممتاز" (8%)، والمؤسسات الحاصلة على حكم: "جيد" بلغت نسبتها (40%). أما المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم فقد حصلت نسبة (70%) من المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم على حكم: "مرضٍ" أو أفضل. وما يسترعي الانتباه قطبية نتائج المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، حيث تساوت كِفَّتا المؤسسات الحاصلة على حكم: "ممتاز"، وحكم: "غير ملائم"، والتي بلغ عددها (7) بنسبة (30%) لكلٍّ منهما في الفاعلية بوجه عام.

والجدير بالذكر أنَّ معظم المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، والحاصلة على حكم: "غير ملائم"، متخصصة في تقديم دروس التقوية لمختلف المراحل الدراسية؛ الأمر الذي يستدعي الوقوف عليه من الجهات ذات العلاقة، خصوصًا أنَّ إحدى هذه المؤسسات حصلت على حكم: "غير ملائم" في جميع المراجعات المنفذة خلال الدورات الثلاث السابقة، ولم تحقق تقدمًا يذكر في زيارات المتابعة.

الشكل (21): النتائج التراكمية لـ (88) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في الفاعلية بوجه عام حسب جهة الترخيص

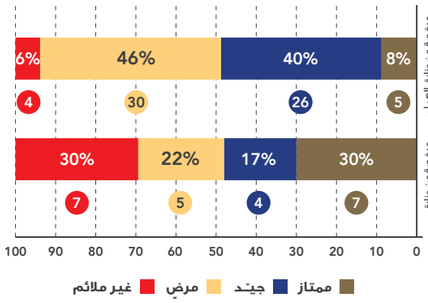

2 – القدرة على التحسن والتطور

يتوصل فريق المراجعة إلى حكمه حول قدرة المؤسسة على التحسن والتطور من خلال قراءته لتاريخ المؤسسة وتطور عملياتها، وأثر ذلك في تحسين أداء المؤسسة والإرتقاء بإنجاز المتدربين. حيث يقوم الفريق بتقييم مدى توفر حوكمة رشيدة لقيادة المؤسسة وإدارتها، تضطلع بدور أساسي في رسم خطط المؤسسة الإستراتيجية ومتابعة تنفيذها، والدفع بدفة التطوير في الاتجاه السليم، بالإضافة إلى امتلاك المؤسسة الموارد والإمكانات التي تساعد على تحسين مستوى أدائها بصورة مستدامة، وقدرتها على التخطيط الفاعل الذي يركز على الارتقاء بأدائها العام، من خلال مأسسة عملياتها وتنفيذ مبادرات فاعلة، قائمة على فهم واضح لمواطن القوة في المؤسسة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين.

الشكل (22): تحليل أحكام القدرة على التحسن لمراجعات المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة (13 مؤسسة)

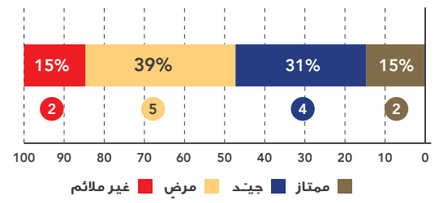

وبحسب ما هو موضح في الشكل (22)، فمن مجموع الـ (13) مؤسسة التي خضعت للمراجعة في العام الأكاديمي 2019–2020، حصلت (46%) منها على حكم: "جيد" أو أفضل، حيث حصلت مؤسستان على حكم: "ممتاز" بنسبة (15%)، و(4) مؤسسات على حكم: "جيد" بنسبة (31%)، في حين حصلت (5) مؤسسات على حكم: "مرض" بنسبة (39%)، ونالت مؤسستان حكم: "غير ملائم" بنسبة (15%)؛ إحداهما مؤسسة جديدة تمت مراجعتها لأول مرة.

كما بينت النتائج أنه على الرغم من اجتياز مؤسستين لمتطلبات المراجعة بنجاح بحصولهما في الفاعلية العامة على حكم: "مرض" إلا أنهما حصلتا على حكم: "غير ملائم" في قدرتهما على التحسن؛ مما ينذر بتذبذب مستواهما في رسم خططهما المؤسسية والمستقبلية بشكل محكم؛ الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على مستوى أدائهما مستقبلاً. وفي المقابل أظهرت النتائج حصول مؤسسة واحدة على حكم: "جيد" في الفاعلية العامة، في حين أنها حصلت في قدرتها على التحسن على حكم: "ممتاز"؛ الأمر الذي يدل على جدارة خطوات القيادة في إدارة هذه المؤسسة، والدفع بها نحو التحسين والتطوير، وفي قدرتها على تحقيق رؤيتها الإستراتيجية مستقبلاً، وذلك في حال استمرارها على ذات المستوى من الجودة في تنفيذ عملياتها.

ووفقًا للنتائج التراكمية بحسب نتيجة آخر مراجعة أداء تمت، والتي يبينها الشكل (23)، فقد حصلت ما نسبته (82%) من المؤسسات على حكم: "مرض" أو أفضل في القدرة على التحسن، حيث حصلت (16) مؤسسة على حكم: "ممتاز" بواقع (18%)، و(27) مؤسسة على حكم: "جيد" بنسبة (30%) والنسبة الأكبر من المؤسسات حصلت على حكم: "مرض"، والمتمثل في (31) مؤسسة؛ أي بنسبة (34%). في حين حصلت (18%) من المؤسسات، بواقع (16) مؤسسة، على حكم: "غير ملائم"، وهو أمرٌ يستدعي الاهتمام، خاصة أنّ الحكم يرتبط سلبًا بقدرة المؤسسة على تلبية متطلبات معايير المراجعة المتصلة بمجال القيادة والإدارة والحوكمة.

الشكل (23): النتائج التراكمية لـ (90) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في قدرتها على التحسن

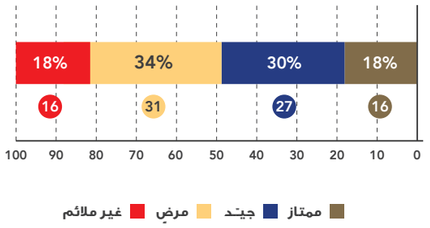

3 – إنجاز المتدربين

يعدُّ تطور مهارات ومعارف المتدربين المهنية والكفايات المناسبة، والقدرة على الحصول على المؤهلات التي يطمحون إليها، إضافة إلى تحقيقهم

مخرجات التعلم المطلوبة من الأمور الأساسية التي تركز عليها فرق المراجعة عند تقييم أداء المؤسسة في هذا المجال، كما يركز هذا المجال على مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون في البرامج المقدمة وعبر المستويات المختلفة، مقارنة بمستوى تحصيلهم المسبق، إلى جانب مدى التزام المتدربين وقدرتهم على تقييم ما تعلموه بشكل ناقد، والقدرة على العمل الفردي والجماعي.

ومن خلال تحليل النتائج التي حققتها مؤسسات التعليم والتدريب في هذا المجال في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة للمراجعات، التي تم تنفيذها خلال العام الأكاديمي 2019–2020، كما هو موضح في الشكل (24)، نجد أنّ جميع المؤسسات قد حصلت على حكم: "مرض" أو أفضل، حيث حازت (46%) من المؤسسات على حكم: "جيد" أو أفضل، والمتمثلة في (6) مؤسسات من أصل الـ (13) مؤسسة التي تمت مراجعتها. والجدير بالذكر، أنّ المؤسسة الحاصلة على حكم: "ممتاز" في هذا المجال قد حققت تحسنًا بمقدار درجة مقارنة بنتائجها في الدورة السابقة.

وقد امتازت المؤسسات الحاصلة على حكم: "جيد" أو أفضل بتمكن الملتحقين ببرامجها من اكتساب مستويات عالية من المهارات والمعارف، وحصولهم على المؤهلات المطلوبة في الوقت المناسب، وقدرتهم على التحليل النقدي والعمل المستقل والجماعي، إلا أنه يجب على المؤسسات ذات الأداء الأقل بذل جهد أكبر؛ لتطوير مهارات المتدربين ومعارفهم المتعلقة بخبرة التعلم، والتي تعكس متطلبات سوق العمل، وتوفير الظروف المناسبة التي من شأنها رفع مستوياتهم إلى الأفضل.

وقد حصلت (7) مؤسسات، على حكم: "مرض" بنسبة (54%)، وتدل هذه النتائج على حرص هذه المؤسسات على توفير الظروف المناسبة التي من شأنها رفع مستويات المتدربين بصورة مناسبة، وتمكينهم من اكتساب المهارات والمعارف المطلوبة.

والجدير بالذكر أنّ عددًا من المؤسسات التي تمت مراجعتها في هذا العام الأكاديمي قد قدمت برامج بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق العمل (تمكين)، متصلةً بمتطلبات سوق العمل أدت إلى اكتساب المتدربين مهارات ذات صلة مباشرة باحتياجات سوق العمل؛ مما سهل من حصولهم على الوظائف في المجالات المهنية المختلفة.

الشكل (24): تحليل أحكام إنجاز المتدربين لمراجعات المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة (13 مؤسسة)

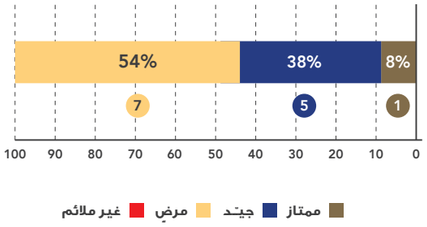

ووفقًا للنتائج التراكمية بحسب نتيجة آخر مراجعة أداء تمت، والتي يبينها الشكل (25)، فقد حصلت ما نسبته (48%) من المؤسسات على حكم: "جيد" أو أفضل، نتيجة لقدرة هذه المؤسسات على تمكين المتدربين من اكتساب مستوى متقدم من مخرجات التعلم المتوقعة وحصولهم على المؤهلات المطلوبة في الأوقات المحددة والمتوقعة، إضافة إلى تطوير قدراتهم على التحليل والنقد والعمل الجماعي والفردي. غير أن (12%) من المؤسسات، بواقع (11) مؤسسة، حصلت على حكم: "غير ملائم"؛ مما يدل على وجود ضعف لدى هذه المؤسسات في تطبيق الممارسات ذات العلاقة بتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة والمؤهلات للمتدربين، وتطوير معارفهم ومهاراتهم والكفايات المتعلقة بخبرة التعلم لديهم.

الشكل (25): النتائج التراكمية لـ (90) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في مجال إنجاز المتدربين

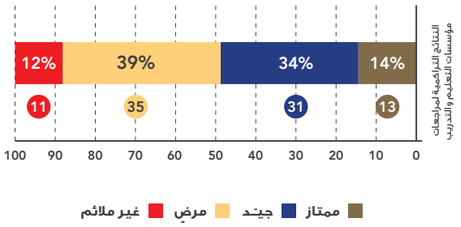

4 – فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم

تعتمد فاعلية العملية التعليمية على فاعلية إستراتيجيات التعليم والتدريب المطبقة، ومدى توظيف المعلمين والمدربين لخبراتهم العلمية والعملية لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المتعلمين والمتدربين الفردية من خلال التخطيط للدروس، وتوظيف طرائق تقييم رصينة، وتقديم التغذية الراجعة لهم، وتحفيزهم على التعلم الذاتي، وكذلك تنمية قدرات التفكير الناقد ومهارات التفكير العليا لديهم، بما من شأنه تعزيز عملية التعلم مدى الحياة.

ومن خلال تحليل نتائج المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة للمراجعات، والتي تم تنفيذها في العام الأكاديمي 2019–2020، يلخص الشكل (26) الأحكام التي حققتها المؤسسات الـ (13) في هذا المجال، حيث حازت (4) مؤسسات على حكم: "جيد" بما نسبته (31%)، وحصلت (9) مؤسسات على حكم: "مرض"؛ لتمثل النسبة الأكبر وهي: (69%). وقد برز في المؤسسات الأكثر فاعلية استخدام إستراتيجيات تدريب فعالة؛ ساهمت في مشاركة معظم المتدربين بصورة ممنهجة خلال الدروس، واستخدام المدربين نطاقًا من التقييمات التكوينية والتجميعية ذات الصلة؛ لتقييم فهم المتدربين، وقياس تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، واستخدام نتائج التقييم في مراجعة وتحسين خطط الدروس؛ لتلبي الاحتياجات الفردية للمتدربين بصورة أكبر.

الشكل (26): تحليل أحكام فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم لمراجعات المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة (13 مؤسسة)

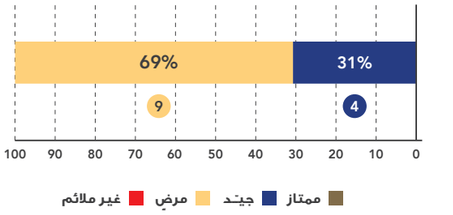

وتميزت المؤسسات الحاصلة على حكم: "جيد" أو أفضل باعتماد المدربين فيها على إستراتيجيات تعليم وتعلم متنوعة تتناسب مع احتياجات المتدربين، وتحفز قدراتهم ومهاراتهم، كما أنّ أدوات التقييم المستخدمة تتصل بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج المقدم، ويتم التأكد من رصانتها من خلال آليات تدقيق رسمية يتم تطبيقها بصورة متسقة ومنتظمة، كما يتم استخدام نتائج التقييمات في تطوير خطط الدروس بما يتناسب مع احتياجات المتدربين. أمّا المؤسسات الـ (11) الأقل أداءً، والتي حازت على حكم: "غير ملائم" فمازالت تواجه تحديات لابد من معالجتها، مثل: عدم رصانة أدوات التقييم، وعدم الاستفادة من نتائج التقييمات التكوينية والتجميعية في التخطيط للدروس بما يتناسب والاحتياجات المختلفة للمتدربين، إضافة إلى أنّ المدرب مازال، في عدد من الدروس محورَ العملية التدريبية. كما أنّ عددًا قليلاً من المؤسسات

مازال لا يحتفظ بسجلات أداء دقيقة للمتدربين تعكس المستوى الفعلي لأدائهم خلال البرامج التدريبية.

الشكل (27): النتائج التراكمية لـ (90) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في مجال التعليم/ التدريب والتقييم

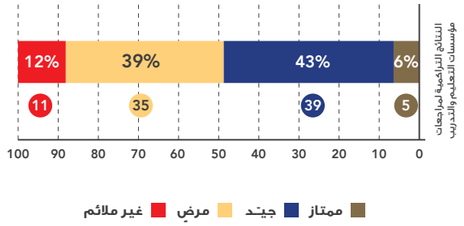

5 – جودة الدورات/ البرامج

يركز هذا المجال على امتلاك المؤسسة آلية رسمية شاملة لفهم، وتحديد احتياجات المتدربين ومتطلبات الأطراف ذات العلاقة، من خلال التحليل الدقيق لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل فيما يتعلق بنوع، ومستوى الدورات والمهارات المطلوبة، ومدى قدرة المؤسسة على تخطيط هذه البرامج وبنائها بصورة فعالة من خلال آليات معتمدة لتصميم البرامج، والموافقة عليها، وتحديثها بصورة دورية، إضافة إلى تنفيذ سياسة قبول مناسبة، وتوفير مصادر وموارد تعلم تساهم في تقديم الدورات بصورةٍ فاعلة.

ويبين الشكل (28) أداءً متميزًا للمؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة في هذا المجال، حيث شكلت المؤسسات الحاصلة على حكم: "جيد" أو أفضل نسبة (46%)، فقد حصلت (4) مؤسسات على حكم: "ممتاز"، ومؤسستيْن على حكم: "جيد". كما حصلت (7) مؤسسات على حكم: "مرض"، فيما لم تحصل أي مؤسسة على حكم: "غير ملائم"؛ مما يؤكد تقديم هذه المؤسسات لدورات تدريبية مبنية على أساس فهم واضح، وكافٍ لمتطلبات سوق العمل البحرينية، واحتياجات المتدربين من حيث نوع ومستوى الدورات/ البرامج التدريبية المقدمة.

الشكل (28): تحليل أحكام جودة الدورات/ البرامج لمراجعات المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة (13 مؤسسة)

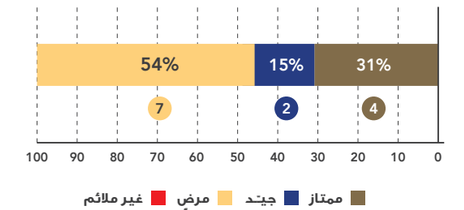

ويتضح أيضًا من النتائج التراكمية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني، بحسب نتائج آخر مراجعة تمت لها (الشكل 29)، أنّ أداء المؤسسات في هذا المجال قد تفوق على أدائها في مجالي إنجاز المتدربين وفاعلية التعليم/ التدريب والتقييم، حيث تمثل المؤسسات الحائزة على حكم: "جيد" أو أفضل (54 مؤسسة) بنسبة (60%)، من مجموع المؤسسات. وتكمن أبرز نقاط القوة في إلمام هذه المؤسسات باحتياجات سوق العمل المحلية، وتواصلها المستمر مع الأطراف ذات العلاقة عند التخطيط لتقديم البرامج وتصميمها، كما توجد هناك ممارسات جيدة فيما يتصل ببناء محتوى البرامج المقدمة، إلا أن بعض المؤسسات، وعددها (8) بنسبة (9%) قد تبنت سياسات قبول متباينة من حيث تحديد المتطلبات بصورة واضحة، ومدى مناسبتها لمتطلبات البرنامج، وكيفية تطبيقها، ومراجعتها بصورة دورية، كما لا تزال بعض هذه المؤسسات في بداياتها فيما يتعلق بصياغة مخرجات التعلم المطلوبة، وربط أدوات التقييم مع هذه المخرجات.

الشكل (29): النتائج التراكمية لـ (90) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في جودة الدورات/ البرامج

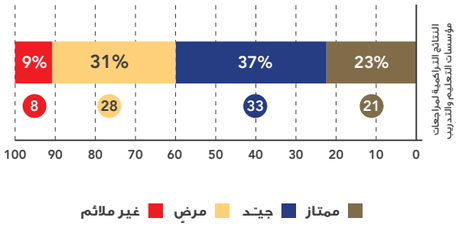

6 – دعم المتدربين وإرشادهم

لكي يتسنى إصدار حكم على أداء المؤسسة في هذا المجال، يقيم فريق المراجعة الآليات الرسمية لدى المؤسسة فيما يتصل بدعم المتدربين وإرشادهم، ومدى الاتساق في تطبيقها، وفاعلية هذه الآليات في توفير الدعم والإرشاد المطلوبيْن للمتدربين، وإتاحة الفرص المناسبة لهم؛ لتعزيز قدراتهم، إضافة إلى فاعلية التواصل مع الأطراف ذات العلاقة، ومن الضروري أيضًا امتلاك المؤسسة آليات رسمية؛ لتحديد ودعم المتدربين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويشير الشكل (30)، إلى أن (3) من المؤسسات التي خضعت للمراجعة في العام الأكاديمي 2019-2020 حصلت على حكم: "ممتاز" بنسبة (23%)، و(3) مؤسسات حصلت على حكم: "جيد" بنسبة (23%) أيضًا؛ مما يعكس حرص هذه المؤسسات على تقديم الدعم المتسق مع احتياجات المتدربين وإرشادهم بصورة متميزة، وتقديم التوجيه الفاعل الذي يُمكّن المتدربين من تعزيز قدراتهم الشخصية، ويسهم في اغتنامهم الفرص الوظيفية. كما تحرصُ هذه المؤسسات على توفير سياسات وآليات رسمية؛ لتحديد المتدربين المعرضين لخطر الإخفاق التعليمي والتدريبي، ولكن بمستويات متفاوتة، وذلك من خلال تبني هذه المؤسسات لسياسات وإجراءات رسمية؛ ساهمت في تطوير أداء المتدربين بصورة إيجابية. كما توجد لدى الغالبية من هذه المؤسسات برامج تهيئة عند البدء في كل دورة للمتدربين، لتعريف المتدربين بمتطلبات هذه الدورات بصورة مناسبة، أثّرَتْ بصورة إيجابية على التجربة التعليمية والتدريبية التي يحصل عليها المتدرب.

وقد لاحظت فرق المراجعة المختلفة، تزايد عدد المؤسسات التي تتبنى آليات رسمية مناسبة فيما يتصل بتحديد، ودعم المتدربين من ذوي الاحتياجات التعليمية والتدريبية الخاصة و/ أو ذوي الإعاقة؛ مما يساهم في حصول عدد أكبر من المتدربين على حق الالتحاق بالدورات والبرامج التدريبية المختلفة، وإنْ كان هناك بعض المؤسسات التي مازالت لا تمتلك سياسات واضحة لتحديد ودعم المتدربين من ذوي الاحتياجات الخاصة و/ أو ذوي الإعاقة.

الشكل (30): تحليل دعم المتدربين وإرشادهم لمراجعات المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة (13 مؤسسة)

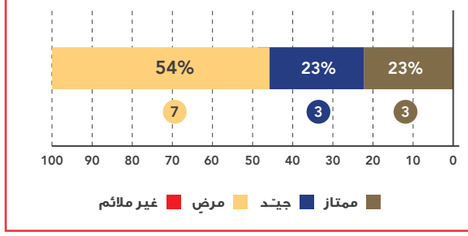

وبشكل عام، تشير النتائج التراكمية لأداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني؛ بناءً على نتيجة آخر مراجعة تمت لها، إلى قوة أداء المؤسسات في هذا المجال، حيث يتبين من الشكل (31)، أن نسبة (52%) من المؤسسات قد حصلت على حكم: "جيد" أو أفضل، فيما كان أداء (9%) من المؤسسات دون المستوى المطلوب. ويرجع هذا إلى أنه على الرغم من تبني هذه المؤسسات سياسات وإجراءات رسمية؛ ساهمت بصورة فاعلة نسبيًا في تطوير أداء المتدربين، إلا أنّ فرق المراجعة رصدت تباينًا في توفر سياسات وآليات رسمية؛ لتحديد المتدربين المعرضين لخطر الإخفاق التدريبي والتعليمي، كما لا تزال بعض المؤسسات لا تمتلك سياسات واضحة؛ لتحديد ودعم المتدربين من ذوي الاحتياجات الخاصة و/ أو ذوي الإعاقة.

الشكل (31): النتائج التراكمية لـ (90) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في مجال دعم المتدربين وإرشادهم

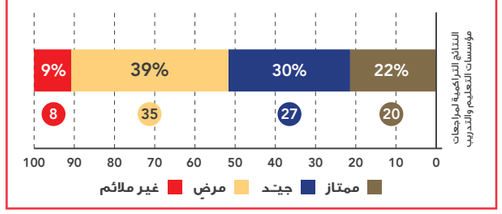

7 – فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة

تستند الأحكام الصادرة في هذا المجال إلى تقييم مدى فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة، وخططها الإستراتيجية، وشمولية، ودقة، ورصانة التقييم الذاتي، بالاعتماد على نتائج تحليل إنجاز المتدربين. كما يركز فريق المراجعة على وجود هيكل تنظيمي ملائم، وسياسات، وإجراءات واضحة، خاصة فيما يتصل بترتيبات ضمان الجودة، وتقييم أداء الموظفين، وتقييم احتياجاتهم الخاصة، ووجود بيئة تعلم مناسبة تضمن صحة، وسلامة الموظفين والمتدربين.

ويتضح من الشكل (32) أنّ (6) مؤسسات، بنسبة (46%)، حصلت على حكم: "جيد" أو أفضل في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة من المراجعات، في حين حصلت (5) مؤسسات، بنسبة (38%) على حكم: "مرض"، وحصلت مؤسستين على حكم: "غير ملائم"، بلغت نسبتها (15%)؛ مما يدل على أنّ أغلب المؤسسات التي تمت مراجعتها قد تمكنت من استيفاء الحد الأدنى من متطلبات هذا المجال على الأقل.

الشكل (32): تحليل أحكام فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لمراجعات المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الرابعة (13 مؤسسة)

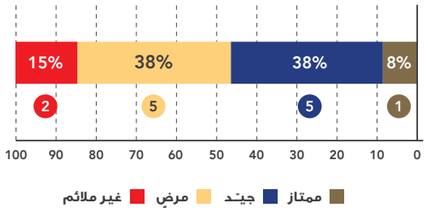

الشكل (33): النتائج التراكمية لـ (90) مؤسسة تعليم وتدريب مهني في مجال القيادة والإدارة والحوكمة

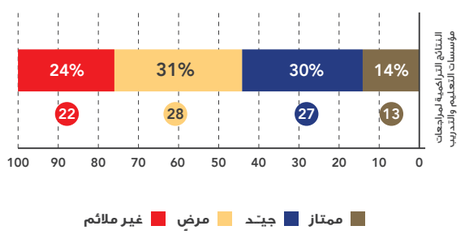

كما تشير النتائج التراكمية لأداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني، حسب نتائج آخر مراجعة تمت لها، إلى مدى أهمية مجال القيادة والإدارة والحوكمة في أداء المؤسسات، حيث يتبين من الشكل (33)، أنّ (40) مؤسسة حصلت على حكم: "جيد" أو أفضل، بنسبة (44%)، وحصلت (28) مؤسسة على حكم: "مرض"، بنسبة (31%) فيما كان أداء (22) مؤسسة دون المستوى

المطلوب، حيث شكلت نسبة (24%) من المؤسسات الحاصلة على حكم: "غير ملائم"، وهذه نسبة مقلقة، وتستدعي النظر في مسبباتها.

وقد برز دور القيادة والإدارة بشكل جلي في المؤسسات التي جاء أداؤها العام بصورة متميزة، فقد اعتمدت هذه المؤسسات عند رسم خططها الإستراتيجية على عملية التقييم الذاتي الدوري للممارسات التي تضمن استمرارية أداء المؤسسة، والتي تركز على تحصيل المتدربين، والتحسين العام للجودة، كما تابعت وبصورة حثيثة أداء كل من المدربين والمتدربين، واستخدمت نتائج هذه المتابعات في وضع خطط تحسين واضحة، وبمؤشرات محددة؛ ساهم تنفيذها في تحسين وتطوير أداء المؤسسة بصورة مستمرة؛ مما أدَّى إلى ارتفاع قدرة هذه المؤسسات على تلبية متطلبات معايير المراجعة المتضمنة في مجالات العمل المختلفة للمؤسسة. في المقابل لا يزال دور القيادة والإدارة غير مثمر في بعض المؤسسات، خاصة تلك الحاصلة على حكم: "غير ملائم" في هذا المجال؛ مما يعكس ضعف الدور الذي تمارسه القيادة والإدارة العليا في رسم الاتجاه الإستراتيجي لهذه المؤسسات، حيث يقتصر دورهم على تسيير العملية التدريبية بتوفير المدربين والبنية التحتية اللازمة لتقديم برامج يُقبل عليها المتدربون، بالإضافة إلى أن عدم مأسسة الآليات التي تمكن قيادة المؤسسة من مراقبة أداء المؤسسة بصورة شمولية؛ لتتمكن من التعرف على الجوانب الضرورية والحاسمة لاستمراريتها.

زيارات المتابعة للعام الأكاديمي 2019-2020

تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بتنفيذ زيارات متابعة للمؤسسات الحاصلة على حكم: "غير ملائم" في الفاعلية بوجهٍ عام بواقع زيارتيْ متابعة بحد أقصى، لمتابعة التقدم الذي أحرزته المؤسسة وَفْقًا لتوصيات تقرير آخر زيارة مراجعة. وبناءً عليه، يتم إصدار الأحكام بشأن مستوى التقدم الذي أحرزته المؤسسة وَفْقًا لمقياس مكوَّن من ثلاث درجات: "تقدم كافٍ"، و"قيد التقدم"، و"تقدم غير كافٍ" بحسب الإطار المعمول به.

وفي العام الأكاديمي 2019–2020، تم إجراء زيارة متابعة واحدة لمؤسسة مرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، جاءت نتيجتها "قيد التقدم" في تنفيذ توصيات تقرير المراجعة الأخيرة، وحيث إنَّ هذه الزيارة هي زيارة المتابعة الأولى لهذه المؤسسة، فسوف تخضع المؤسسة لزيارة متابعة ثانية؛ للتأكد من استيفائها التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بما يحقق التحسن في فاعلية التعليم/ التدريب والتقييم وفاعلية المؤسسة بشكل عام.

مؤسسات التعليم العالي

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء أربع مراجعات مؤسسية في العام الأكاديمي 2019–2020، بالإضافة إلى عمليات المراجعة السبع التي تم تنفيذها في العام الأكاديمي 2019–2018، وفقًا لإطار مراجعة الجودة المؤسسية (الدورة الثانية) المعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (38) لسنة 2015. وبلغ إجمالي عدد المراجعات التي قامت بها الإدارة في الدورة الثانية (11) مراجعة مؤسسية؛ مما يعني شمول عمليات مراجعة الجودة المؤسسية لجميع مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في مملكة البحرين، والتي تقوم حاليًا بتخريج دفعات منتظمة من الطلبة، حيث لم تشتمل هذه الدورة على مؤسسات التعليم العالي الجديدة، والتي لم تقم بعد بتخريج طلبتها.

وتمهيدًا لقيام الهيئة بمراجعة البرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، وفقًا لإطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) المعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (17) لسنة 2019، فقد نظمت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي عددًا من ورش العمل التي أجرتها الهيئة في مقرها بمنطقة السيف؛ لتدريب منتسبي مؤسسات التعليم العالي على كتابة تقارير التقييم الذاتي، وعمليات المراجعة. كما قامت الإدارة بمواصلة الزيارات التتبعية للبرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعات البرامج الأكاديمية، والتي كان من المقرر الانتهاء منها في إبريل 2020، إلا أن جميع الزيارات التتبعية، والمراجعات البرامجية المزمع عقدها في الفترة من مارس إلى يونيو 2020، قد تم تأجيلها؛ بسبب جائحة "كورونا". ولذلك فعوضًا عن إجراء تلك المراجعات، استغلت الإدارة هذه الفترة في إجراء تقييم لعمليات التعليم عن بُعد التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويستعرض هذا الجزء من التقرير السنوي نتائج الدورة الثانية للمراجعات المؤسسية، والنتائج التراكمية للزيارات التتبعية للبرامج الأكاديمية (المرحلة الثانية للدورة الأولى).

1- تحليل النتائج التراكمية لعمليات مراجعات الجودة المؤسسية

تشتمل تقارير مراجعات الجودة المؤسسية التي تقوم بها الهيئة على أحكام حول قدرة المؤسسة على تفعيل إجراءات ضمان الجودة لديها، وتوصيات بشأن كيفية تعزيز تلك الإجراءات من خلال الأدوار المحورية التي تقوم بها المؤسسة، وهي: التعليم والتعلم، والبحث العلمي، والمشاركة المجتمعية، فضلا عن أدوارها في الحوكمة والإدارة. ويتم الحكم على مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة بالمؤسسة وفقًا لثمانية معايير – كما هي مبينة في إطار عمل الدورة الثانية من المراجعات المؤسسية – والمؤشرات الـ25 التي تشتمل عليها، والتي تتضمن بدورها مجموعة من المتطلبات والتوقعات لكل مؤشر، كما أنّ ثلاثة من المعايير الثمانية هي معايير محددة؛ عدم اجتيازها يحدُّ من اجتياز جودة المراجعة المؤسسية. ولكي تحصل مؤسسات التعليم العالي على حكم عام: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة"؛ فإنّه ينبغي عليها – على الأقل – استيفاء كافة مؤشرات المعايير الثلاثة المُحَدّدَة – إذا كانت منطبقة عليها – وتتضمن المعايير الثلاثة، المعيار الأول: "الرسالة والحوكمة والإدارة"، والمعيار الرابع: "جودة التعليم والتعلم"، والمعيار السادس: "إدارة الموارد البشرية".

وعند تحليل النتائج التراكمية لمراجعات الجودة المؤسسية، التي بدأت في أكتوبر 2018، واختتمت في يناير 2020، نجد أنّ تسع مؤسسات تعليم عالٍ من بينها مؤسستان حكوميتان، قد استوفت جميع معايير ومؤشرات ضمان الجودة المؤسسية، وحازت جميعها على حكم عام: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة"؛ أي ما يعادل نسبة (82%) من إجمالي المؤسسات التعليمية التي خضعت للمراجعة، في حين لم تستوف مؤسستان بعض مؤشرات ضمان الجودة المؤسسية، ومن ثمّ حصلتا على أحكام: "مستوفٍ جزئيًا" و"غير مستوفٍ" في بعض المعايير. وبناء على ذلك حصلت هاتان المؤسستان على حكم عام: "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، وهاتان المؤسستان تعادلان نسبة (18%) من إجمالي مؤسسات التعليم العالي التي خضعت للمراجعة، كما هو موضح في الشكل رقم (34).

الشكل (34): النتائج التراكمية لأداء 11 مؤسسة تعليم عالٍ في المراجعات المؤسسية – الدورة الثانية

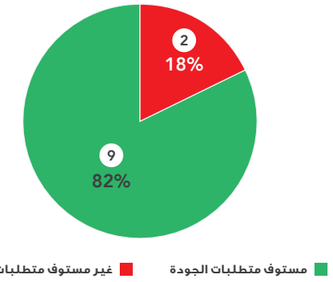

ويبين الشكل رقم (35)، ضعف أداء مؤسستي تعليم عالٍ خاصتين؛ لاستيفائهما جزئيًا متطلبات المعيار الأول: "الرسالة، والحوكمة، والإدارة"، والمعيار الرابع: "جودة التعليم والتعلم"، وهما من المعايير المحدّدة، حيث لم يستوفيا متطلبات وتوقعات بعض المؤشرات المهمة فيهما مثل: المؤشر الثاني "الحوكمة والإدارة"، والمؤشر الثالث عشر "إدارة برامج التعليم والتعلم". أما بالنسبة للمعيار السادس: "إدارة الموارد البشرية"، فقد استوفته جزئيًا مؤسسة تعليم عالٍ واحدة؛ لعدم استيفائها المؤشر المتعلق بتوظيف "موارد بشرية كافية من حيث العدد، وملائمة من حيث الكفاءة؛ لتحقيق رسالتها وتقديم تعليم عالٍ ذي جودة عالية".

وبالنسبة لباقي المعايير، يبين الشكل رقم (35) أيضًا عدم استيفاء مؤسسة تعليم عالٍ واحدة المعيار الثاني (ضمان الجودة وتعزيزها)، والمعيار الثالث (مصادر التعلم وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية)، فيما لم تستوفِ مؤسستا تعليم عالٍ المعيار الثامن (مشاركة المجتمع)؛ واستوفت جزئيًا مؤسستا تعليم عالٍ المعيار السابع (الأبحاث). أما المعيار الثاني والثالث، فحصلت مؤسسة واحدة في كل منهما على حكم: "مستوفٍ جزئيًا"، فيما حصلت مؤسسة واحدة فيهما على حكم: "غير مستوفٍ". ويبين الشكل (35) أن جميع المؤسسات قد استوفت المعيار الخامس (خدمات مساندة الطلبة). وفيما يلي عرض موجز لنتائج المعايير الثمانية، وأهم الممارسات الجيدة (التزكيات) والتوصيات التي تم رصدها خلال الدورة الثانية للمراجعات المؤسسية.

الشكل (35): عدد مؤسسات التعليم العالي التي استوفت معايير المراجعة المؤسسية - الدورة الثانية

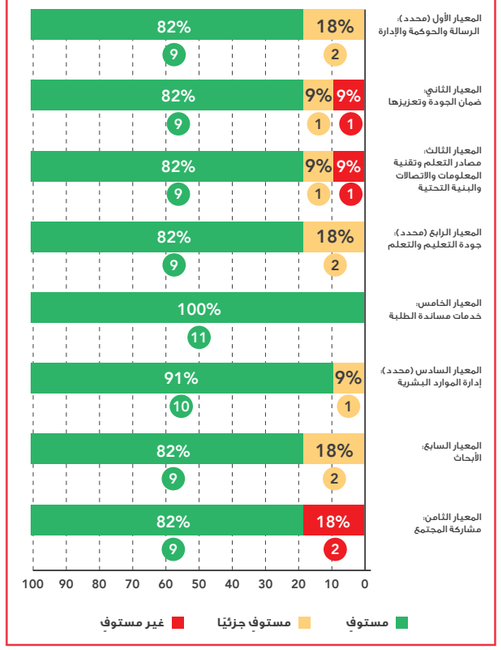

• المعيار الأول: الرسالة والحوكمة والإدارة

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة رسالة ملائمة ومترجمة إلى خطط إستراتيجية وتشغيلية، وأن يكون لديها نظام حوكمة، وإدارة راسخة وفاعلة تمكنها من أداء مسئولياتها المتنوعة؛ وصولاً إلى تحقيق رسالتها. ويشتمل هذا المعيار على (6) مؤشرات، هي: رسالة المؤسسة، الحوكمة والإدارة، الخطة الإستراتيجية، الهيكل التنظيمي، إدارة المعايير الأكاديمية، والشراكة، واتفاقيات التعاون، والتعليم عبر الحدود. ويبين الشكل رقم (36)، استيفاء كافة مؤسسات التعليم العالي معظم متطلبات وتوقعات المؤشر الأول (الرسالة)، والخامس (إدارة المعايير الأكاديمية)، والسادس (الشراكة، واتفاقيات التعاون، والتعليم عبر الحدود، إذا كان منطبقا)، في حين لم تستوفِ مؤسستان المؤشر الثاني (الحوكمة والإدارة)، كما لم تستوفِ مؤسسةٌ واحدةٌ المؤشرين: الثالث (الخطة الإستراتيجية)، والرابع (الهيكل التنظيمي). ويتضح من تقارير المراجعة المؤسسية فيما يخص هذا المعيار، أنّ 8 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة قد حازت على إجمالي 12 تزكية، فيما حصلت 10 مؤسسات منها على 58 توصية.

أظهرت نتائج المراجعات تقدمًا ملحوظًا لدى بعض المؤسسات بالنسبة لمؤشرات مثل: الرسالة، والخطة الإستراتيجية، وإدارة المعايير الأكاديمية، حيث عكست التزكيات الاهتمام الكبير الذي تبديه الإدارة العليا لتلك

المؤسسات بوضع رسالة الجامعة بحيث تعبر عن فلسفة متسقة تدمج الأفكار المختلفة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وكذلك تطوير أنظمة فاعلة وتقنيات خاصة بمتابعة ومراجعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية، فضلاً عن الجهود المبذولة لتعزيز، وتحقيق المعايير الأكاديمية؛ مما يعكس تطلعات قيادة تلك المؤسسات إلى التطوير والتحسين المستمرَّيْن.

الشكل (36): عدد مؤسسات التعليم العالي التي استوفت مؤشرات المعيار الأول

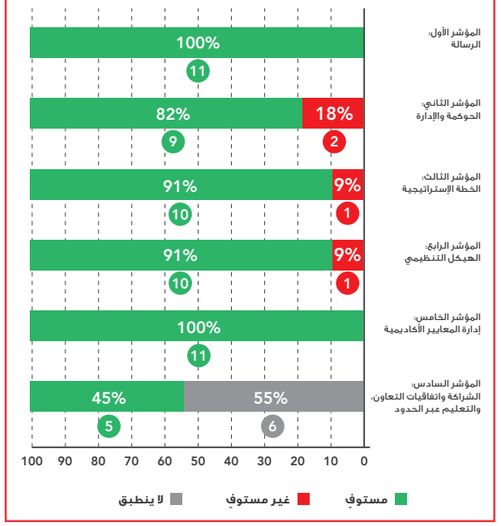

وعلى الرغم من استيفاء جميع المؤسسات متطلبات المؤشر الأول (الرسالة)، إلا أن بعض مؤسسات التعليم العالي لا تزال بحاجة إلى مراجعة وتطوير صياغة رسالتها؛ لكي تعكس بشكل واضح مستوى الجودة الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه في المهام المحورية من عملها، خاصةً: (التعليم والتعلم، البحث العلمي، والخدمة المجتمعية). كما أنّ هناك حاجة أيضًا للتأكد من أن عملية المراجعة الدورية لمحتوى الرسالة تتم بشكل منظم، وفي إطار زمني محدد، وعبر إجراءات موثقة تشتمل على مشاورات واسعة بين جميع الأطراف ذات العلاقة. كما ينبغي أيضًا زيادة وعي الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة برسالة المؤسسة.

كذلك لوحظ في بعض المؤسسات – خاصة المؤسسات التي لم تستوف متطلبات المؤشر الثاني (الحوكمة والإدارة) – أنه ليس لديها فصل واضح بين واجبات ومسئوليات كل من مجلس الأمناء، والإدارة العليا للجامعة. وبالتالي، فقد تلقت توصيات تؤكد على حاجتها إلى وضع وتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تكفل الحوكمة والإدارة الفعالة للمؤسسة مثل الإجراءات المتعلقة بتعيين أعضاء مجلس الأمناء وتهيئتهم لدورهم، إلى جانب تطبيق الآليات الملائمة لمراجعة فاعلية نظام الحوكمة والإدارة في المؤسسة بشكل دوري.

وبالنسبة للتخطيط الإستراتيجي، فقد أظهرت بعض مؤسسات التعليم العالي تميزًا واضحًا فيه، حيث حصلت إحدى المؤسسات الخاصة على تزكية لقيامها بتزويد موظفيها بالمعلومات اللازمة؛ لتنفيذ ومتابعة الخطط التشغيلية، وإلمامهم بالتقدم المُتَحقق في مؤشرات الأداء الرئيسة بشكل مستمر ومنتظم. وعلى الرغم من أن غالبية المؤسسات قد حققت تقدمًا في تطوير هذا الجانب من عملها، ووضعت خططًا إستراتيجية وتشغيلية، إلا أنّ خطط بعضها قد شابها بعض القصور، حيث بينت نتائج المراجعة أن عددًا من المؤسسات ليس لديها مؤشرات أداء قابلة للقياس على مستوى المؤسسة؛ لتمكنها من رصد الأهداف وتحقيقها بشكل أكثر سلاسة، كما لم تتضمن عملية مراجعة الخطة الإستراتيجية في بعض المؤسسات إجراء مشاورات رسمية واسعة مع الجهات ذات العلاقة. بالإضافة إلى أنّ الخطط التشغيلية لبعض الوحدات الإدارية والأكاديمية داخل بعض المؤسسات لا تخضع لمراجعة ومتابعة منتظمة.

وبينما حصل عدد محدود من مؤسسات التعليم العالي على تزكيات لوجود نظام للجان الداخلية المختلفة؛ يعمل بشكل متميز وفعال في توجيه التخطيط والعمليات التشغيلية، إلا أنّ معظم مؤسسات التعليم العالي الأخرى التي تمت مراجعتها تحتاج إلى تقييم فاعلية هيكلها التنظيمي، كونه المسئول عن صنع واتخاذ القرارات، مع الحرص على وجود تمثيل رسمي كافٍ للطلبة في المجالس واللجان المختلفة. كذلك، فقد أشارت تقارير المراجعة إلى وجود العديد من المناصب الرئيسة الشاغرة في بعض المؤسسات، الأمر الذي يتطلب من تلك المؤسسات الإسراع في توظيف العدد الكافي في تلك المناصب دون تأخير.

ويتبين من نتائج المراجعات استيفاء جميع مؤسسات التعليم العالي متطلبات المؤشر الخامس (إدارة المعايير الأكاديمية)، وقد حصلت مؤسسة تعليم عالٍ خاصة على تزكية؛ لسعيها لإرساء تطبيق أعلى المعايير الأكاديمية كثقافة عامة على مستوى المؤسسة. ولكنه لوحظ بصفة عامة أن هناك حاجة إلى تعزيز دور مجلس أمناء الجامعة في الإشراف على تحقيق المعايير الأكاديمية والحفاظ عليها، كما تبين أن هناك ضعفًا في بعض مؤسسات التعليم العالي التي مازالت مفتقرةً إلى سياسات وإجراءات مقننة وكافية، لمعالجة كافة المخالفات الأكاديمية والسلوكية لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

وبالنسبة للمؤسسات التي تطرح برامج بالشراكة مع جامعات خارجية، فقد بينت نتائج المراجعات حاجتها إلى تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بإدخال أي تغييرات أو تحسينات على تلك البرامج، والحاجة إلى دعم أنشطة التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس التابعين لتلك المؤسسات؛ للاستفادة من خبرات نظرائهم في المؤسسات الخارجية في مجالات مثل: التقييم، والإشراف على أبحاث الدراسات العليا.

• المعيار الثاني: ضمان الجودة وتعزيزها

يتطلب هذا المعيار وجود نظام ضمان جودة فعال لتطبيق كافة الإجراءات المتعلقة بضمان الجودة داخل المؤسسة بشكل دقيق وشفاف، وشامل لكافة جوانب العمل الأكاديمي والإداري. ويشتمل هذا المعيار على ثلاثة مؤشرات، هي: ضمان الجودة، المقايسة المرجعية والاستبانات، وأمن سجلات وشهادات الطلبة، ويبين الشكل رقم (37)، استيفاء عشر مؤسسات المؤشرات الثلاثة. ويتضح من تقارير المراجعة المؤسسية فيما يخص هذا المعيار، أنّ 8 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة قد حازت على إجمالي 19 تزكية، فيما حصلت جميعها على 40 توصية.

تعكس التزكيات التي حصلت عليها معظم مؤسسات التعليم العالي الجهود الدؤوبة التي بذلتها تلك المؤسسات؛ لنشر ثقافة الجودة بين صفوف موظفيها وطلابها، وتضمينها ضمن مهامها، وعملياتها الأساسية، وحرصها على تطبيق إجراءات وسياسات ضمان الجودة، حيث أبرزت النتائج الاهتمام الكبير الذي تبذله قيادة الجامعات على كافة المستويات لتطبيق نظام واضح ومفعل لضمان الجودة فيما يتعلق بالتعليم والتعلم ومتابعتها، ومراجعتها، فضلاً عن تطبيقها آليات فعالة لنشر المعلومات والمستجدات بشأن تعزيز الجودة، والتأكد من أن جميع أعضاء هيئة التدريس على دراية بمتطلباتها. كما لوحظ وجود تحسن كبير لدى بعض المؤسسات في طريقة إدارتها وتطبيقها الاستبانات بشكل فاعل؛ لإدخال تحسينات مستمرة على مختلف أوجه أنشطتها.

وعلى الرغم من وجود نظام واضح ومفعل لإدارة ضمان الجودة لدى جميع مؤسسات التعليم العالي، فقد شابته بعض أوجه القصور، مثل: عدم شمولية عمليات ضمان الجودة الداخلية في بعض المؤسسات التي تمت مراجعتها، واقتصارها على المهام الأكاديمية وخدمات الدعم؛ لذا فقد أوصت التقارير بضرورة توسيع نطاق سياسات وعمليات ضمان الجودة لتشمل الجوانب الأخرى للمهام المحورية التي تضطلع بها المؤسسة، مثل: الأبحاث، والمشاركة المجتمعية، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن أنشطة ضمان الجودة يتم تنسيقها وتنفيذها من قبل مراكز ومكاتب ضمان الجودة داخل تلك المؤسسات؛ لتفادي أي تداخل محتمل في الأدوار بين تلك المراكز والمكاتب وغيرها داخل المؤسسات.

الشكل (37): عدد مؤسسات التعليم العالي التي استوفت مؤشرات المعيار الثاني

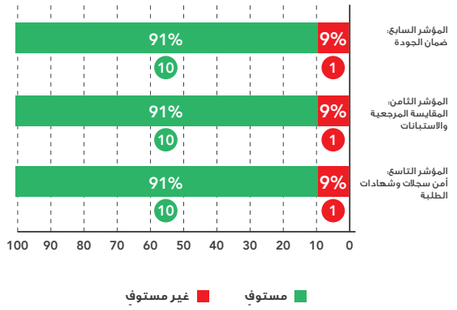

كما أوضحت نتائج المراجعات في العديد من مؤسسات التعليم العالي أن هناك حاجة إلى وضع وتطبيق آليات رسمية؛ لتقييم مدى فاعلية نظام ضمان الجودة الخاص بها؛ بهدف تحديد التحسينات المطلوبة، وتطبيقها بشكل منهجي. بالإضافة إلى ضرورة المراجعة الدورية للسياسات، والإجراءات، واللوائح الخاصة بالمؤسسة، والتأكد من أنها ملائمة، وذات صلة، وأنه في إمكان جميع الجهات ذات العلاقة الاطلاع عليها.

وبينت نتائج المراجعات أيضًا أن غالبية المؤسسات قد حصلت على توصيات متشابهة إلى حدٍّ كبير، تقتضي ضرورة مراجعة سياسة المقايسة المرجعية، وتوسيع نطاقها، بحيث تشتمل – إضافة إلى الأنشطة التعليمية – على جوانب أخرى للعمليات المؤسسية، مثل: الشئون الإدارية، والنشاط البحثي، والمشاركة المجتمعية. كما برزت الحاجة إلى مراجعة سياسة تطبيق استبانات قياس الرأي وتنفيذها؛ لضمان ملاءمتها للغرض منها، وتغطيتها النطاق الذي تُطَبَّق فيه بشكل شامل؛ مما يعزز من رصد مدى فاعلية الخدمات المقدمة على مستوى المؤسسة، ومن ثَمَّ اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الجودة في جميع المجالات.

وبالنسبة لأمن سجلات وشهادات الطلبة، فقد بينت النتائج أنّ هناك تفاوتًا بين المؤسسات في صرامة التدابير المطبقة لضمان أمن سجلات الطلبة. فبينما حصلت معظم مؤسسات التعليم العالي على تزكيات في هذا الجانب، نال البعض منها توصيات بضرورة وضع آلية محكمة؛ للتأكد من أمن ونزاهة عملية إصدار الشهادات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ وضمان أمن سجلات الطلبة وأوراق امتحاناتهم.

• المعيار الثالث: مصادر التعلم وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة مصادر تعلم، وتقنية معلومات واتصالات، وبنية تحتية مناسبة وكافية؛ تمكنها من أداء مهامها الأكاديمية والإدارية كمؤسسة تعليم عال. ويشتمل هذا المعيار على ثلاثة مؤشرات، هي: مصادر التعلم، تقنية المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية. ويبين الشكل رقم (38) استيفاء عشر مؤسسات المؤشرات الثلاثة. ويتضح من تقارير المراجعة المؤسسية فيما يخص هذا المعيار، أنَّ 8 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة قد حازت على إجمالي 13 تزكية، فيما حصلت 9 مؤسسات منها على 33 توصية.

الشكل (38): عدد مؤسسات التعليم العالي التي استوفت مؤشرات المعيار الثالث

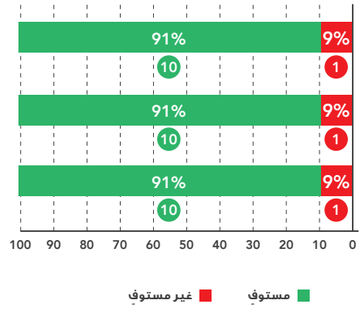

جاءت معظم التزكيات أولًا في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات والخدمات الفعالة ذات الصلة التي تقدمها الجامعات لمستخدميها، كما جاءت ثانيًا في مجال البنية التحتية، ووضعها الجيد من حيث التجهيزات. ويدل هذا على أنَّ هذه المجالات تشكل مواطن القوة لغالبية مؤسسات التعليم العالي التي تمت مراجعتها. وتركزت معظم التزكيات في توفر نظم وخدمات تقنية المعلومات والتي يتم توظيفها بشكل فعَّال؛ لدعم إدارة المهام والعمليات الرئيسة، وإجراءات صنع واتخاذ القرار. بالإضافة إلى توفر بنية تحتية جيدة في عدد من المؤسسات.

أما بالنسبة للتوصيات، فقد تمحور معظمها (16 توصية من العدد الإجمالي للتوصيات) حول مؤشر مصادر التعلم، فيما توزعت باقي التوصيات حول المؤشرين الآخرين، على النحو التالي: (9) توصيات تتعلق بمؤشر تقنية المعلومات والاتصالات، و(8) توصيات تتعلق بمؤشر البنية التحتية. وتمثل هذه التوصيات الجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، علمًا أن بعض هذه التوصيات تُعد جوهرية أكثر من غيرها بمعنى أنها تركز على موضوعات أكثر جدية، وتتطلب اهتمامًا أكبر، ولها دور رئيس في تطوير المؤشر.

وبالنسبة لمصادر التعلم، تواجه معظم المؤسسات العديد من التحديات فيما يتعلق بالسياسات والآليات المطبقة لضمان مواءمة مصادر التعلم ومصادر المكتبة مع متطلبات التعلم الخاصة بالبرامج الأكاديمية التي تطرحها، وضمان حداثة هذه المصادر في ظل التغير السريع الذي تشهده معظم التخصصات الأكاديمية. ولذلك ركزت التوصيات بوضوح على هذه النواحي، كما ركزت أيضًا على ضرورة قيام المؤسسات بمقايسة مرجعية لجميع مصادر التعلم لديها مع مؤسسات مماثلة، وتوسيع نطاقها. كما تشير التوصيات إلى ضرورة اهتمام المؤسسات بتطبيق عمليات وآليات تقييم لكل ما تقدمه المكتبة بصورة منتظمة وفعالة، باعتباره أمرًا أساسيًا في مساعدة هذه المؤسسات على تحديد مواطن، وخطوات التحسين الضرورية؛ لتعزيز مقتنيات المكتبة وخدماتها.

أما فيما يخص تقنية المعلومات والاتصالات، فتشير التوصيات إلى أن هناك حاجة لوضع وتنفيذ آليات منهجية ومنتظمة لجمع ومعالجة التغذية الراجعة من جميع المستخدمين، على أن يتم استغلال نتائجها في إدخال التحسينات المطلوبة، وتوثيق كل ذلك في تقارير سنوية ودورية يتم حفظها في ملفات خاصة ترفع للإدارات المعنية. بالإضافة إلى الحاجة لمراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بمصادر وخدمات تقنية المعلومات والاتصالات الخاصة ببعض المؤسسات، وتحديثها بشكل دوري، الأمر الذي يساعد في وضع خطط عمل لدورات الاستبدال التدريجية لها؛ لضمان فاعليتها، وأمنها، وسلامتها.

وأخيرًا، وفيما يخص البنية التحتية، فإنَّ عملية وضع خطط لتطوير مرافق معظم المؤسسات وتحديثها تعدُّ من الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام خاص، لضمان ملاءمة هذه المرافق وأجهزتها وخدماتها، والتأكد من أنها تؤدي الغرض المطلوب منها بكفاءة، وأنها تتوافق مع مستوى نمو أعداد الطلبة المتوقع في المستقبل.

• المعيار الرابع: جودة التعليم والتعلم

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة نظام تخطيط أكاديمي شامل، مع هيكل وإجراءات إدارية واضحة ومفعلة؛ لضمان جودة برامج التعليم والتعلم، وجودة تقديمها. ويشتمل هذا المعيار على (7) مؤشرات، هي: إدارة برامج التعليم والتعلم، معايير قبول الطلبة، إعداد البرامج الأكاديمية ومراجعتها، تقييم الطلبة والتدقيق الداخلي والخارجي لأدوات التقييم ونتائجه، صياغة مخرجات تعلم ملائمة للبرامج، والمقررات الدراسية المطروحة، وقياس مدى تحققها، الاعتراف بالتعلم المسبق، وإدارة الدورات القصيرة.

ويبين الشكل رقم (39) استيفاء جميع المؤسسات معظم المؤشرات، باستثناء مؤشر إدارة برامج التعليم والتعلم، الذي لم تستوفه مؤسستان، ومؤشر إعداد البرامج الأكاديمية ومراجعتها، والذي لم تستوفه مؤسسة واحدة فقط. كما يبين أن هناك مؤسسة واحدة خاصة تقوم بتقديم دورات قصيرة، وقد استوفت متطلبات هذا المؤشر. ويتضح من تقارير المراجعة المؤسسية فيما يخص هذا المعيار، أنَّ 10 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة قد حازت على إجمالي 27 تزكية، فيما حصلت 9 مؤسسات منها على 66 توصية.

وقد جاءت معظم التزكيات (11 تزكية من العدد الإجمالي للتزكيات) أولًا في مؤشر تقييم الطلبة والتدقيق الداخلي والخارجي لأدوات التقييم ونتائجه، وجاءت ثانيًا في مؤشر إدارة برامج التعليم والتعلم (8 تزكيات من العدد الإجمالي للتزكيات). وقد تمحورت معظم التزكيات حول تطبيق أنظمة وإجراءات منهجية ومتسقة لتقييم مدى جودة عملية التعليم والتعلم، ووجود سياسات وإجراءات واضحة ومعلن عنها للتقييم؛ مما يساعد في غرس ثقافة الجودة ضمن مهام هذه المؤسسات وعملياتها الرئيسة. ومن مواطن القوة أيضًا في بعض المؤسسات تطبيق آليات فعالة لوضع وإقرار البرامج الأكاديمية الجديدة.

الشكل (39): عدد مؤسسات التعليم العالي التي استوفت مؤشرات المعيار الرابع

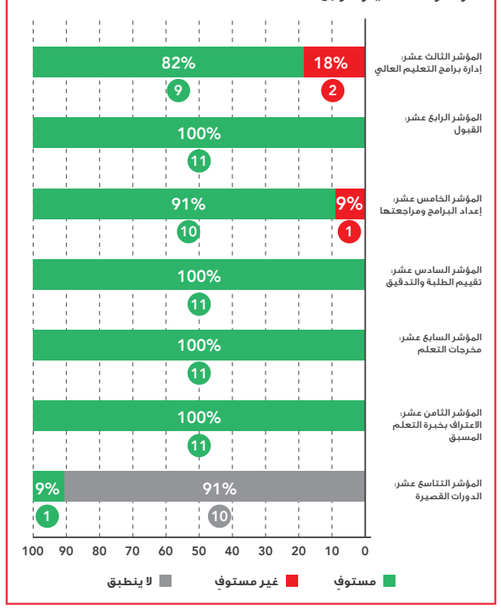

أما بالنسبة للتوصيات، فقد جاءت معظمها (46 توصية من العدد الإجمالي للتوصيات) في ذات المؤشرين اللذين تمحورت فيهما التزكيات، وهما: مؤشر تقييم الطلبة والتدقيق الداخلي والخارجي لأدوات التقييم ونتائجه، ومؤشر إدارة برامج التعليم والتعلم، بالإضافة إلى المؤشر الخاص بصياغة مخرجات تعلم ملائمة للبرامج، والمقررات الدراسية المطروحة، وقياس مدى تحققها. وتتركز الجوانب الرئيسة المتكررة التي تمحورت حولها هذه التوصيات في الأمور التالية: التأكد من وضع، أو مراجعة الخطة الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي بشكل يعكس فلسفة التعليم والتعلم على المستوى المؤسسي، ويعكس توجهاتها الإستراتيجية وأهدافها التشغيلية ذات الصلة؛ لتسهيل عمليات التخطيط والمتابعة، ولتوضيح المسئوليات المتعلقة بكل ما يخص محور التعليم والتعلم؛ والتأكد أيضًا من وضع وتطبيق آليات منظمة لمراجعة سياسات التعلم القائم على العمل، وتحسين إجراءاته، وتوظيف آليات فعالة لجمع التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة تستخدم نتائجها في إدخال التحسينات اللازمة على كافة الترتيبات الخاصة بعملية التعلم القائم على العمل. ومن التوصيات المتكررة الأخرى، التوصيات المتعلقة بالتدقيق الخارجي للتقييمات على وجه الخصوص، والمقررات عامةً، حيث أشارت التوصيات إلى ضرورة التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات التدقيق البعدي على التقييمات من قبل مدققين خارجيين، وبشكل متسق، وعلى نطاق واسع يضم جميع البرامج والمقررات الدراسية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي والتقييمات الخاصة بها؛ لضمان صرامتها وعدالتها.

وأخيرًا، فقد ركزت التوصيات على ضرورة تنفيذ المؤسسات آليات محكمة؛ لقياس مستوى إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للبرامج التي تقدمها، والتحقق من محاذاتها وارتباطها بالمتطلبات المهنية واحتياجات السوق المحلية، من خلال بذل المزيد من الجهود لتطبيق والاستفادة من المقايسات المرجعية مع جامعات محلية وإقليمية لمقارنة مدى تطابق مخرجات التعلم الخاصة ببرامجها مع مخرجات برامج أخرى مماثلة. بالإضافة إلى ضرورة التأكد من جمع مؤسسات التعليم العالي للبيانات المتعلقة بمستوى تقدم الطلبة ووجهة الخريجين بعد انتهائهم من الدراسة، وتحليل المعلومات المجمعة تحليلاً دقيقًا وشاملًا، والاستفادة منه بطريقة منهجية؛ لتعزيز الوصول إلى المعايير الأكاديمية المرجوة، وتلبية احتياجات سوق العمل.

• المعيار الخامس: خدمات مساندة الطلبة

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة خدمات إدارة ومساندة أكاديمية فاعلة وفعالة للطلبة، ويشتمل على مؤشر واحد يتناول كفاءة هذه الخدمات، ومدى إسهامها في تشجيع التطور الشخصي للطلبة. ويبين الشكل رقم (40) استيفاء جميع المؤسسات متطلبات هذا المؤشر. ويتضح من تقارير المراجعة المؤسسية فيما يخص هذا المعيار، أنَّ 5 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة قد حازت على إجمالي 13 تزكية، فيما حصلت 7 مؤسسات منها على 11 توصية.

وجاءت معظم التزكيات على الجهود المبذولة في المؤسسات لتزويد الطلبة بعدد من البرامج التي تدعم تدريبهم العملي، بالإضافة إلى "يوم التوظيف" الذي يفتح الأبواب أمامهم؛ من أجل الالتحاق بالوظائف، وتسهيل عملية توظيفهم. كما تمت الإشادة بالجهود المبذولة من قبل المؤسسات في تقديم مجموعة كبيرة من الأنشطة اللاصفية جنبًا إلى جنب الدراسات الأكاديمية للطلبة، وتشجيعهم على المشاركة في هذه الأنشطة. وتوفر أغلب المؤسسات التي تمت مراجعتها مجموعة كبيرة من الفرص للطلبة؛ لتشجيعهم على الانخراط في المشروعات، والأنشطة الاجتماعية والترفيهية، والرياضية والثقافية والعلمية التي تساعد على تنمية قدراتهم؛ ليكونوا أفرادا متعددي المهارات. بالإضافة إلى الجهود المبذولة في معظم مؤسسات التعليم العالي لتقديم الدعم الأكاديمي لهم.

أما بالنسبة للتوصيات، فتشير معظمها إلى ضرورة وضع سياسات لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي بشكل منتظم، ودراسة فاعلية الإجراءات المطبقة؛ من أجل تحديد الطرائق التي يمكن بها تحسين تقدمهم الأكاديمي خاصة في المؤسسات التي ترتفع فيها نسبة الطلبة المتعثرين أكاديميًا. كما أشارت بعض التوصيات إلى أهمية زيادة خدمات الدعم المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحسين الخدمات العامة المقدمة للطلبة كالخدمات الصحية والإدارية وغيرها من خلال توفيرها في مختلف الأوقات.

الشكل (40): عدد مؤسسات التعليم العالي التي استوفت مؤشرات المعيارين الخامس والسادس

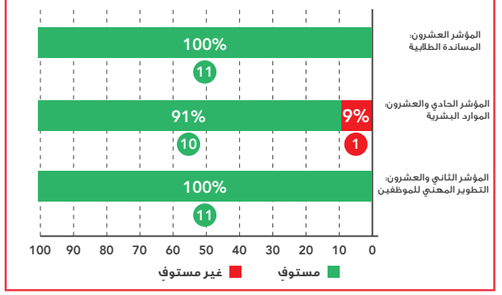

• المعيار السادس: إدارة الموارد البشرية

يتضمن هذا المعيار السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة الموارد البشرية، بما فيها التطوير المهني للموظفين، بحيث تدعم وتعزز الأنشطة التشغيلية المختلفة بشكل واضح. ويشمل هذا المعيار مؤشرين؛ أحدهما يتعلق بالموارد البشرية وتوظيفها في المؤسسة من حيث العدد والكفاءة لتقديم تعليم عال ذي جودة عالية، والآخر يتعلق بالتطوير المهني للموظفين؛ من أجل رفع كفاءتهم، وحثهم على الاطلاع على كل ما هو جديد في الجوانب التعليمية، والبحثية، والإدارية.

ويبين الشكل رقم (40) استيفاء جميع المؤسسات متطلبات هذين المؤشرين، باستثناء مؤسسة تعليم عالٍ خاصة واحدة، والتي لم تستوف المؤشر المتعلق بالموارد البشرية. ويتضح من تقارير المراجعة المؤسسية فيما يخص هذا المعيار، أنَّ 9 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة قد حازت على إجمالي 13 تزكية، فيما حصلت 10 مؤسسات منها على 24 توصية.

وقد جاءت معظم التزكيات، عن توفير المؤسسات فرصًا جيدة للتطوير المهني لجميع أعضاء هيئة التدريس؛ ليكونوا على اطلاع دائم بالمستجدات في مجال التعليم والتعلم والمجالات الإدارية. وتضمنت أيضًا الجهود المبذولة في بعض مؤسسات التعليم العالي؛ لتشجيع وتطوير المهارات المهنية لأعضاء هيئة التدريس لديها، من خلال المؤسسات المانحة للزمالة، وتوفير التهيئة المناسبة لجميع الموظفين المعينين حديثًا.

أما بالنسبة للتوصيات، فتشير أكثرها إلى ضرورة توسيع نطاق أنشطة المقايسة المرجعية التي تجريها المؤسسات التعليمية مع مؤسسات التعليم العالي المحلية والإقليمية والدولية؛ لتشمل جوانب مختلفة متعلقة بالموارد البشرية والتطوير. كما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي التأكد من تطبيق السياسة الخاصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس، وضمان وجود عدد كاف ومؤهل منهم. كما أظهرت التقارير أنَّ بعض المؤسسات في حاجة إلى وضع سياسة واضحة لتظلمات الموظفين الإداريين والأكاديميين، بالإضافة إلى توثيق الحالات المتعلقة بالشكاوى بما في ذلك الشكاوى التي تم حلها بشكل ودي؛ لمنع تكرار حدوثها مستقبلاً. وهناك أيضًا حاجة ماسة في عدد كبير من المؤسسات للتركيز على معدلات استبقاء الموظفين المنخفضة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذه المعدلات.

• المعيار السابع: الأبحاث

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة خطة أبحاث إستراتيجية ملائمة لرسالتها، ومترجمة إلى خطة تشغيلية ذات مصادر جيدة، ويتم تنفيذها ومراقبتها بطريقة فعالة. ويشتمل هذا المعيار على مؤشرين، هما: الأبحاث، والدراسات العليا مع البحث العلمي (إن كان مطبقًا). ويبين الشكل رقم (41) استيفاء جميع المؤسسات التي ينطبق عليها المؤشران المتطلبات المنشودة، باستثناء مؤسستي تعليم عالٍ خاصتين. وعند تحليل نتائج مراجعة 11 مؤسسة من المؤسسات التي تم نشر تقاريرها في الدورة الثانية يتبين أن 3 مؤسسات من أصل 11 مؤسسة تعليم عالٍ قد حصلت على 3 تزكيات، فيما حصلت 8 مؤسسات منها على 23 توصية.

وبالنسبة للتزكيات البالغ عددها ثلاث تزكيات، فقد كانت جميعها في المؤشر الثالث والعشرين والمتعلق بالأبحاث، أمَّا المؤشر الرابع والعشرون المتعلق بالدراسات العليا مع البحث العلمي فلم تحصل فيه أية مؤسسة على تزكية، كما أنه لا يوجد في بعض المؤسسات دراسات عليا؛ لذا لا ينطبق عليها هذا المؤشر. لقد تطرقت التزكيات إلى حرص هذه المؤسسات على تطبيق إستراتيجيات البحث العلمي، وربطها برسالة ورؤية المؤسسة، علاوة على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على القيام ببحوث علمية، ونشرها على المستوى الدولي.

الشكل (41): عدد مؤسسات التعليم العالي التي استوفت مؤشرات المعيارين السابع والثامن

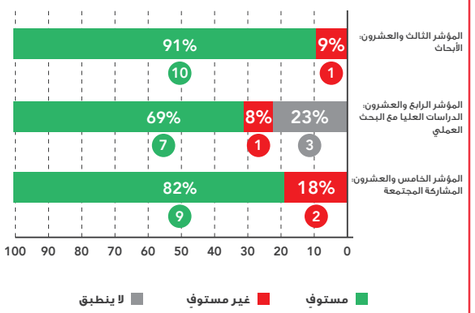

وقد تمركزت معظم التوصيات في المؤشر (23) المتعلق بالأبحاث، حيث وصل عدد التوصيات فيه إلى 15 توصية. فيما بلغت محصلة توصيات المؤشر (24) المتعلق بالدراسات العليا مع البحث العلمي 8 توصيات. ولقد تمحورت معظم التوصيات في هذا المعيار حول مراجعة سياسية البحث العلمي؛ للتركيز على معايير النزاهة الأكاديمية وأخلاقيات البحث العلمي، والتأكد من وجود هذه المعلومات في كتيبات إرشادية لجميع الأطراف ذات العلاقة، ومنهم أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الممتحنون الداخليون والخارجيون. وكذلك فقد أشارت التقارير إلى عدد من التحديات التي تواجه المؤسسات في مجال البحث العلمي، ومنها ضعف أنشطة البحث العلمي لدى الأساتذة، وعدم الربط بين الخطط الإستراتيجية للمؤسسات مع الخطط التشغيلية للبحث العلمي في عدد منها، وعدم وضع وتنفيذ السياسة المتعلقة بالبحث العلمي، ومراجعة سياسة المؤسسة في اختيار الممتحنين الخارجيين لبرامج الدراسات العليا، وكذلك عدم التركيز على التعلم القائم على البحث العلمي. ولذلك، فقد أوصت تقارير المراجعة بضرورة الاهتمام بتطوير وتعزيز مهارات البحث العلمي للأساتذة عن طريق عقد ورش عمل منتظمة، وحلقات نقاشية، وتشجيع منح المكافآت وترقيتهم؛ وكذلك الاهتمام بالربط بين الخطط الإستراتيجية للمؤسسات مع الخطط التشغيلية الخاصة بالبحث العلمي؛ والاهتمام بتوفير مصادر البحث العلمي للأساتذة والطلبة سواء أكان ذلك مصادر إلكترونية أم ورقية، وضرورة الاهتمام بالتعاون في مجالات البحث العلمي بين مؤسسات التعليم العالي الموجودة في مملكة البحرين أو خارجها، وتعزيز تبادل المصادر بينها.

• المعيار الثامن: مشاركة المجتمع

يتطلب هذا المعيار أن يكون لدى المؤسسة خطة واضحة، ومطبقة، ومتوافقة مع رسالتها للمشاركة المجتمعية، ولهذا المعيار مؤشر واحد (مؤشر 25)، حيث يؤكد على أهمية قيام المؤسسة بوضع رؤيتها تجاه الطرق التي ستخدم بها المجتمعات المحلية والانخراط فيها؛ وَفْقًا لمسئولياتها الاجتماعية. ويبين الشكل رقم (41)، ضعف أداء مؤسستي تعليم عالٍ خاصتين، لعدم استيفائهما المؤشر الأخير والمتعلق بهذا المعيار. وبالرغم من تحقيق (9) مؤسسات للحد الأدنى المطلوب لهذا المؤشر، يتضح من تقارير المراجعة المؤسسية فيما يخص هذا المعيار، أنَّ مؤسستين من أصل 11 مؤسسة قد حازتا على إجمالي تزكيتين لكل منهما، فيما حصلت جميع مؤسسات التعليم العالي على توصيات، وصل عددها الإجمالي إلى 21 توصية. ويُلاحظ بوجه عام أن أداء المؤسسات التعليمية التي خضعت للمراجعة قد جاء في أضعف مستوياته في هذا المؤشر؛ نظرًا إلى أنَّ مفهوم المشاركة المجتمعية يعدُّ مفهومًا جديدًا نوعيًا، ومازال في طور التطوير.

وفيما يخص التزكيات، فقد أبرزت التزام المؤسسات بالمشاركة المجتمعية من خلال ربط الأنشطة المجتمعية بخطتها الإستراتيجية، وكذلك الالتزام والحرص على تشجيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على القيام بأنشطة المشاركة المجتمعية، والتي ركزت

على احتياجات الطلبة في مجال التعلم، وارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بتخصصاتهم الأكاديمية، الأمر الذي ساعد على تعزيز وترسيخ مفهوم الانتماء والمشاركة المجتمعية.

أما بخصوص التوصيات، فقد أظهرت أن هناك تحديًا كبيرًا في استيفاء المؤسسات معيار المشاركة المجتمعية. وأوصت التقارير بالبدء في ترسيخ مفهوم المشاركة المجتمعية لجميع الأطراف ذات العلاقة، ووضع خطة ممنهجة لأنشطة المشاركة المجتمعية وربطها برؤية ورسالة المؤسسة والاحتياجات التعليمية وتوثيق هذه الأنشطة، وكذلك وضع آلية رسمية لجمع التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، والقيام بتحليل النتائج لإدخال التعديلات والتحسينات المطلوبة؛ لتحقيق الاستفادة القصوى منها.

• النتائج التراكمية لزيارات البرامج الأكاديمية التتبعية

تعدُّ الزيارات التتبعية جزءًا من منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر، حيث تُجري الهيئة زياراتها التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي حصلت على حُكم: "قدرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غيرُ جدير بالثقة" في مراجعات المرحلة الثانية من الدورة الأولى للبرامج الأكاديمية؛ إذ يتم تقييم التقدُّم المتحقق في البرنامج وفقًا لكل توصية وردت ضمن كل مؤشر من المؤشرات الأربعة، وتصدر لجنة الزيارة التتبعية حُكمها فيما إذا كانت كل توصية "مُعالجة بالكامل"، أو "مُعالجة جزئيًا"، أو "غير مُعالجة". وبناءً على تلك النتائج يصدر حكمٌ إجماليٌّ فيما إذا كان هناك "تقدمٌ جيد"، "تقدمٌ ملائم"، أو "تقدمٌ غير ملائم" في تحسن أداء البرنامج بشكل عام.

ومنذ بدء مراجعات المرحلة الثانية من الدورة الأولى للبرامج الأكاديمية في العام 2012، والتي انتهت في العام 2018، قامت الهيئة بإجراء (28) زيارة تتبعية أولى وثانية للبرامج التي لم تحصل على حُكم: "جدير بالثقة". وبصفة عامة تعكس نتائج الزيارات التتبعية التي تم نشرها تحسنًا في جودة البرامج الأكاديمية حيث تُظهر مجموعةٌ من مؤسسات التعليم العالي قدرة على تحسين هيكل برامجها وعملياتها الأكاديمية والإدارية؛ استجابة للتوصيات التي وردت في تقارير المراجعة.

وفي العام الأكاديمي 2019–2020، قامت الهيئة بنشر خمسة تقارير لزيارات تتبعية لبرامج مطروحة في أربع مؤسسات تعليم عالٍ خاصة، ومؤسسة حكومية واحدة، حيث حصل برنامجٌ واحد منها على حُكم: "تقدمٌ جيد"، وثلاثة برامج على حُكم: "تقدمٌ ملائم"، في حين حصل برنامج واحد على حُكم: "تقدمٌ غير ملائم". والجدير بالذكر أن برنامجًا واحدًا فقط حصل على حُكم: تقدمٌ جيد" خلال الزيارات التتبعية التي تم إجراؤها في المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعات البرامج الأكاديمية. ومن المتوقع أن تستكمل الهيئة الزيارات التتبعية لبقية البرامج التي تمت مراجعتها في نهاية هذه الدورة، والتي حصلت جميعها على حُكم: "قدرٌ محدودٌ من الثقة"، وعددها (8) برامج في العام 2020، ويتم طرحها في مؤسسة حكومية.

تكريم المتميزين

إنّ قصةَ نجاح قطاع التعليم والتدريب في مملكة البحرين قصةٌ كتبتها هيئة جودة التعليم والتدريب بتكاتفها مع الشركاء الإستراتيجيين القائمين على مؤسسات التعليم والتدريب في القطاعين الحكومي والخاص، لتكون الهيئة الراعي والعين الساهرة لتحقيق جودة أداء هذا القطاع بتوجيهات من الحكومة الموقرة، وما تمتلكه من صلاحيات أسندت إليها من منذ إنشائها في العام ٢٠٠٨، لتقف جنبًا إلى جنب مع مؤسسات التعليم والتدريب، ولتضعَ وتصوغَ الإستراتيجيات والخطط؛ سعيًا منها لتجويد أداء المدارس، والجامعات، والمعاهد، التي وصل عددٌ منها إلى التميز في أدائها على مدى دورات متتالية من المراجعات.

واحتفاءً بدور المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتقديرًا لجهودها المبذولة على مدى دورات المراجعة، ومساندتها للسير على طريق النجاح دائمًا، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بتكريم تلك المؤسسات في العامين (٢٠٢٠-٢٠١٩)، في تكريم خاص، حيث قامت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب الدكتورة جواهر شاهين المضحكي بتكريم المدارس، والمعاهد الحائزة على ختم الجودة. كما قامت الهيئة بعمل تكريم خاص – "عن بُعد" – للمؤسسات المكرّمة بعد حلول جائحة كورونا، حيث تم تكريم المدارس الحكومية والخاصة، ومؤسسات التدريب المهني الحاصلة على تقدير: " ممتاز"، وتقدير: "جيد" في دورة المراجعات، وذلك بعد اعتماد تقارير تلك المؤسسات ضمن تقارير الحزم (٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩) من قبَل المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب في جلساته خلال العامين (٢٠٢٠-٢٠١٩).

وشمل التكريم (٩) مدارس حكومية حصلت على تقدير: "ممتاز"، و(١٥) مدرسة حكومية حصلت على تقدير: "جيد"، ومدرسة واحدة خاصة حققت تقدير: "ممتاز"، ومدرستان خاصتان حققتا تقدير: "جيد"، و(١٣) مؤسسة للتدريب المهني؛ منها مؤسستان تدريب مهني حصلتا على تقدير: "ممتاز"، و (١١) مؤسسة حصلت على تقدير: "جيد"، قبل الجائحة وبعدها.

والمدارس الحكومية الحاصلة على تقدير: " ممتاز" التي شَرُفَتْ بالتكريم هي: مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات، ومدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات، ومدرسة خولة الثانوية للبنات، ومدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين، ومدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات، ومدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات، ومدرسة السهلة الابتدائية للبنات، ومدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات، ومدرسة السنابس الابتدائية للبنات.

والمدرسةُ الخاصةُ التي تم تكريمها وحصلت بدورها على تقدير: "ممتاز" فهي: مدرسة نادين، أمَّا المدارس الحكومية الحاصلة على تقدير: "جيد" فهي: مدرسة بوري الابتدائية للبنات، ومدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين، ومدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات، ومدرسة النور الثانوية للبنات، ومدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات، ومدرسة سبأ الابتدائية للبنات، ومدرسة رقية الابتدائية للبنات، ومدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات، ومدرسة الحنينية الابتدائية للبنات، ومدرسة سلماباد الابتدائية للبنات، ومدرسة حطين الابتدائية للبنين، ومدرسة زينب الإعدادية للبنات، ومدرسة بلقيس الابتدائية للبنات، ومدرسة المنهل الابتدائية للبنات، ومدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين، ومن المدارس الخاصة الحاصلة على تقدير "جيد": مدرسة لؤلؤة الخليج، ومدرسة القلب المقدس.

كما تم تكريم مؤسسات التدريب المهني الحاصلة على تقدير: "ممتاز"، وهي مركز كيومان البحرين، وأكاديمية دلمون للكمبيوتر والعلوم الإدارية، أمَّا مؤسسات التدريب المهني الحاصلة على تقدير: "جيد" فهي: معهد جولدن ترست للتدريب والاستشارات، وإي إس إكسلنس لحلول التدريب، ومركز السلامة للتدريب والاستشارات، ومعهد تطوير الأداء البشري، ومركز التقنية والتدريب بجمعية المهندسين البحرينية، وآفاق لتنمية الموارد البشرية، ومعهد المعلم، والمشرق للتدريب، ومعهد فكتوري للتدريب والتطوير، ومعهد آي إل سي للتدريب، ومركز إن جي إن للتدريب.

واستمرارًا للتواصل، ومد جسور التعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، قامت الرئيس التنفيذي الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، بتسليم عددًا من مؤسسات التعليم العالي شهادة اجتياز متطلبات ضمان الجودة، حيث تم زيارة الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية، والجامعة الملكية للبنات، وجامعة المملكة، والجامعة الأهلية، وكلية البحرين التقنية "بوليتكنك البحرين"، وجامعة البحرين لتسليمهم شهادة اجتياز متطلبات ضمان الجودة الصادرة عن هيئة جودة التعليم والتدريب وذلك بحضور عدد من مسئولي الهيئة ومسئولي الجامعات.

كما قامت الرئيس التنفيذي للهيئة بتكريم كل من "جامعة العلوم التطبيقية، والجامعة العربية المفتوحة، والجامعة الخليجية" عن بُعد خلال جائحة كورونا، وذلك بمنح كل منها شهادة اجتياز متطلبات ضمان الجودة الصادرة عن الهيئة؛ لاستيفاء الجامعات متطلبات ضمان الجودة لدورة المراجعة المؤسسية.

ويأتي هذا التكريم للجامعات لاجتيازها دورات المراجعة المؤسسية الصادرة عن الهيئة، واعتماد تقارير استيفائها متطلبات ضمان الجودة من قبَل المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب.

الجامعة الأهلية
AHLIA UNIVERSITY
BAHRAIN
TOP
3.5%

mohanad alfiras
PR BQA
Dr. Nazma Taqi
Tareq Alsendi
jawaher Al Muchahki
Duaa sharafi
Dr. Hesham El Marsafawy
Ali Mansoor
Dr. Osama Alrawi
DrZuhairAlAni
Dr. Tamer M. Alkadash
Sherif Badran
Rumga Roy
Baraa Alsamara
prof.mouayed
mariam.abdulla
Fatima Juma

technic
البحرين

الجامعة الملكية للبنات
Royal University for Women

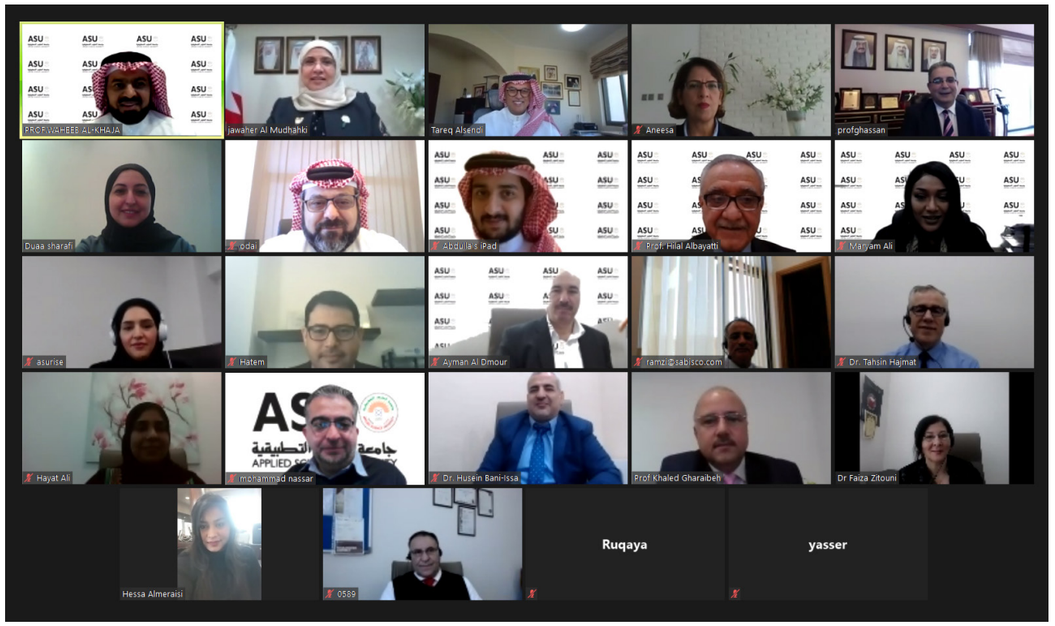

استدامة التميز..

في إطار تعزيز الأداء المتميز، وتشجيع المؤسسات التعليمية والتدريبية على مواصلة تجويد أدائها، قامت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب بزيارة صرح تعليمي حكومي استطاع – بجهود نسائية بحرينية قيادية ووطنية مخلصة – الحصول على تقدير: "ممتاز" على مدى ثلاث دورات متتالية، لتتوج بذلك جهود الهيئتين الإدارية والتعليمية في هذا الصرح الرائد وهو: "مدرسة خولة الثانوية للبنات" أول مدرسة ثانوية تحصل على التميز بتكريم الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي لها، لتتسلم بذلك مديرة المدرسة الأستاذة منال عبدالله سنان "درع الهيئة"، يوم الخميس الموافق 5 ديسمبر2019، بحضور وفد من مسئولي الهيئة وإدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية.

كما قامت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب، الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، بزيارة وتكريم "مركز كيومان – البحرين"؛ لحصوله على تقدير: "ممتاز" في تقارير مراجعات الأداء لمؤسسات التدريب المهني لثلاث دورات متتالية، حيث يعد مركز كيومان – البحرين، ثاني مركزٍ تدريبيٌّ يحصل على التميز من بين المؤسسات التدريبية العاملة في مملكة البحرين، حيث تسلمت "درع الهيئة" مديرة المركز الأستاذة كلير جافني، وذلك يوم الأربعاء الموافق 11 ديسمبر 2019 .

تؤمن هيئة جودة التعليم والتدريب بكل يقين أنَّ قطاع التعليم في المملكة يحظى برعاية خاصة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، وبمتابعة دائمة من قِبَل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء، حفظهما الله وأبقاهما ذخرًا لوطننا، وتغمّد برحمته الراحل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان، الذي صنعت قيادته لعقود؛ بنية تحتية صلبة وثابتة لن تزول من ذاكرة الوطن، رعايةً مستمرة وجدناها متحقّقة على أرض الواقع، عبر ما نلمسه من اهتمام ومتابعة كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، وبتوجيه متواصل من قبل السيد أيمن بن توفيق المؤيد وزير الشباب والرياضة، رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب، وبتفانٍ وإخلاصٍ ورؤى خلاقةٍ في الأداء والتقييم من قبل الرئيس التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة، وكافة منتسبي وموظفي الهيئة، حيث يسعى الجميع لرفع جودة وكفاءة هذا القطاع، وصولا لتمكين كافة مؤسساته التعليمية والتدريبية بمختلف مكوناتها، للمساهمة في تحقيق رؤية البحرين 2030.

الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية

واصلت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية من خلال جهود الإدارتين التابعتين لها عملياتها، حيث قامت إدارة عمليات الإطار الوطني بعملية الإدراج المؤسسي، وعملية تسكين المؤهلات الوطنية، وعملية إسناد المؤهلات الأجنبية للمؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين حيث تظهر تلك العمليات الترتيبات الرسمية لضمان الجودة في تلك المؤسسات ومدى توافق وملاءمة المؤهلات لمتطلبات الإطار الوطني واحتياجات سوق العمل، وقيمتها من حيث المستوى والساعات المعتمدة؛ مما يؤدى على ترسيخ فهم أكبر لها، وزيادة الاتساق فيما بينها.

ومن جهة أخرى، أنجزت إدارة الامتحانات الوطنية كلَّ الاستعدادات اللازمة لعقد الدورة الثانية عشرة للصف السادس، والدورة الثامنة للصف الثاني عشر. ونظرًا للظروف الاستثنائية بشأن جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19)، تم تعليق الدراسة في كافة مؤسسات التعليم والتدريب؛ مما حال دون عقد الامتحانات الوطنية 2020. كما قامت إدارة عمليات الإطار الوطني بتأجيل الزيارات الميدانية للمؤسسات التعليمية والتدريبية؛ نظرًا لتلك الظروف مع استمرارها في تقييم طلبات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات، وعقد الاجتماعات عن بُعد مع أعضاء لجان التقييم.

وكجزء من الجهود الوطنية لاحتواء انتشار فيروس "كورونا"، حرصت الإدارة العامة على استدامة تقديم برامج بناء القدرات الوطنية، فيما يتعلق بتقييم أداء النظام التعليمي، وبمتطلبات عمليات الإطار الوطني من خلال استخدام منصة التراسل النصية والصوتية والمرئية بين فرق العمل عن بعد. كما تم إعداد تقرير بشأن التقييمات الإقليمية والدولية لمخرجات التعليم، من أجل التعرف على ممارسات التقييم التربوي فيما يتعلق بمتطلبات تخرج الطلبة نهاية التعلم المدرسي، والتحاقهم بالدراسة الجامعية.

عمليات الإطار الوطني

يهدف الإطار الوطني للمؤهلات من خلال سياساته، وعملياته، وآلياته إلى دعم المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتحقيق تعليم مستدام يتوافق مع مجريات وتغيرات الوضع الراهن، ويتوافق مع الخطط الإنمائية ورؤية مملكة البحرين 2030، فيما يتعلق بتطوير الكوادر البحرينية؛ لتكون الخيار الأول للتوظيف، حيث يسعى الإطار إلى دعم المؤسسات التعليمية والتدريبية لطرح مؤهلات أكاديمية ومهنية مرتبطة بمتطلبات سوق العمل، وتلبي احتياجات المتعلّمين، والأطراف ذات العلاقة، والعمل على تعزيز مسئولية هذه المؤسسات تجاه المحافظة على معايير الجودة العالية فيما تطرحه من مؤهلات، وتحسين فرص انتقال وتقدم المتعلمين داخل وعبر كافة قطاعات التعليم والتدريب؛ مما يساهم في توعية المتعلمين والجهات ذات العلاقة بمفهوم التعلم مدى الحياة. وتصب هذه الأهداف – بشكل مباشر – في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ألا وهو "التعليم الجيد"، والذي يسعى إلى ضمان جودة التعليم، وتوفير تعليم منصف وشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة بحلول العام 2030.

إنَّ تحقيق أهداف الإطار الوطني للمؤهلات مسئولية وطنية تتشارك فيها هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة عمليات الإطار الوطني – جنبا إلى جنب – جميع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الجهات التنظيمية، والمؤسسات التعليمية والتدريبية من خلال التنسيق فيما بينها، بحيث تعمل كلٌّ منها وفق المهام الموكلة إليها، وبالتزامن مع توجهات الحكومة الموقرة، وتنفيذًا لما يصدر عن برنامجها الحكومي من قرارات ومبادرات. تمثل ذلك في تأسيس عدد من اللجان المشتركة بين الأطراف ذات العلاقة التي شُكّلَتْ وَفْق قرارات عديدة تحفز وتساعد مؤسسات التعليم والتدريب على الامتثال لمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، وتحقيق أهدافه.

وكجزء من الجهود الوطنية لاحتواء ومنع انتشار فيروس "كورونا" (COVID–19)، حرصت الإدارة على استدامة تقديم برامج بناء القدرات للمؤسسات التعليمية والتدريبية، فيما يتعلق بمتطلبات عمليات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية، من خلال استخدام منصة التراسل النصية والصوتية والمرئية بين فرق العمل عن بعد (Microsoft Teams). كما تمَّ استخدام المنصة ذاتها؛ للتواصل مع لجان التقييم، ومواصلة تقييم الطلبات.

1- عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

يتضمن الإطار الوطني للمؤهلات (3) عمليات رئيسة، هي: عملية الإدراج المؤسسي، وعملية تسكين المؤهلات الوطنية، وعملية إسناد المؤهلات الأجنبية.

عملية الإدراج المؤسسي

كمرحلة سابقة لتسكين مؤهلاتها الوطنية، يجب على جميع مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين التقدم لعملية الإدراج المؤسسي، والتي يتم من خلالها مراجعة جميع الترتيبات الرسمية للمؤسسة وفقًا لمعايير الإدراج المؤسسي، والتي تضمن وجود هياكل تنظيمية وحوكمة مناسبة، وآليات تشغيلية شفافة وسليمة؛ للمحافظة على جودة المؤهلات والبيئة التعليمية. وتشمل معايير الإدراج المؤسسي خمسة معايير، هي:

1. الالتحاق والانتقال والتقدم.
2. تطوير المؤهلات والموافقة عليها ومراجعتها.
3. تصميم التقييم ومعادلة النتائج.
4. إصدار الشهادات وتوثيقها.
5. تحسين الجودة المستمر.

يتم تقييم طلبات الإدراج المؤسسي من قبل لجان مكونة من خبراء محليين ذوي خبرة في مجال جودة التعليم والحوكمة المؤسسية، حيث قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بإنشاء قاعدة بيانات بأسماء الخبراء المعتمدين، والتي تُغطّي العديد من القطاعات والتخصصات المختلفة. ويخضع كافة الخبراء للتدريب على الإجراءات، والسياسات التي تتعلق بالإطار الوطني للمؤهلات، واستخدام معايير الإدراج المؤسسي.

وقد بلغ إجمالي عدد طلبات الإدراج المؤسسي التي تم تقييمها في العام الأكاديمي 2019–2020، (5) طلبات، حيث استوفت (4) طلبات لمؤسسات تدريب مهني معايير الإدراج المؤسسي، وقد أُدْرِجَتْ بذلك ضمن سجل الإطار الوطني للمؤهلات، أما بالنسبة للمؤسسات التي لا تستوفي متطلبات الإدراج المؤسسي، فيحقُّ لها إعادة تقديم الطلب بعد مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ تسلم تقاريرها. وبهذا، فقد أصبح العدد

الإجمالي للمؤسسات المُدْرَجَة (28) مؤسسة؛ منها (8) مؤسسات تعليم عالٍ، و(20) مؤسسة تدريب مهني، كما هو مبين في الشكل (42).

الشكل (42): مجموع المؤسسات المُدْرَجَة ضمن سجل الإطار الوطني للمؤهلات حتى نهاية العام الأكاديمي 2019-2020

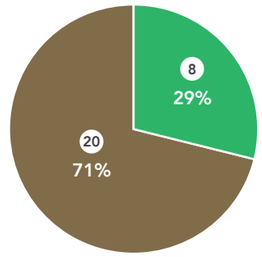

ونتيجةً للتعاون المثمر ضمن عمل اللجان المشتركة بين هيئة جودة التعليم والتدريب، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق العمل "تمكين"، فقد تم تضمين معايير الإدراج المؤسسي كجزء من متطلبات ترخيص مؤسسات التدريب المهني من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والدعم المقدم لها من قبل صندوق العمل "تمكين"؛ الأمر الذي يعكس تضافر الجهود الوطنية؛ من أجل تحقيق أهداف الإطار الوطني للمؤهلات. ومن المتوقع أنْ تزيد هذه الإجراءات من جاهزية واستعداد مؤسسات التدريب المهني؛ للامتثال لمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. وقد لوحظ زيادة عدد مؤسسات التدريب المهني التي حرصت على التسجيل؛ ليتم جدولتها ضمن خطة العمل للعام الأكاديمي 2020–2021.

ومن خلال مراجعة طلبات الإدراج المؤسسي للعام الأكاديمي 2019–2020، فقد لُوحِظَ أنَّ هناك تطورًا في جودة الطلبات، حيث إنَّ الغالبية العظمى من المؤسسات التعليمية والتدريبية باتت مُلِمَّة بالمتطلبات الأساسية للإطار الوطني للمؤهلات، وعليه تمت مراجعة إجراءاتها الرسمية؛ بناءً على تلك المتطلبات؛ الأمر الذي ساهم في سد الثغرات الموجودة في تلك الإجراءات، وتطوير العمليات المُتَّبَعَة في المؤسسات.

أما بالنسبة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، فما زالت الحاجة قائمة لبناء قدرات العاملين في بعض مؤسسات التدريب المهني فيما يتعلق بتطوير إجراءاتها الرسمية المتعلقة بتراكم الساعات المعتمدة، والتقدم، والانتقال بين المسارات التعليمية المختلفة، وكذلك فيما يتعلق بعمليات التدقيق القبلي للتقييم وعمليات التحقق من اعتدال نتائج التقييم. كما يجب على تلك المؤسسات تطوير نظم الجودة فيها؛ لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات الإدراج المؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، فهناك حاجة إلى تعاون أكبر من جانب بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتلبية متطلبات عملية الإدراج المؤسسي حسب الجدول الزمني المحدد لتقديم الطلبات.

عملية تسكين المؤهلات الوطنية

بمجرد إدراج المؤسسة التعليمية أو التدريبية ضمن سجل الإطار الوطني للمؤهلات، فإنه يحق لها تقديم مؤهلاتها الوطنية؛ للتسكين في الإطار، حيث يعدُّ تسكين المؤهلات الأكاديمية والتدريبية وسيلة لتحديد قيمتها من حيث المستوى والساعات المعتمدة؛ الأمر الذي يحقق لها فهمًا أفضل من قبل المؤسسات التعليمية والتدريبية، والأطراف ذات العلاقة، بمن في ذلك المتعلمون، وأرباب الأعمال، وأولياء الأمور. ويتم تقييم طلبات التقييم بناءً على معايير التحقق والتي تشمل (5) معايير، هي:

1. الحاجات والمبررات لطرح المؤهل.
2. توافق المؤهل مع متطلبات الإطار والجهة التنظيمية.
3. ملاءمة تصميم، ومحتوى، وبنية المؤهل.
4. ملاءمة مستوى المؤهل، وعدد الساعات المعتمدة.

هذا، ويتم تقييم طلبات تسكين المؤهلات من قبل لجان مكونة من المختصين من التربويين، أو الأكاديميين، أو المدربين إضافة إلى مهنيين من ذوي الخبرة في قطاع المؤهل قيد التحقّق، حيث قامت هيئة جودة التعليم والتدريب بإنشاء قاعدة بيانات بأسماء الخبراء المعتمدين، والتي تُغطّي العديد من القطاعات والتخصصات المختلفة. ويخضع كافّة الخبراء للتدريب على الإجراءات والسياسات التي تتعلق بالإطار الوطني للمؤهلات، وعلى استخدام معايير التحقق.

وقد بلغ إجمالي عدد طلبات تسكين المؤهلات التي تم تقديمها في العام الأكاديمي 2019–2020، (58) طلبًا، حيث استوفى (23) طلبًا معايير التحقق، وقد سُكّنَتْ بذلك في سجل الإطار الوطني للمؤهلات، أما بالنسبة للطلبات الأخرى التي هي في مرحلة استيفاء معايير التحقق؛ فقد تم تحديد فترات انتقالية لتقديم أدلة تفيد استيفاء المؤهل معايير التحقق، فيما يحقُّ للمؤسسة إعادة تقديم الطلب للمؤهل الذي لا يستوفي معايير التحقق بعد مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم التقرير. وبهذا، فقد أصبح العدد الإجمالي للمؤهلات المُسَكَّنَة (136) مؤهلًا؛ منها (87) مؤهل تعليم عالٍ، و(49) مؤهل تدريب مهني، كما هو مبين في الشكل (43).

الشكل (43): مجموع المؤهلات الوطنية التي تم تسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات حتى نهاية العام الأكاديمي 2019-2020

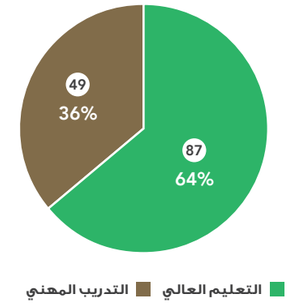

يوضح الشكل (44) توزيع المؤهلات المُسَكَّنَة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2019–2020، بالنسبة إلى مستوياتها، وحسب قطاعاتها. فبالنسبة إلى مؤهلات التعليم العالي؛ فقد تم تسكين (3) مؤهلات ماجستير على المستوى التاسع، و(9) مؤهلات بكالوريوس على المستوى الثامن، ومؤهل درجة مشارك على المستوى السابع. أمّا بالنسبة إلى مؤهلات التدريب المهني؛ فقد تم تسكين مؤهل احترافي على المستوى التاسع، ومؤهل احترافي على المستوى الثامن، ومؤهل دبلوم وطني عال، و(3) مؤهلات احترافية على المستوى السابع، ومؤهلي دبلوم وطني على المستوى السادس، ومؤهل شهادة متقدمة على المستوى الخامس، ومؤهل شهادة على المستوى الرابع.

الشكل (44): توزيع المؤهلات المُسَكَّنَة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2019-2020، بالنسبة إلى مستوياتها، وحسب القطاع

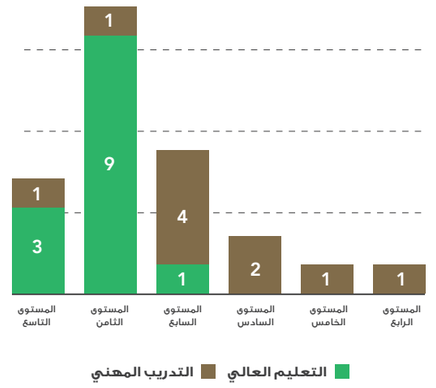

وتخضع المؤهلات المُسَكَّنَة في الإطار الوطني للمؤهلات إلى عملية مراجعة دورية؛ للتأكد من استمرارها في استيفاء الحد الأدنى لمتطلبات التحقق، حيث تقوم الإدارة سنويًا بالتواصل مع المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ للتأكُّد من أنّها لم تُجرِ أية تغييرات جذرية على مؤهلاتها التي سُكّنت في الإطار الوطني للمؤهلات. وفي حالة إذا تمّ إجراءُ تغييرات، فيجب على المؤسسات التعليمية والتدريبية إبلاغ الإدارة؛ للفصل فيما إذا كان للتغييرات أثرٌ على المستوى والساعات المعتمدة المتفق عليها أم لا؛ إذ تتطلب التغييرات الجذرية إعادة التحقق من المؤهلات، وإعادة تقديمها للتسكين في الإطار الوطني للمؤهلات. ووفقًا لهذه العملية، فقد تم إعادة التحقق من (7) مؤهلات جميعها مؤهلات بكالوريوس؛ للتأكد من استمرارها في استيفاء الحد الأدنى لمتطلبات التحقق، وذلك بعد إجراء بعض التغييرات على خططها الدراسية، والتي – بدورها – غيرت الساعات المعتمدة للمؤهلات.

واستجابة لتوصيات اللجان المشتركة بين هيئة جودة التعليم والتدريب، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق العمل "تمكين"، فقد تم زيادة عدد الطلبات المقدمة من قبل مؤسسات التدريب المهني، حيث بلغت نسبة الطلبات المقدمة ما يقارب الـ (70%) من إجمالي الطلبات التي تم تقييمها في العام الأكاديمي 2019–2020. كما حرصت مؤسسات التدريب المهني على تسجيل مؤهلاتها الوطنية؛ ليتم جدولتها ضمن خطة العمل للعام الأكاديمي 2020–2021.

ومن خلال تقييم طلبات تسكين المؤهلات، كان لابد من التوقف لإلقاء الضوء على عدد من الممارسات الجيدة المتعلقة بكل معيار من معايير التحقق.

• المعيار الأول– الحاجات والمبررات لطرح المؤهل

من أبرز الممارسات المتعلقة بهذا المعيار، إيجاد ترتيبات رسمية لمسح احتياجات سوق العمل بشكل دوري وتضمينها في محتوى المؤهلات المطروحة لتكون أكثر موائمة لمتطلبات سوق العمل. تعتمد تلك الترتيبات بشكل أساسي على استشارة الأطراف ذات العلاقة من خلال استبانات (كاستبانة أرباب العمل، واستبانة الخريجين) أو اجتماعات اللجان الاستشارية، والاستفادة من نتائج الدراسات المتعلقة بتحديد احتياجات سوق العمل، متى ما وجدت. بالإضافة إلى توضيح المسار الوظيفي أو المهني أو الأكاديمي لخريجي تلك المؤهلات.

• المعيار الثاني – توافق المؤهل مع متطلبات الإطار والجهة التنظيمية

من أبرز الممارسات التي تم رصدها في هذا الصدد، تضمين متطلبات الإطار الوطني كجزء من متطلبات الترخيص لمؤسسات التدريب المهني من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والدعم المقدم لها من صندوق العمل "تمكين"، مما سهل عملية توافق تصميم المؤهل مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات ومتطلبات الجهات التنظيمية.

من جهة أخرى اعتمدت معظم مؤسسات التعليم العالي على المقايسات المرجعية للتأكد من توافق مؤهلاتها مع المعايير الإقليمية والدولية. كما قامت بعض مؤسسات التدريب المهني بعمل المقايسة المرجعية كجزء من عملية تصميم المؤهل.

• المعيار الثالث –ملاءمة تصميم ومحتوى وبنية المؤهل

يعنى هذا المعيار بضمان ملاءمة تصميم ومحتوى وبنية المؤهل. ومن اهم الممارسات التي تم رصدها في سياقه، استجابة معظم مؤسسات التعليم والتدريب لمتطلبات إطار الساعات المعتمدة والذي يقدم إرشادات مفصلة بشأن تسمية المؤهلات بناءً على مستوياتها، وبيان عدد ساعاتها المعتمدة. كما قامت مؤسسات التدريب المهني بتصميم مؤهلاتها الوطنية بناءً على مخرجات التعلم، وذلك بعد الاستفادة من ورش بناء القدرات المقدمة من الهيئة.

• المعيار الرابع – ملاءمة التقييم

من أهم الممارسات المتعلقة بهذا المعيار، وجود آليات لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمؤهل والوحدات المكونة له، والتي تتصل بشكل مباشر بأساليب التقييم المتبعة، وضرورة إيجاد خطط تطويرية في حالة عدم تحقق تلك المخرجات. كما تم رصد ممارسات جيدة متعلقة بعملية التدقيق القبلي للتأكد من ملائمة أساليب التقييم لمخرجات التعلم وعملية التحقق من دقة واعتدال نتائج التقييم، حيث قام عدد من مؤسسات التعليم والتدريب بتطوير نظام الكتروني لأتمتة عمليتي التدقيق القبلي والتحقق البعدي الداخلي والخارجي.

• المعيار الخامس – ملاءمة مستوى المؤهل وعدد الساعات المعتمدة

يعنى هذا المعيار بضمان ملاءمة المستويات المقترحة لكل من المؤهّل بشكل عام، ووحداته الدراسية ومخرجات التعلّم. وضمان ملاءمة ساعات التعلّم الافتراضية المخصصة، والساعات المعتمدة للمتعلمين المستهدفين، وتوافقها مع مدى صعوبة مخرجات التعلّم. تعتبر متطلبات هذا المعيار جديدة على معظم مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، ومع ذلك أظهرت تلك المؤسسات فهما لا بأس به لتلك المتطلبات مع الأخذ بعين الاعتبار المجهود الذي بذلته الهيئة في بناء قدرات العاملين على طلبات التسكين وتقديم الدعم المستمر لهم. الجدير بالذكر أنَّ عددًا من الخبراء المحليين الذين تم استخدامهم كجزء من لجان التحقق، قد نقلوا تجاربهم وخبراتهم إلى العاملين في مؤسساتهم مما نتج عنه تطور ملحوظ في جودة طلبات التسكين وخصوصا فيما يتعلق بمتطلبات هذا المعيار.

أما بالنسبة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تحسين من قبل مؤسسات التعليم والتدريب، فما زالت الحاجة قائمة لبناء قدرات العاملين في بعض تلك المؤسسات فيما يتعلق بصياغة مخرجات التعلم الخاصة بالمؤهلات، وتلك الخاصة بالوحدات التعليمية، وتطوير الآلية المُتَّبعة لقياس مدى تحقق تلك المخرجات، وتكوين لجان التحديد والتأكيد، وتفعيل أدوارها خاصة أثناء مرحلة تدقيق المؤهل. كما أنّ هناك حاجة للتأكد من امتثال المؤهلات لمتطلبات إطار الساعات المعتمدة فيما يتعلق بمسمى المؤهل، وتوزيع ساعاته المعتمدة على مستويات الإطار الوطني للمؤهلات، وكذلك تعاون أكبر من جانب بعض مؤسسات التعليم والتدريب؛ لتلبية متطلبات عملية التسكين حسب الجدول الزمني المحدد لتقديم الطلبات. بالإضافة إلى ذلك، فهناك حاجة ماسة إلى وجود إحصائيات وطنية تبين حاجات سوق العمل الداخلية والخارجية؛ ليتسنى للهيئة الرجوع إليها خلال التحقق من طلبات التسكين.

عملية إسناد المؤهلات الأجنبية

تهدف عملية الإسناد إلى مقارنة المؤهلات الأجنبية وتقييمها مقابل المؤهلات الوطنية عبر استخدام الإطار الوطني للمؤهلات كأداة مقارنة؛ مما يجعل قيمة المؤهل الأجنبي أكثر فهمًا لدى أرباب الأعمال، والأطراف ذات العلاقة ضمن نظام التعليم والتدريب في مملكة البحرين. كما يتم تقييم طلب الإسناد مقابل متطلبات كل معيار من معايير الإسناد، والتي تشمل:

1. ملكية المؤهل.
2. تفسير الحاجات والمبررات لطرح المؤهل.
3. ضمان جودة المؤهل.
4. ملاءمة مستوى إسناد المؤهل والساعات المعتمدة.

وقد بلغ إجمالي عدد طلبات إسناد المؤهلات الأجنبية التي تم تقديمها في العام الأكاديمي 2019–2020، (6) طلبات، استوفتْ جميعها معايير الإسناد، حيث اشتملت على مؤهلي دكتوراه؛ تم إسنادهما إلى المستوى العاشر، ومؤهلي تدريب احترافي في مجال إدارة وتنمية الموارد البشرية؛ تم إسنادهما إلى المستوى التاسع، ومؤهلي تدريب احترافي في مجال التأمين؛ تم إسنادهما إلى المستوى السادس والرابع، كما هو مبين في الشكل (45)؛ ليصل بذلك مجموع المؤهلات الأجنبية المُسْنَدة إلى الإطار الوطني للمؤهلات (24) مؤهلا أجنبيًا، (6) مؤهلات تعليم عال، و(18) مؤهل تدريب مهني كما هو مبين في الشكل (46).

الشكل (45): توزيع المؤهلات الأجنبية المسندة إلى الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2019-2020، بالنسبة إلى مستوياتها

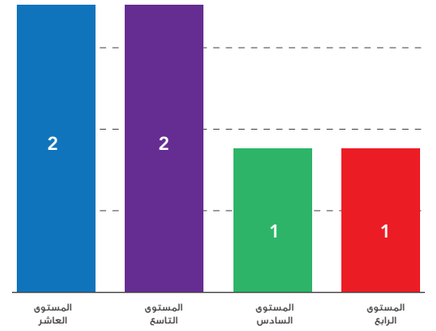

الشكل (46): مجموع المؤهلات الأجنبية التي تم إسنادها إلى الإطار الوطني للمؤهلات حتى نهاية العام الأكاديمي 2019-2020

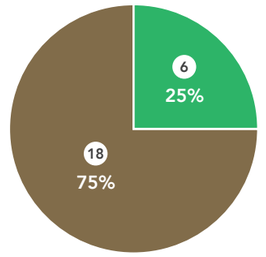

ومن خلال مراجعة طلبات الإسناد للعام الأكاديمي 2019–2020، فقد لوحظ تحسن جودة الطلبات، من حيث وجود آليات لضمان جودة المؤهلات الأجنبية المطروحة في مملكة البحرين، حيث تتم متابعتها من قبل الجهات المانحة، والتي تعدُّ مُلمَّة بمبادئ ومعايير أطر المؤهلات الدولية. وقد تبين الأثر البالغ لمحاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع نظيره الأسكتلندي في تسهيل عملية مقارنة المؤهلات الأجنبية المطروحة في المملكة، وإسنادها إلى الإطار الوطني للمؤهلات. من جهة أخرى، فقد اتَّضح حرص مؤسسات التعليم والتدريب على إسناد مؤهلاتها الأجنبية، والامتثال لمتطلبات الإسناد، وحث الجهات المانحة للمؤهلات من خارج المملكة على إسناد مؤهلاتها إلى الإطار الوطني للمؤهلات. وقد اتضح ذلك جليًا من خلال سعي عدد من الجهات المانحة العريقة إلى إسناد مؤهلاتها الأجنبية المطروحة في مملكة البحرين إلى الإطار الوطني للمؤهلات، كالمعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD)، وجمعية المحاسبين الغنيين .(AAT)

أما بالنسبة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، فهناك حاجة إلى إيجاد قائمة تضم جميع المؤهلات الأجنبية المطروحة في مملكة البحرين؛ بغرض حصرها، ومدى الحاجة إليها، ومن ثمَّ التخطيط إلى إسنادها إلى الإطار الوطني للمؤهلات.

2 – العلاقات الإقليمية والدولية

وفي نطاق تعزيز التعاون المستمر بين الإطار الوطني للمؤهلات وغيره من الأطر الإقليمية والدولية، حرصت هيئة جودة التعليم والتدريب على استمرارية وتفعيل مذكرات التفاهم مع كل من الهيئة الوطنية للمؤهلات في الإمارات العربية المتحدة، وهيئة المؤهلات الماليزية، وهيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، حيث تهدف تلك المذكرات إلى تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإدارة، وتشغيل أطر المؤهلات، ومشاركة المطبوعات التي يتم إصدارها في المجالات ذات العلاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال العام الأكاديمي 2019–2020، تم التواصل مع هيئة المؤهلات الماليزية والهيئة الوطنية للمؤهلات في الإمارات العربية المتحدة؛ بغرض العمل على محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع نظيره الماليزي، ومقارنة مستوياته مع مستويات الإطار الوطني الإماراتي.

3 – التعلم غير الرسمي وغير النظامي في ظل الأزمات والظروف الطارئة

ضمن خطة الهيئة الاحترازية واستجابةً للجهود الوطنية للتعامل مع واحتواء آثار جائحة "كورونا"، فقد توقفت الزيارات الميدانية للمؤسسات التعليمية والتدريبية لعمليات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات الوطنية منذ شهر مارس 2020. بيد أن الإدارة حرصت على استدامة تقديم برامج بناء القدرات للمؤسسات التعليمية والتدريبية، فيما يتعلق بمتطلبات عمليات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية، من خلال استخدام منصة التراسل النصية والصوتية والمرئية بين فرق العمل عن بعد (Microsoft Teams). كما تمَّ استخدام المنصة ذاتها؛ للتواصل مع لجان التقييم، ومواصلة تقييم الطلبات.

وقد لفتت التطورات الملحة التي تطرأ حولنا انتباه القائمين على أنظمة التعليم والتدريب في مختلف الدول إلى أهمية التكامل بين أنماط التعليم الرسمي، وغير الرسمي، وغير النظامي. وتشكل التغيرات المتلاحقة في وسائل الاتصال والتقدم التكنولوجي دافعًا قويًا لتطوير أنظمة التعليم؛ لتكون أكثر مرونة، وشمولية، واستجابة، خاصة في حالات الأزمات والظروف الطارئة؛ من أجل استدامة العملية التعليمية والتدريبية، كما يأتي ذلك متوافقًا مع أهداف التنمية المستدامة 2030، والتي تدعو إلى تعزيز فرص التعلم الجيد، والمنصف، والشامل للجميع، والتعلم مدى الحياة.

ويعدُّ الاعتراف بالمؤهلات المكتسبة من خلال وسائل التعلم الافتراضي من أحد أهداف أطر المؤهلات، حيث إنه يمكن – في تلك الحالات – من الحصول على مؤهلات ليست ملزمة بمكان التعلم من خلال توفير فرص للمتعلمين لنيل المؤهلات وفق مستويات إطار المؤهلات، وبناءً على المعارف، والمهارات، والكفايات المكتسبة، والمرتبطة بمخرجات التعلم. ومن شأن هذه العملية أن توفر تكافؤًا في الفرص للمتعلمين؛ بشرط أن تحكمها معايير الجودة، وتتم بصورة واضحة مبنية على التقييم بشفافية.

إن الاعتراف بهذا النوع من التعلم من شأنه أن يعزز مفهوم التعلم مدى الحياة، كما يعترف بقيمة، وأهمية الخبرات، والقدرات المكتسبة. إلا أنَّ هذه العملية بحاجة إلى ترتيبات من قبل الجهات المعنية في المملكة من حيث التشريعات التي تنظمها، والسياسات الداعمة، إضافة إلى ترتيبات، وتقييمات معينة داخل المؤسسات التعليمية والتدريبية.

ولا ينصب تركيز الإطار الوطني للمؤهلات على الاعتراف بأنماط التعليم المختلفة فحسب، بل يعنى أيضًا بتحسين نوعية، وإجراءات التقييم، وإصدار الشهادات والاعتراف بها. كما يساعد في بناء قدرات العاملين في قطاعي التعليم والتدريب؛ فهي توفر فهمًا جديدًا للمؤهلات، من حيث التركيز على الكفايات، ومخرجات التعلم، وتصميم المؤهلات بناءً على المعايير المهنية (متى توفرت) ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.

إنَّ التطبيق الفعال لأهداف الإطار الوطني للمؤهلات، وبخاصة فيما يتعلق بالمؤهلات المكتسبة من خلال التعلم الافتراضي يتطلب التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بالتعليم والتدريب، وكذلك أرباب الأعمال، وأهمية التعاون مع القطاع الخاص. ولا نغفل أهمية دور ضمان الجودة؛ من أجل تعزيز الثقة بالمؤهلات المكتسبة، ولما له من أثر في بيان مستوياتها وكفاياتها. وقد يتطلب التطبيق الكلي وقتًا، حيث لابد من بناء قدرات المؤسسات التعليمية والتدريبية فيما يتعلق بمبادئ وعمليات ومتطلبات تلك الأطر بهذا الشأن.

التقييمات التربوية الإقليمية والدولية لمخرجات النظام التعليمي

أنجزت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة الامتحانات الوطنية كلّ الاستعدادات اللازمة لعقد الامتحانات الوطنية للعام 2020، سواء ما يتعلق منها بعقد الدورة الثانية عشرة للصف السادس، في المواد الأربع الأساسية: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، أو ما يتعلق منها بعقد الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في دورتها الثامنة، في كلٍّ من: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات.

ونظرًا للظروف الاستثنائية؛ بشأن جائحة كورونا (كوفيد– 19)، تم تعليق الدراسة في مدارس مملكة البحرين؛ مما حال دون عقد الامتحانات الوطنية 2020، للصفين: السادس والثاني عشر. وعليه، اتجهت هيئة جودة التعليم والتدريب؛ ممثلة في إدارة الامتحانات الوطنية إلى إعداد هذا القسم من التقرير السنوي للهيئة بشأن نُظم التقييمات التربوية إقليميًا ودوليًا في نهاية التعليم الثانوي، وما قبل الدراسة الجامعية.

لقد نال النظام التعليمي عناية فائقة لدى جميع دول العالم المتقدمة والنامية، وأصبحت المسيرة التعليمية بحاجة إلى ممارسات ذات كفاءة نوعية وجودة عالية، من أجل توجيه مخرجاته؛ ليلبي متطلبات الحياة وسوق العمل المتغيرة. وفي سعي مملكة البحرين إلى التطوير الدائم لنظامها التعليمي ورفع كفاءته، فقد أقر مجلس الوزراء الموقر القرار (رقم 05 – 2379)، الذي ينص على: "الموافقة على وضع خطة لتطوير نظام وطني موحد للامتحانات يتم تنفيذه بشكل متدرج وصولًا لاستكمال العمل فيه بحلول 2020، وتشرف عليه الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وذلك على النحو الذي أوصى به المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب الوارد في مذكرة سمو نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب رقم 001 / 036 / 2016". كما أقر المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب خطة طموحة لتطوير التعليم جاء في أحد بنودها: "تنفيذ امتحانات موحدة للصف الثاني عشر، يتم تطبيقها بشكل تدريجي، واحتساب درجاتها لخريج المرحلة الثانوية؛ ليكون متطلبًا للقبول في التعليم الجامعي"، وهذا ما دفع إدارة الامتحانات الوطنية إلى البحث في الممارسات الدولية في توظيف التقييمات التربوية؛ وبخاصة التقييمات التي تُنفَّذ في نهاية التعلم المدرسي، وما قبل التعليم الجامعي.

ويتطلع هذا التقرير إلى تعرف الممارسات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بمتطلبات تخرج الطلبة من التعليم المدرسي والتحاقهم بالدراسة الجامعية؛ لوضع تصور لمستقبل الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر منذ بدء تنفيذها في مملكة البحرين في العام 2013 ليواكب أحدث المستجدات العالمية في مجال التقييم التربوي.

ولتحقيق ذلك، تم تقصي بيانات ومعلومات التقييمات التربوية لعدد من الدول والمؤسسات التربوية؛ من أجل التعرف إليها من خلال: مسمياتها، والجهة المنفذة لها، وأهدافها، وفترة الانعقاد، وطريقة التصحيح، وذلك بجمع بياناتها من مواقعها الرسمية، ثم تدقيقها ومراجعتها، وصولًا إلى تنظيمها على النحو الآتي:

1 – تقييمات تربوية في نهاية المرحلة الثانوية:

يعتمد هذا التقييم بشكل أساسي على تقييم أداء الطلبة في نهاية مرحلة التعليم المدرسي الرسمي؛ وفي الغالب يكون بعد استكمال الطالب 12 عامًا دراسيًا، وتهدفُ هذه الامتحانات إلى منح الطلبة شهادة تثبت إنهاءهم متطلبات التعليم المدرسي، ويمكن للطالب استعمالُ هذه الشهادة للانتقال مباشرة إمَّا إلى سوق العمل، أو إلى التعليم المهني، أو تستعمل نتائجها للقبول الجامعي.

وقد لوحظ أن الجهات المنفذة لهذه التقييمات منها مَنْ يقيّم أداء الطلبة بتنفيذ امتحانات نهائية في الصف الثاني عشر؛ لنيل شهادة التخرج، وتكون نتيجة هذا التقييم ما يحققه الطالب من معارف، وكفايات، ومهارات معتمدة في آخر سنة دراسية، وهذه النتيجة هي التي تمثل مستوى أدائه، ومنها مَنْ يقيّم أداء الطلبة من خلال ما يحققونه من نتائج تراكمية لمجموعة من المقررات والمواد الدراسية في المرحلة الثانوية، ونتيجته التراكمية هذه هي التي تمثل مستواه في الشهادة الثانوية التي يُمنح إياها.

تنفذ وزارات التربية والتعليم في بعض الدول العربية امتحانات شهادة التخرج من المدرسة في نهاية التعليم الثانوي – كما في كل من الكويت، وعمان، ومصر، وتونس – إذ يُمنح الطالب شهادة الثانوية العامة، أو دبلوم التعليم العام، أو شهادة البكالوريا؛ بهدف انتقال الطالب من التعليم المدرسي إلى الدراسة الجامعية، أو إلى سوق العمل مباشرة.

كما في إمكان الطالب في هذه الدول اختيار المسار التعليمي الذي يناسبه من بين مجموعة من المسارات المهنية التطبيقية، أو النظرية العلمية والأدبية، أو غيرها من المسارات؛ بهدف توجيه مساره في سوق العمل، أو التعليم الجامعي؛ بما يتناسب مع قدراته، ومهاراته، ومعارفه.

كما تتبنّى مثل هذه التقييمات أيضًا مجموعة من الدول الأخرى، يقوم على تنفيذها مؤسسات تربوية متخصصة، ومنها على سبيل المثال:

- فنلندا (امتحان الثانوية العامة الفنلندية)
The Finnish Matriculation Examination:

يُنفّذ مجلس امتحانات القبول الجامعي (The Matriculation Examination Board) امتحانات الثانوية العامة على طلبة المرحلة الثانوية؛ بهدف اكتشاف مدى استيعاب الطلبة للمعرفة والمهارات المطلوبة في المناهج الدراسية الثانوية، وما إذا كانوا قد حققوا قدرًا كافيًا من الإتقان، بما يتوافق مع أهداف التعليم الثانوي العام. ويُعقد هذا الامتحان مرتين في السنة؛ في الربيع والخريف، ويتم تصحيح هذه الاختبارات بشكل آليٍّ.

يُستعمل هذا الامتحان للقبول في الجامعة، ويتكون من أربعة اختبارات على الأقل؛ أحدها باللغة الأم، ويكون إلزاميًا لجميع المرشحين، ويختار الطالب ثلاثة اختبارات من الاختبارات التالية: الاختبار في اللغة الوطنية الثانية، والاختبار في لغة أجنبية واحدة، واختبار رياضيات، واختبار واحد في مواد العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.

- هولندا (الامتحانات الوطنية والدبلوما)
National Examinations and Diploma:

تعقُد وزارة التعليم والثقافة والعلوم (The Ministry of Education, Culture and Science) امتحانات وطنية للطلبة في نهاية السنة الأخيرة من نظام التعليم الثانوي لكل مسار؛ إذ يتكون النظام من ثلاثة مسارات: الأول؛ المسار المؤدي إلى التعليم المهني، والثاني؛ المسار المؤدي إلى الدخول في التعليم العام، والثالث؛ المسار ما قبل الجامعي، ويحصل الطالب بعد كل مسار على شهادة الدبلوما. وفي إمكان الطالب في المسار المهني أن ينتقل إلى المسار العام، كما يمكن للطالب في التعليم العام الانتقال إلى المسار ما قبل الجامعي.

كذلك في إمكان الطالب، الذي حصل على شهادة الدبلوما من المسار المهني والعام، الدراسة في الجامعات التطبيقية، والطالب الذي حصل على شهادة الدبلوما من المسار ما قبل الجامعي، الدراسة في الجامعات التطبيقية أو البحثية.

- جنوب أفريقيا (الشهادة الوطنية العليا)
National Senior Certificate - NSC:

تُنفِّذ إدارة التعليم الأساسي بجنوب أفريقيا (The Department of Basic Education) امتحانات الشهادة الوطنية العليا على طلبة الصف الثاني عشر، وهي شهادة تخرج نهاية المدرسة، ومتطلبًا من متطلبات القبول الجامعي، وتنعقد هذه الامتحانات في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر من كل عام، ويتم تصحيحها بشكل يدوي.

يدرس الطلبة ما لا يقل عن سبع مواد دراسية، بما في ذلك لغتان رسميتان إلزاميتان، والرياضيات أو الثقافة الرياضية، والإعداد للحياة، وثلاث مواد اختيارية.

- هونغ كونغ (دبلوم هونغ كونغ للتعليم الثانوي)
Hong Kong Diploma of Secondary Education - HKDSE:

تُنفِّذ هيئة الامتحانات والتقييم بهونغ كونغ (Hong Kong Examination & Assessment Authority) امتحانات دبلوم التعليم الثانوي HKDSE، على جميع طلبة الصف الثاني عشر في نهاية المرحلة الثانوية التي تمتد إلى ثلاث سنوات؛ بهدف نيل الطلبة شهادة التخرج، التي تتيح لهم الالتحاق بالتعليم الجامعي. وتنعقد هذه الامتحانات سنويًا في أبريل ومايو، وتُصحح بطريقة إلكترونية.

ويتم تقييم المنهج مقابل مجموعة من مخرجات التعلم، لمعرفة مستوى المعارف، واكتساب المهارات ذات الصلة بالدراسات العليا وسوق العمل. وتمنح الدرجات بحيث يمكن لذوي العلاقة من أرباب الأعمال والجامعات وغيرهم فهمُ مستوى المعارف والمهارات التي يمتلكها الطلبة في مادة معينة.

يتكون منهج شهادة دبلوم التعليم الثانوي (HKDSE) من أربع مواد أساسية، هي: اللغة الصينية، والإنجليزية، والرياضيات، والدراسات الليبرالية، بالإضافة إلى ذلك يطلب من الطالب اختيار (2–4) مقررات اختيارية من إجمالي عشرين مجالا دراسيًا، إلى جانب عدد من خبرات التعلم الأخرى.

- نيوزيلندا (الشهادة الوطنية للإنجاز الأكاديمي)
The National Certificate of Educational Achievement - NCEA:

يُنفِّذ متطلبات هذه الشهادة هيئة المؤهلات النيوزيلندية (NZQA) على طلبة المرحلة الثانوية (صفوف 11-13)؛ بهدف الدخول في سوق العمل أو الجامعات؛ سواء داخل نيوزيلندا أو خارجها. وتعقد الامتحانات في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر من كل عام. وتتم عملية التصحيح عن طريق التصحيح اليدوي والتصحيح الإلكتروني.

في كل عام، يدرس الطلبة عددًا من المواد، في كل مادة يتم تقييم المعارف والمهارات مقابل عدد من المعايير، مقسمة إلى ثلاثة مستويات اعتمادًا على صعوبة المعايير التي يجب تحقيقها. في كل مستوى يجب على الطالب تحقيق عدد معين من الساعات المعتمدة للحصول على شهادة NCEA، ويمكن حساب الساعات المعتمدة على مدى أكثر من عام.

2 – تقييمات تربوية في نهاية المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى اختبار للقبول الجامعي:

تعتمد هذه التقييمات التربوية على تقييم أداء الطلبة في المرحلة الثانوية، وذلك لنيل شهادة التخرج نهاية التعليم الثانوي التي تكشف عن مستوى ما يمتلكه الطالب من معارف، ومهارات، وقدرات تناسب خياراته المهنية في سوق العمل أو الدراسة الجامعية، **بالإضافة** إلى أنّه يعتمد على تنفيذ تقييمات أخرى منفصلة؛ يتم استعمال مؤشرات الأداء فيها للقبول الجامعي، ويستفيد من نتائجها بعض الجامعات التي تشترط هذه الشهادة، ومن بين الدول التي تطبق نظام التقييم هذا كلٌّ من: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية:

– المملكة العربية السعودية:

مرحلة الثانوية العامة في المملكة العربية السعودية تمتد إلى ثلاث سنوات، وتقوم على نظامين: النظام الفصلي، وفيه ثلاثة مسارات: المسار العلمي، والمسار الأدبي، والمسار الإداري. ونظام المقررات، وفيه مساران: مسار العلوم الطبيعية، ومسار العلوم الإنسانية.

في النظام الأول يحصل الطالب على شهادة الثانوية الشاملة، وفي النظام الثاني يحصل الطالب على شهادة الثانوية المطورة.

اختبار القدرات العامة
(General Aptitude Test - GAT):
يُنفذ هذا الاختبار هيئة تقويم التعليم والتدريب – مركز قياس – بالمملكة العربية السعودية، وهو اختبار قدرات للقبول الجامعي، يمكن للطالب أن يقدمه في نهاية المرحلة الثانوية أو السنة التي تسبقها. وينقسم اختبار القدرات العامة (GAT) إلى جزأين: جزء لفظي، وجزء كمي، يستهدفان قياس القدرة التحليلية والاستدلالية لدى الطالب، ومعرفة قابليته للتعلم.

يتم تنفيذ هذا الاختبار على الطلبة المقبلين على التعلم الجامعي في المملكة العربية السعودية؛ إذ يُعقد مرتين في السنة، ويتم تصحيح إجابات الطلبة إلكترونيًا، كما يتم إرسال النتائج إلى الجامعات والجهات ذات العلاقة إلكترونيًا أيضًا.

– الإمارات العربية المتحدة:

تنفذ وزارة التربية والتعليم بالإمارات العربية المتحدة امتحانات مركزية على جميع مدارس وزارة التربية والتعليم، وتمتد الدراسة الثانوية فيها إلى ثلاث سنوات، في السنة الأولى دراسة مشتركة، وفي السنة الثانية يختار الطالب مساره من بين أربعة مسارات: المسار العام، والمسار المهني (التخصصي)، والمسار المتقدم، ومسار النخبة (برنامج العلوم والرياضيات المتقدم). ويدرس طالب المسار المتقدم مواد مكثفة في الجوانب العلمية، في حين يحصل الطالب في المسار العام على قدر أقل من المواد العلمية بأسلوب يمكنه من اختيار تخصصات تطبيقية في المرحلة الجامعية، واكتساب قدر من المهارات في التعليم العالي.

اختبار الإمارات القياسي
(Emirates Standardized Test - EmSAT):
يُنفَّذ هذا الاختبار وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو اختبار إلكتروني معياري يقيس المعارف والمهارات لطلبة الصف الثاني عشر؛ بعد انتهائهم من مرحلة التعليم العام والانتقال إلى مرحلة التعليم الجامعي. هذه الاختبارات تعطي أصحاب القرار معلومات تفيد مرحلة التسجيل بالجامعة.

ويتم تنفيذ الاختبارات وتصحيحها إلكترونيًا، وتشتمل على أسئلة متنوعة الأساليب: مقالية، واختيار من متعدد، وملء الفراغ، وسحب وإسقاط.

– الولايات المتحدة الأمريكية:

مرحلة التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية تمتد إلى أربع سنوات، وكل طالب يجب عليه أن ينهي عددًا من الساعات المعتمدة؛ ليحصل على شهادة الدبلوما الثانوية، وليس هناك امتحان نهائي موحد لجميع المدارس.

اختبار الـ (SAT):
يُنفَّذ هذا الاختبار من قبل مجلس الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية (College Board)، وهو اختبار

للقبول الجامعي للكليات والجامعات الأمريكية. كما يعتمد هذا الاختبار على أسئلة الاختيار من متعدد، والهدف منه قياس مدى استعداد خريج الثانوية العامة لدخول الجامعة، وتزويد الجامعات بالنتائج التي يمكن استعمالها لمقارنة أداء جميع المتقدمين.

يتكون اختبار الـ (SAT) من قسمين: قسم القراءة والكتابة المبنية على الأدلة، وقسم الرياضيات؛ ويتكون قسم القراءة والكتابة المبنية على الأدلة من اختبارين، أحدهما يركز على القراءة، والآخر يركز على الكتابة واللغة. كما يتكون قسم الرياضيات من اختبار واحد مع مكونين: جزء بدون آلة حاسبة، وجزء مسموح به باستخدام الآلة الحاسبة. وتشتمل اختبارات الـ (SAT) أيضًا على مقال اختياري قد تتطلبه بعض الجامعات.

– مملكة البحرين:

تنفذ وزارة التربية والتعليم امتحانات الثانوية العامة بصفتها أداة لقياس مخرجات التعلم في نهاية التعليم الثانوي، وتُعدُّ هذه المرحلة مكملة لمرحلة التعليم الأساسي، ومرحلة جديدة للطالب. ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات دراسية مقسمة إلى ستة فصول دراسية (ثلاثة مستويات).

ويطبق في هذه المرحلة نظام الساعات المعتمدة (توحيد المسارات) الذي يقدم مساقات مشتركة لجميع الطلبة، ومن ثم يقدم مجموعة واسعة من المساقات الاختيارية التي تتيح للطالب مواءمة الدراسة التي تتفق مع أهدافه المستقبلية.

وللطالب حرية اختيار الدراسة في إحدى المجموعات التالية: العلوم والرياضيات، أو اللغات والعلوم الإنسانية، أو العلوم التجارية، أو الصناعي، أو التلمذة المهنية. وتعتمد وزارة التربية والتعليم في تصحيح امتحاناتها على التصحيح المركزي اليدوي.

الامتحانات الوطنية
تنفذ هيئة جودة التعليم والتدريب؛ ممثلة في إدارة الامتحانات الوطنية امتحانات وطنية للصف الثاني عشر، صُمِّمت بغرض الاستفادة منها في القبول الجامعي؛ إذ تقيس معارف الطلبة، وقدراتهم، ومهارات التفكير العليا، وحل المشكلات بعد استكمالهم 12 سنة دراسية.

ويتم تنفيذ الامتحانات الوطنية في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات، وقد صممت هذه الامتحانات وفق المعايير الدولية بحيث يمكن مقايستها بمستويات الشهادات الدولية؛ فاللغة العربية

وحل المشكلات تمت مقايسة كل منهما بالمستوى البريطاني (AS)، أما اللغة الإنجليزية فقد تمت مقايستها بمستوى (B2) الخاص بالإطار الأوروبي الموحد للغات (CEFR). كما تعقد بعض الجامعات بمملكة البحرين امتحانات أخرى للقبول الجامعي للطلبة.

3 – تقييمات تربوية أخرى:

هناك تقييمات تربوية أخرى يتم تصميمها من قبل منظمات ومؤسسات تربوية، ويتم استعمالها من قبل عدد من الدول، وتُعنى هذه التقييمات بقياس ما لدى الطالب من معارف، ومهارات، وقدرات تؤهله لمتابعة الدراسة الجامعية، مثل: (A levels)، (IB diploma):

- مؤهل (Advanced level - A levels):

قبل حصول الطالب على مؤهل الـ (A levels)، يجب عليه الحصول على مؤهل الـ (IGCSE)؛ الذي كان اسمه سابقًا مؤهل الـ (O level)، وهما ينفذان من قبل كامبردج للتعليم الدولي بالمملكة المتحدة، وفي كل مؤهل من هذين المؤهلين هناك مناهج دراسية محددة يدرسها الطالب، ويقدم فيها امتحانات لقياس مدى تعلمه واكتسابه المعارف، والمهارات، والقدرات الواردة في هذه المناهج، وتعقد الامتحانات للمؤهلين مرتين في العام، خلال شهري: يونيو ونوفمبر، ويكون تصحيحها يدويًا وإلكترونيًا.

في مؤهل الـ (IGCSE) التي تعقد اختباراتها مرتين في السنة خلال يونيو ونوفمبر، يشمل التقييم فيها التقييم الكتابي، والتقييم الشفوي، والتقييم العملي، وهذا يتيح الفرص للطلبة لإثبات مدى تعلمهم خصوصًا في حال كانت لغتهم الأولى غير الإنجليزية، وهذا يوفر فرصة لقياس مجموعة واسعة من القدرات من خلال الاختبار في مناهج أساسية أو موسعة تتضمن 6–12 مادة؛ شاملة اللغة الإنجليزية والرياضيات. كما أنّ هناك 70 مادة متاحة للطالب، وفي إمكانه اختيار ما يرغب في دراسته. وطريقة تصحيح إجابات الطلبة فيها بالطريقتين اليدوية والإلكترونية.

وإذا حصل الطالب على مؤهل الـ (IGCSE)، وكانت لديه الرغبة في إكمال دراسته الجامعية، فعليه أن يدرس سنة إضافية للحصول على مؤهل الـ (AS level) للطلبة في الأعمار من 16–17 عامًا، وبحصوله على هذا المؤهل يكون مقبولًا في بعض الجامعات. أو أنه يدرس سنتين للحصول على مؤهل الـ (A level) للطلبة في الأعمار من 17–18 عامًا، وهذا المؤهل يجعل الطالب مقبولًا في عدد كبير من الجامعات. وفي إمكانه أن يختار من (3–4) مواد من

بيـن 80 مـادة متاحـة فـي الـ (AS level)، والـ (A level).

والجديـر بالذكـــر هنـــا، الإشـارة إلـــى أن نظـــام التقيـــيـم الـتـربـــوي المُـتَّـبَـع فـــي سـنـغـافـورة (Advance Level (GCE A-Level هـو ذاتـه النظـام المتبـع فـي المملكـة المتحـدة؛ إذ يـدرس الطالـب فـي سـنغافورة مـن أربـع إلـى خمـس سـنوات للحصـول علـى شـهادة الثانويـة العامـة (GCE O-Level)، وفـي إمكانـه الانتقـال بهـذه الشـهادة إلـى التعليـم المهنـي، وفـي حـال كان لـدى الطالـب الرغبـة فـي الاسـتمرار فـي الدراسـة الجامعية، فيجـب عليـه أن يحصـل علـى شـهادة (GCE A-Levels).

- برنامج دبلوم البكالوريا الدولية
(International Baccalaureate Diploma Program - IB Diploma):

دبلـوم البكالوريـا الدوليـة، هـو برنامـج أكاديمـي متـوازن ينطـوي علـى تحـدٍّ، ويشـتمل علـى اختبـارات نهائيـة للطلبـة الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن 16–19 عامًـا، وتقـدَّم هـذه الشـهادة للطلبـة الراغبيـن فـي الالتحـاق بالتعليـم الجامعـي؛ إذ تعدهـم للنجـاح فـي الجامعـة وفـي الحيـاة.

والمنظمـة التـي عملـت علـى تأسـيس هـذا المؤهـل وتصميمـه – فـي سويسـرا – هـي منظمـة البكالوريـا الدوليـة (IB foundation office).

كمـا يجـب أن يختـار طلبـة الدبلـوم فـي البكالوريـا الدوليـة IB مـادة دراسـية مكونـة مـن سـت مجموعـات، كذلـك يمكـن دراسـة مـواد برنامـج الدبلومـا فـي المسـتوى العالـي أو المسـتوى العـادي، ولـه أن يختـار ثلاثًـا مـن المواد الدراسـية مـن المسـتوى العالـي، وثلاثًـا مـن المسـتوى العـادي. كمـا توجـد متطلبـات أخـرى إلزاميّـة كالمقـال المطـول، ونظريـة المعرفـة، والنشـاط والإبـداع والخدمـة.

ويخضـع الطلبـة لاختبـارات كتابيـة فـي نهايـة البرنامـج يصححهـا مصححـون خارجيـون تابعـون للبكالوريـا الدوليـة. كمـا يسـتكمل الطلبـة مهمـات تقييـم فـي المدرسـة، وتصحـح مبدئيًـا مـن قبـل مصححيـن داخـل المدرسـة، ثـم يصححهـا معايـرون خارجيـون، أو أنْ تُرْسَـلَ مباشـرة إلـى مصححيـن خارجييـن، ويتـم التصحيـح بطريقـة يدويـة وإلكترونيـة، ويعقـد الامتحـان فـي شـهر مايـو مـن كل عـام.

ختامًـا، لقـد أصبـح اهتمـام الـدول والمؤسسـات التعليميـة والتربويـة بتطويـر المسـوحات التقييميـة، وتعزيـز ممارسـات التقييـم مـن سـمات التطويـر التربـوي، ومـع هـذا التنـوع فـي نظـم التقييـم التربـوي؛ فقـد لوحـظ أن كل دولـة تبنَّـت تقييمًـا يتناسـب وطبيعـة نظامهـا التعليمـي، وأهدافهـا التربويـة، وتطلعاتهـا المسـتقبلية. هـذه التقييمـات جميعهـا تشـترك فـي الأهـداف الأساسـية، وعلـى رأسـها تقييـم أداء الطلبـة بالشـكل الـذي يسـاعد علـى تحديـد مسـاراتهم المسـتقبلية فـي نهايـة التعليـم المدرسـي، سـواء بالانخـراط فـي سـوق العمـل، أو بتحديـد المسـارات الجامعيـة؛ بمـا يتناسـب وقدراتهـم وكفاياتهـم.

	المصادر
الكويت	• موقـع البوابـة الإلكترونيـة الرسـمية – دولـة الكويـت: لوائـح ونظـم الامتحانـات وشـؤون الطلبـة لجميـع المراحـل التعليميـة ورياض الأطفـال https://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/Forms/MOELawehWaNothom.pdf
عمان	• الموقـع الرسـمي لمركـز القبـول الموحـد لسـلطنة عمـان http://www.heac.gov.om/index.php
فنلندا	• الموقـع الرسـمي لمجلـس الامتحانـات الفنلنديـة (Matriculation Examination Board) https://www.ylioppilastutkinto.fi/en/matriculation-examination
هولندا	• الموقـع الرسـمي لحكومـة هولنـدا https://www.government.nl/topics/secondary-education/secondary-school-leaving-examination https://www.government.nl/topics/secondary-education/senior-general-secondary-education-havo-and-pre-university-education-vwo • الموقـع الرسـمي لمركـز قيـاس التعليـم الدولـي بهولنـدا (Center on International Education Benchmarking) http://ncee.org/netherlands-learning-systems
جنوب افريقيا	• الموقـع الرسـمي لإدارة للتعليـم الأساسـي فـي جنـوب أفريقيـا (Department: Basic Education) https://www.education.gov.za/Curriculum/NationalSeniorCertificate(NSC)Examinations/tabid/338/Default.aspx • الموقـع الرسـمي لإدارة التعليـم (Northern Cape Department of Education) http://ncdoe.ncpg.gov.za/index.php/teacher/national-senior-certificate
هونغ كونغ	• الموقـع الرسـمي لهيئـة الامتحانـات والتقييـم بهونـغ كونـغ (Hong Kong Examinations and assessment authority) http://www.hkeaa.edu.hk/en/recognition/develop_hk_pub_exam/hkcee/
نيوزلندا	• الموقـع الرسـمي لهيئـة المؤهـلات النيوزلنديـة (NZQA) https://www.nzqa.govt.nz/ncea/understanding-ncea/how-ncea-works/
المملكة العربية السعودية	• الموقـع الرسـمي لهيئـة تقويـم التعليـم والتدريـب بالمملكـة العربيـة السـعودية https://www.etec.gov.sa/ar/productsandservices/Qiyas/Education/generalabilities/Pages/default.aspx • الموقـع الرسـمي لـوزارة التعليـم – الإدارة العامـة للاختبـارات والقبـول – دليـل المعـادلات للشـهادات دون الجـامعية https://www.moe.gov.sa/ar/Docs1/CEGuide.pdf

	المصادر
الإمارات العربية المتحدة	• الموقع الرسمي لاختبار الإمارات القياسي http://emsat.moe.gov.ae/emsat/emsat_achieve_ar.aspx • البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة - صفحة مراحل ومسارات التعليم الدراسي https://u.ae/ar-ae/information-and-services/education/school-education-k-12/joining-k-12-education/stages-and-streams-of-school-education • الموقع الرسمي لوزارة التربية و التعليم - منظومة التعليم الإماراتية (2015-2017) https://www.moe.gov.ae/En/Documents/The%20FInal%20MOE%20Book%20(1).pdf
الولايات المتحدة الأمريكية	• موقع Princeton review https://www.princetonreview.com/college/sat-information • دليل نظام التعليم الصادر من جامعة مينيسوتا https://isss.umn.edu/publications/USEducation/2.pdf
مملكة البحرين	• موقع الحكومة الإلكترونية لمملكة البحرين https://www.bahrain.bh/
سنغافورا	• الموقع الرسمي لمجلس الامتحانات والتقييم في سنغافورة https://www.seab.gov.sg/home/examinations/gce-a-level https://www.seab.gov.sg/home/examinations/gce-o-level
A levels	• الموقع الرسمي لكامبردج للتعليم الدولي المملكة المتحدة (Cambridge Assessment International education) https://www.cambridgeinternational.org/programmes-and-qualifications/cambridge-upper-secondary/cambridge-igcse/ https://www.cambridgeinternational.org/programmes-and-qualifications/cambridge-advanced/cambridge-international-as-and-a-levels/
IB Inter-) national Baccalau-(reate	• الموقع الرسمي لبرنامج دبلوم البكلوريا الدولية IB (International Baccalaureate) diploma program https://www.ibo.org/programmes/diploma-programme/

تقرير خاص
التعليم في عالم متغير: التحديات والفرص

مقدمة

شهدت المجتمعات تغييرات عديدة، مثل: العولمة الاجتماعية، والاقتصادية، والتطور التكنولوجي؛ وصولًا إلى الثورة الصناعية الرابعة. وقد ساهم التعليم باستمرار في تشكيل الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدول، غير أنه أيضًا تأثر، وبشكل كبير، بهذه التغييرات التي ساهم هو نفسه في إيجادها. فعند استجابة المجتمعات للعولمة، برز دور التعليم في تنشئة مواطن محلي برؤية عالمية، مما دفع بالقائمين على التعليم والتدريب في مختلف دول العالم بالاستفادة من التطور التكنولوجي بدرجات متفاوتة، خاصةً فيما يتصل بتوفر منصات التعليم الافتراضي، وتوفير بيئة تعلم غير تقليدية تتجاوز الزمان والمكان، وتناسب طبيعة واحتياجات المتعلمين بشكل أفضل.

ومملكة البحرين، كغيرها من الدول قد استجابت للتغيُّرات التكنولوجية، ومن ثمَّ شهد قطاع التعليم والتدريب تغيُّرات ملحوظة في بيئة التعلم، حيث أُدْخِلَ عددٌ من مؤسسات التعليم والتدريب اللوحات الذكية في الفصول الدراسية، بالإضافة إلى اعتماد أجهزة العرض التفاعلية. علاوة على ذلك، أتاحت أنظمة إدارة التعلم فرصًا لبعض المؤسسات للتفاعل مع المتعلمين بصورة أكبر. غير أنَّ المتتبع لهذه التغييرات يجد أنه، وبشكل عام، لم تتم الاستفادة – بشكل واسع – من هذه الأنظمة؛ بسبب تغيير إستراتيجيات التعليم والتعلم في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، فقد فضل عددٌ من القائمين على مؤسسات التعليم والتدريب وعملياتها اعتمادَ الأنماط التقليدية التي هم أكثر إلمامًا بها، فيما ظلَّ التعليم الافتراضي واعتماد التكنولوجيا بجميع خصائصها في التعليم والتدريب خيارًا يُقَارَبُ – باستحياء وحذر – حتى جاءت "جائحة كورونا"، وفرضت واقعًا جديدًا؛ ليصبح في أغلب الحالات اعتماد التكنولوجيا في التعليم والتدريب هو الخيار الأوحد؛ لضمان سيرورة العملية التعليمية والتدريبية في ظل سياسة التباعد الاجتماعي، وتوقف التعليم والتدريب الصفي.

وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين قد واجهت جائحة كورونا (COVID 19)، بمنهجية متكاملة بإصدار حزمة من القرارات والإجراءات التي غطت كافة جوانب الحياة، يقودها قراراتُ اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء، حفظه الله ورعاه. والتي نصت في إحدى قراراتها المرتبطة بالتعليم، والصادرة بتاريخ 17 مارس 2020، على أنه "تقرر حتى إشعار آخر إيقاف الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، مع استمرار عمل الكوادر الإدارية والتعليمية والحث على تطبيق العمل عن بعد متى ما توفرت الإمكانية لذلك، وتوجيه وزارة التربية والتعليم لاتخاذ التدابير اللازمة لعدم تأثر العملية التعليمية بالتنسيق مع الجهات المعنية". وتبعًا لذلك، قامت كافة الجهات المعنية بالمنظومة التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين كهيئة جودة التعليم والتدريب، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومؤسسات التعليم والتدريب المختلفة؛ الحكومية منها والخاصة باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوجيهات، وبشكل يضمن عدم انقطاع تقديم الخبرة التعليمية والتدريبية للمتعلمين والمتدربين على السواء.

ويتضح من النتائج الأولية لتقييم تجربة "التعليم عن بعد" في المملكة، التي نفذتها هيئة جودة التعليم والتدريب في الفترة من مارس إلى يوليو 2020، وجود بنية تحتية مناسبة، وقوى بشرية فاعلة، قادرة على التعلم والتكيف بشكل سريع مع الظروف الطارئة والاستثنائية. ويأتي هذا التقرير الخاص في مثل هذا الوقت؛ ليؤكد على ضرورة الاستفادة من نتائج هذه التجربة؛ للنظر في أهمية الاستعداد للتغيُّرات المطلوبة في التعليم والتعلم، سواء تلك التي يمكن أنْ نتبنَّاها ونخطط لها، أو تلك التي تفاجئنا من حيث لا نعلم.

يركز التقرير على محاور رئيسة لابد من الوقوف عليها؛ لتكون مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب العاملة في المملكة متناسبةً واحتياجات هذا العالم المتغير من حيث توفير تعليم ينتج مواطنًا يقدر ثقافته الوطنية، ويفهم الاحتياجات المحلية مع الانفتاح على الثقافات والتطورات العالمية المغايرة، من خلال التعرف على مهارات القرن الواحد والعشرين، وأهمية غرسها في النشء، واستيعاب دور العولمة وأثرها في التعليم. كما يتطرق التقرير إلى فضاءات التعلم الجديدة، وأثر التكنولوجيا على التعليم ومصادره، والحاجة إلى تفعيل التعلم خارج الفصول الدراسية التقليدية بصورة أكبر، وتوفير السياسات والقوانين اللازمة للاعتراف بالتعلم غير الرسمي وغير النظامي، وإيجاد الآليات اللازمة لتقييم التحصيل فيها. ويعرج التقرير على أدوار الهيئة التعليمية والتدريبية، والتغيُّرات التي طرأت عليها، والمهارات الجديدة التي ينبغي أن يكتسبها المعلم والمدرب؛ معرفيًا، وتربويًا، وتكنولوجيًا؛ ليستطيع كلٌّ

منهما تنفيذ المطلوب منه بصورة فاعلة. كما يتطرق التقرير أيضًا إلى ضرورة النظر إلى عملية التقييم بصورة مختلفة وأكثر شمولية، حيث يتوقع من مؤسسات التعليم والتدريب تقييم مخرجات تعلم واسعة تشمل مخرجات وسمات إنسانية وأخلاقية، بالإضافة إلى المعرفة والمهارات التخصصية التي يُتَوَقَّعُ من المتعلمين تحصيلها من خلال عملية التعليم والتعلم، وأخيرًا تستعرض خلاصة التقرير الفرص والتحديات التي تواجه العملية التعليمية في المملكة من خلال نتائج التقييمات الأولية التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب لتقييم ممارسات التعليم عن بعد.

1. التعليم لمواطن محلي برؤية عالمية

في ظل الترابط المتزايد ما بين الدول المختلفة، وتقلص مفهوم الحدود الجغرافية، وسهولة انتقال اليد العاملة عبر القارات والدول، والتوجه المتزايد نحو توحيد القيم العالمية للعمل والمجتمع، يزدادُ التركيزُ على رؤى الدول وتفسيراتها لمهارات القرن الواحد والعشرين المطلوبة، مع ضرورة الموازنة بين الهُوِيَّتَيْن؛ الوطنية والعالمية، حيث إنَّ التخطيط للتعليم وإصلاحاته، وتنفيذ ذلك كله يواجه تحديات مختلفةً بشأن إيجاد التوازن بين المحافظة على الهُوِيَّة الوطنية، والانفتاح على النظم الأخرى بقيمها ومبادئها.

ومن أمثلة تأثيرات العولمة المباشرة على التعليم والتدريب، مدى استجابة النظم التعليمية والتدريبية حول العالم للأزمات، ولعل آخرها تبعات "جائحة كورونا"، ففي حين أنَّ الدول قد اتخذت القرارات والإجراءات الأنسب لواقعها، إلا أنَّ الجميع قد تعلم واستفاد كثيرًا من استجابة الآخر، وقد صَحُبَ ذلك تغيُّراتٌ كبيرةٌ كان أبرزَها التحولُ الواضحُ في النظر إلى التعليم عن بعد؛ سياسةً وممارسة. وعليه، بدأت تتضح – بصورة أكبر – ضرورة الوقوف على مدى تمكن المتعلمين من مهاراتٍ متعددة كالنقد، والتحليل، والتمكن اللغوي من أكثر من لغة. كما أن تمكينهم من هذه المهارات يجعلهم قادرين على تحمل مسئولياتهم تجاه تعلمهم من خلال تفعيلهم التكنولوجيا كمنصات التعليم، وأدواته التكنولوجية الدولية المختلفة والعابرة للحدود الجغرافية، مثل: (Microsoft Teams)، و (Zoom)، و (Google classrooms)، وكذلك القنوات التلفزيونية، وقناة اليوتيوب (YouTube)، واستخلاص المطلوب منها؛ بتنافسية وبالمحافظة على الهويتين الوطنية والعالمية.

كما أنَّ التقدم التكنولوجي قد ألقى بظلاله – بصورة كبيرة – على التعليم، واتَّخذَ أبعادًا واسعة في تشكيل شخصية المتعلم وصَقْل قيمه، ورفع مستوى العدالة في التعليم، ولعل التوجهات العالمية الساعية إلى لفت النظر إلى أهمية توفير الموارد المفتوحة، بحيث يمكن للمتعلم الولوجُ إلى منصات التعلم المختلفة؛ بغية التعلم وتطوير الذات؛ الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في تقليص الفجوة العالمية بين الأمم، ويوفر الخدمات التعليمية المختلفة لغير المتمكنين من الحصول عليها لأي سبب كان كالفقر، أو التحديات الجغرافية، أو غيرها. وقد كان "لجائحة كورونا" دورًا بارزًا في توسيع الفضاء المتاح للتعلم وللمتعلمين من خلال مجانية العديد من الخدمات التعليمية والتدريبية المقدمة من قبل جهات عريقة من هيئات أو مؤسسات ذات علاقة بالتعليم والتدريب، مُتيحين بذلك فرصًا أكبر للتغير والتطور، رغبة في التكيف بيسر مع الأوضاع الاستثنائية غير المتوقعة التي أدت إلى غياب المشهد التعليمي المعتاد.

وفي مثال آخر على تأثير العولمة على التعليم؛ اكتسبت نواتج التعليم، وجداول التصنيف، والاختبارات العالمية كـ (TIMSS and PIRLS) مكانة كبيرة أثناء مراحل التقييم الأولية؛ لتبرير الحاجة إلى التغيير، أو لدعم المبادرات المقترحة للتطوير التربوي حول العالم، وصارت تؤدي دورًا بارزًا في قياس المنافسة، وتحقيق النجاح على المستوى العالمي، وبوصفها مؤشرات قياس أداء داخلية للحكم على نجاح النظم من تعثرها.

وتحرص مملكة البحرين على تطوير ممارساتها بصورة مستمرة عن طريق النقد الذاتي للممارسات بصورة بناءة، وفي حالة استعارة المملكة للممارسات الدولية، فإن ذلك يتم بعد دراسة وتنقيح مكثفيْن؛ حرصًا منها على عدم الوقوع في خطر جلب ممارسات لا تتسق وجوانب الثقافة المختلفة للمجتمع البحريني وعاداته، وقيمه. ولم تتوقف المملكة في المجال التربوي عن إجراء المقايسات على المستوى الدولي في كافة الجوانب المرتبطة بالتعليم والتدريب؛ وذلك لضمان تقديم أفضل الخدمات للمتعلمين والمتدربين، ليصبحوا ذوي قيم محلية ورؤية ومهارات عالمية. ولعل من أبرز الأمثلة في هذا المجال، وفي ظل التغيُّرات المستمرة التي تطرأ على المجتمعَيْن: المحلي والعالمي؛ يأتي تضمين هيئة جودة التعليم والتدريب مهارات القرن الواحد والعشرين في إطار مراجعة جودة أداء المدارس اعترافًا منها بأهمية تحديد المهارات المطلوبة للمتعلم؛ بغية تكوين فردٍ قادرٍ على التعامل مع متطلبات المراحل اللاحقة لتخرجه من المدرسة؛ سواءً أكانت متعلقة بمتابعة تعليمه العالي أم الانخراط في سوق العمل المحلي، أو الإقليمي، أو العالمي، والذي يتطلب بدوره تعزيز أهمية التعلم مدى الحياة. وتركز عملية تقييم مهارات القرن الواحد والعشرين على قياس فاعلية الممارسات المدرسية التي من شأنها رفع مستوى المهارات لدى الطلبة كالتواصل، والريادة، والتفكير الناقد، وحل المشكلات، والتثقيف التكنولوجي، والتفوق اللغوي، والإبداع، والمواطنة المحلية والعالمية، كما تركز أطر المراجعة لمؤسسات التعليم والتدريب

المهني ومؤسسات التعليم العالي على دور العملية التعليمية والتدريبية في تطوير مهارات التفكير العليا والقدرة على التعلم المستقل وتقدير الحاجة للتعلم مدى الحياة، الأمر الذي يؤكده الإطار الوطني للمؤهلات، وهي جميعًا مهارات يحتاجها المتعلم؛ لمواجهة أي ظرف يطرأ بشكل مباشر أو غير مباشر على العملية التعليمية، مثل ما يحدث اليوم من تداعيات "لجائحة كورونا".

2. فضاءات التعلم الجديدة

تعتمد النظم التعليمية على العديد من الوسائل التي تسهم في تحسين عمليتي التعليم والتعلم من خلال تنمية تفكير المتعلم نفسه. وترتكز الوسائل الحديثة على التكنولوجيا التي تسهم في تزويد المتعلمين بالمعارف، والمهارات، والكفايات بطرائق غير مكلفة وسهلة الاستخدام. ومهما كانت الوسائل المتبعة في التعليم، فإنه من الضروري أنْ تمرَّ بعدة مراحل تشمل التحضير، والعرض، والمتابعة، والتقييم.

ومع تسارع وتيرة المتغيرات التي تطرأ حولنا في مجال تكنولوجيا المعلومات، لم يعد التعليم حكرًا على الطريقة التقليدية داخل المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ إذ إنَّ المعلومات تصل للمتعلم من مصادر متعددة بغض النظر عن المكان والزمان، حيث بات من الضروري الاستجابة لتلك المتغيرات، والاعتماد على أحدث وسائل التكنولوجيا في التعليم. ويعتمد استخدام التكنولوجيا في التعليم على عدة مرتكزات هي: عضو هيئة التعليم/التدريب، المحتوى التعليمي، المواد وتشمل الأجهزة: الأساليب المتبعة والبيئة التفاعلية، حيث إنه لا غنى عن دور عضو هيئة التعليم والتدريب في عملية التعليم والتدريب، التي تعتمد أيضًا على الخصال الأخلاقية لبناء شخصية المتعلم، مع ضرورة كون المعلم/المدرب ملمًا بمهارات التواصل والتعامل التربوي المناسب، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتدريب.

واستجابةً للتغيُّرات التكنولوجية السريعة، أدخلت المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين تغيُّرات في بيئة التعلم، حيث تمَّ إدخال السبورات الذكيةً في الفصول الدراسية، وأجهزة العرض التفاعلية، بالإضافة إلى أنظمة إدارة التعلم. وفي حين أتاحت تلك الأنظمة للمؤسسات فرصًا لتقديم خدمات أفضل، وبيئة تعلم افتراضية، إلا أنَّ استخدامها قد اقتصر – حتى وقت قريب – على رفع وتنزيل المواد التعليمية، وتحميل مهام وأعمال الطلبة.

إنَّ التغيير المفاجئ الذي طرأ بسبب انتشار "جائحة كورونا" أثر – بشكل كبير – على أنظمة التعليم حول العالم، حيث سعت المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين – أسوة بمثيلاتها في الدول الأخرى – إلى تبني التعلم الافتراضي؛ وذلك لضمان استمرارية العملية التعليمية.

ولعل أبرز مظاهر ذلك، قد تجلت خلال أزمة "جائحة كورونا" في تفعيل التكنولوجيا كمنصات التعليم، وأدواته التكنولوجية الدولية المختلفة، والعابرة للحدود الجغرافية، مثل: (Microsoft Teams)، و(Zoom)، و(Google classrooms)، وكذلك القنوات التلفزيونية، وقناة اليوتيوب (YouTube)، والتي فعَّلَتْها مختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين. فعلى سبيل المثال فعَّلتْ وزارة التربية والتعليم القنوات التلفزيونية، وقناة اليوتيوب (YouTube)، كإحدى الأدوات التعليمية خلال أزمة "جائحة كورونا"؛ وذلك لضمان استمرارية التعليم، ورفع نسبة وصول الطلبة للخدمات التعليمية. كما لجأت الوزارة للمركزية في التعامل مع الحصص الافتراضية للصف الثالث الإعدادي والمرحلة الثانوية وفي المواد الأساسية، ونظمت تقديمها عبر برنامج (Microsoft Teams)، في استجابة سريعة؛ تضمن عدم انقطاع الخبرة التعليمية عن الطلبة. وفي سياق مختلف، انتهجت المدارس الخاصة آلية مختلفة، حيث اعتمدت على منصات متنوعة للتعليم عن بعد، بشكل يضمن تفاعل أكبر بين الطلبة ومعلميهم. كما قام عددٌ من مؤسسات التعليم والتدريب المهني بتقديم دورات متكاملة عن بعد من خلال تفعيل المنصات الافتراضية المتوفرة لديهم بصورة أكبر، خصوصًا في التخصصات التي يمكن الاستمرار في تقديم التدريب فيها عن بعد، وكان هذا مقتصرًا في بداية الأمر على عدد محدود من المعاهد التي كانت لديها الجاهزية والمصادر لذلك النوع من التعليم والتعلم قبل الجائحة، إلا أنه وفي ظل استمرار الجائحة، زاد عدد هذه المؤسسات، بما فيها تلك التي لم تعتمد أيًا من هذه المنصات في عملها قبل الجائحة؛ متمكنةً بذلك من الانتقال السلس إلى التدريب عن بعد من خلال توفير الدعم والإرشاد المناسبيْن، وتضافر الجهود بين الجهات المختلفة. أمّا فيما يتصل بقطاع التعليم العالي، فقد فعلت مؤسسات التعليم العالي أنظمة إدارة التعلم بصورة أكبر، لضمان استمرارية التعليم. كما قامت بعمليات تدريب شاملة للهيئة التعليمية لتقديم موادهم من خلال منصات التعلم الافتراضي المتوفرة، وكذلك قامت بمراجعة بعض سياسات التقييم لتتناسب مع احتياجات المرحلة. وقد تم تنفيذ عدد محدود من التقييمات عن بعد من خلال استخدام البرمجيات الذكية التي تضمن صرامة وسلامة التقييمات.

ومع انحسار الأزمة في المستقبل، تحتاج تلك المؤسسات، وبخاصة مؤسسات قطاع التعليم العالي، إلى اعتبار التعلم الافتراضي جزءًا من التعليم في المستقبل المنظور، وإعطاء أهمية أكبر للتعلم المدمج، وعليه، ينبغي منها تطوير أطر استجابة على المدى الطويل، يتجاوز الإجراءات الآنية. على سبيل المثال، النظر

في ماهية الدورات/ المواد التي يجب إعادة تَصَوُّرها؛ لتُقَدَّم عن بعد، وأي محتوى يمكن نقله مباشرة دون خسارة كبيرة في الخبرة. وستحتاج المؤسسات إلى إعادة تصَوُّر للمحاضرات وحصص التعلم والتدريب، وإجراء تحسينات على كيفية التدريس/ التدريب عن بعد، مع إيجاد الآليات المناسبة لتقييم التحصيل، والاستفادة منه في التحسين والتطوير، مع الانتقال إلى بنية تحتية أكثر قوة، بالإضافة إلى تطوير الكفاءات والهيئات التعليمية والتدريبية، بما يتسق مع الاحتياجات اللازمة، للوصول إلى مستوى التطور المطلوب والجودة المرجوة للنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة بسلاسة ومهنية.

ولعل التعلم المدمج سيسرع من إعادة النظر في الاعتراف بأهمية التكامل بين أنماط التعليم الرسمي وغير الرسمي وغير النظامي، حيث تشكل التغيُّرات المتلاحقة في وسائل الاتصال والتقدم التكنولوجي دافعًا قويًا لتطوير أنظمة التعليم؛ لتكون أكثر مرونة، وشمولية، واستجابة خاصةً في حالات الأزمات؛ من أجل استدامة العملية التعليمية التّعلُمية. وتعدُّ أطر المؤهلات وسيلة للاعتراف بالمؤهلات المكتسبة خارج نطاق التعليم والتدريب الرسمي، وذلك بناءً على المعارف، والمهارات، والكفايات المكتسبة، والمرتبطة بمخرجات التعلم، وهذا كله يحتاج – بالتنسيق بين كافة الجهات المعنية – إلى مراجعة التشريعات والسياسات الحالية للاعتراف بأنماط التعلم المختلفة، مع إيجاد الآليات الملائمة لتقييم كلٍ منها.

3. أدوار المعلمين

يشهد العصر الذي نعيشه الآن ثورةً معلوماتية وتطورًا تكنولوجيًا في شتى المجالات والمعارف، وعادة ما تسهم الأزمات في كشف التحديات والفرص المتعددة المتاحة، ولعل جائحة كورونا كانت إحدى اللحظات التاريخية التي أعادت تسليط الضوء بقوة على فلسفة إعداد عضو هيئة التعليم/التدريب، وإعادة النظر في الأدوار المطلوبة منه؛ لمواكبة التغيُّرات الطارئة. كما دفعت الظروفُ الراهنةُ صناعَ القرار ومتخذيه إلى إعادة النظرِ في سبل دعم أعضاء الهيئة التعليمية والتدريبية؛ لتمكينهم من مواجهة التغيُّرات، واكتساب مهارات جديدة تعينهم على القيام بالأدوار والمسئوليات المتجددة التي يفرضها تعليم العصر الرقمي؛ لكي يستطيع عضو هيئة التعليم/التدريب تقديم تعليم/تدريب نوعي متميز يتناسب مع احتياجات هذا العصر، باعتباره أحد العناصر الرئيسة في العملية التعليمية التّعلُمية، والمرشد الإيجابي للمتعلمين في التعامل مع متغيرات التكنولوجيا الحديثة، والمراقب والمقيم الفعال لسير العملية التعليمية من خلال تلك التقنيات الحديثة.

فعلى سبيل المثال، تركز الدول المتقدمة على تمكين الهيئة التعليمية والتدريبية من مهارات القرن الواحد والعشرين المطلوبة، وعلى تطوير القيم بما يشمل تأصيل ضرورة التركيز على المتعلم، وكيفية تلبية احتياجاته، والالتزام بتنمية قدراته الكامنة، والإيمان المطلق بأن كل متعلم قادر على التعلم. كما تركز أيضًا على المهارات المطلوبة من عضو هيئة التعليم/التدريب، ومنها: مهارات إدارة الذات والمتعلمين، والتطوير الذاتي عن طريق نقد الممارسات التأملية، والتمكن التكنولوجي وغيرها. كما يتم متابعة المعلومات التي يحوزها المعلم خاصة المرتبطة بالمتعلم والمجتمع، وأصول التدريس وإستراتيجياته، وكذلك تمكُّنه من المادة العلمية. وقد شهدت المرحلة الحالية عملًا دؤوبًا من جميع الجهات ذات العلاقة في تطوير قدرات الهيئة التعليمية والتدريبية؛ لكي يتمكنوا من تلبية متطلبات المرحلة الحالية، وما زالت هناك حاجة للعمل بصورة أكبر لتمكين عدد أكبر من أعضاء الهيئة التعليمية والتدريبية من الاستفادة من التكنولوجيا المتوفرة بشكل يضمن توافر تجربة تعليمية فعالة للمتعلم.

وفي ظل هذه التطورات السريعة والمتلاحقة للتكنولوجيا في العصر الرقمي، كان لابد أن تتغير أدوار الهيئة التعليمية والتدريبية التقليدية التي كانت تركز على التلقين، وتعدُّه المصدر الرئيس للمعلومات، إلى أدوار جديدة تتناسب مع تغيُّرات العصر الرقمي. فجودة التعليم والتدريب مرهونة بأداء المعلم/المدرب الذي يُعدُّ أحد العوامل المهمة لنجاح العملية التعليمية، والركيزة الفعَّالة التي يُساعدُ فيها المتعلمَ على التعلم المستمر، والتفوق في دراسته، حتى يستطيع تقديمَ تعليم نوعي متميز. فلم يعد المعلمُ/المدربُ مصدرَ المعرفة الوحيد، حيث تعددت المعارف، وتنوعت طرائق الوصول إليها، وأصبح دور الهيئة التعليمية والتدريبية وسيطًا ومُسهّلًا بين المتعلمين ومصادر المعرفة، وموجهًا ومرشدًا أكثر منه مَلَقّنًا لهم، ومصدرًا وحيدًا للمعرفة.

وفي عصر المعرفة الرقمي، ظهرت مؤسسات التعليم والتدريب الإلكترونية، والصفوف الافتراضية، والتعليم عن بعد، والتي تعتمد على توظيف التقنيات الحديثة في العملية التعليمية. وبظهورها، تَحتَّم على الهيئة التعليمية والتدريبية أن تُواكبَ هذا التطور، من خلال امتلاكها مهارات تُمكنها من التعامل والتفاعل مع هذه الأساليب والتقنيات الحديثة التي أنتجتها المعرفة، وتم توظيفها في العملية التعليمية والتدريبية. ولعل من أهم المهارات التي ينبغي أن يمتلكها أعضاء الهيئة التعليمية والتدريبية في القرن الحادي والعشرين هي القدرةُ على نقد الممارسات وتطويرها من خلال النقد التأملي، حيث تعتمد النظرة الحديثة على أن تطوير المعلم/المدرب المهني يبدأ منه نفسه، وأنَّ تحديد

احتياجاته التطويرية لا بد وأن ينبعَ من ذاته هو. وكذلك قدرة نجاح المعلم/المدرب على تعليم طلبته، لا بد وأنْ تبدأ من إيمانه المطلق بحقهم في التعلم وقدرتهم عليه؛ الأمر الذي سيركز كافة ممارساته - كمعلم/مدرب – على دعم الطلبة على تحقيق الإنجاز المطلوب منهم، والتركيز على أن المتعلم هو محور العملية التعليمية والتدريبية، وأن المعلم/المدرب هو ميسّر لها، مع تنمية مهارات التفكير العليا لدى المتعلمين وتحدي قدراتهم، وربط تعلمهم بالحياة بشكل أكبر.

ومن أبرز المهارات التي تحتاجها الهيئة التعليمية والتدريبية في العصر الراهن هي مهارات التمكن التكنولوجي، مع تغيير في النظرة إليها؛ لتكون مهارة أساسية تدخل في كافة جوانب العملية التعليمية وليست فقط كمهارة ثانوية مساعدة. فعلى المعلم/المدرب اليوم الاختيار ما بين كم هائل من المعلومات المتوفرة من المصادر والموارد الإلكترونية ليختار الأفضل فيها، كما عليه أن يرفع من مستوى جاذبية مواده التعليمية مستخدمًا التكنولوجيا المناسبة لمتعلمي الجيل الحالي، إضافة إلى التفكير في عمليات التقويم، والتصويب، وإعطاء التغذية الراجعة بصورٍ إلكترونية متعددة ومتنوعة ترفع من مستوى الإنجاز.

وقد أظهرت تجربة تقييم ممارسات التعليم عن بعد التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب لمؤسسات التعليم والتدريب تباينًا في تفعيل المهارات التكنولوجية لدى أعضاء الهيئة التعليمية والتدريبية، ففي حين تميز العديد منهم في تفعيل الإستراتيجيات التعليمية عبر الأدوات التكنولوجية المتخلفة، واجهت فئة منهم تحدياتٍ جمةً في الوصول للمستوى المطلوب. ويُعزَى ذلك إلى ضيق الوقت المتاح للتدريب، وإعادة التدريب نفسه، حيث إنّ الفترة الزمنية بين التحول من الصورة التقليدية إلى الاعتماد الكلي على تكنولوجيا التعليم عن بعد كانت قصيرة جدًا، ومستوى المتطلبات فاق – في بعض الأحيان – مستوى القدرات المتاحة.

وعليه، لا يخفى على صناع ومتخذي القرار في التعليم والتدريب أنَّ تطوير عملية إعداد الهيئة التعليمية والتدريبية لابد وأن يبدأ من مراحل إعدادهم لممارسة التدريس/التدريب أولًا، حيث لابد من مراجعة المواد التعليمية، والمهارات، والكفايات المطلوبة من أعضاء الهيئة التعليمية والتدريبية أثناء فترة إعدادهم؛ لتتناسب ومتطلبات مؤسسات التعليم والتدريب في القرن الواحد والعشرين.

4. تقييم مخرجات تعلم واسعة

إنَّ تحديد وتقييم "مخرجات التعلم" من الأمور الأساسية والمهمة التي يرتكز عليها ضمان جودة العملية التعليمية والتدريبية بأكملها. وتُعبر مخرجات التعلم عن مستوى المعرفة، والمهارات، والسمات التي يجب أن يكتسبها المتعلم / المتدرب من خلال التحاقه بالمؤسسات التعليمية والتدريبية، التي تُصمم برامجها التعليمية والتدريبية استنادًا إلى تلك المخرجات.

ويتم الاستعانة – في تحديد مخرجات التعلم – بمعايير قياسية ونقاط مرجعية خارجية، تساعد على مقارنة البرامج التعليمية والتدريبية بمثيلاتها؛ مما يسهل عملية معادلة الساعات المعتمدة للبرامج المتشابهة، والاعتراف بخبرة التعلم المسبق، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تهتم الأطر الوطنية والإقليمية للمؤهلات بتصميم وصياغة مخرجات التعلم أيضًا؛ إذ يكفل ذلك تيسير عملية انتقال المتعلمين والعمالة بين الدول المختلفة، ويرسخ مبدأ التعلم مدى الحياة بكافة أنواعه: الرسمي، وغير الرسمي، وغير النظامي. كذلك تهدف أطر المؤهلات الوطنية – من خلال التحقق من جودة مخرجات التعلم بصفة خاصة – إلى ضمان ملاءمة المؤهلات الوطنية للاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية، ومواكبة تلك المخرجات للتغيرات السريعة والمتلاحقة في سوق العمل، والتي يشهدها العالم حاليًا في ظل الثورة الصناعية الرابعة، والمرتبطة بإحلال الآلات في الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية أو أيدي عاملة، حيث تعتمد الثورة الصناعية الرابعة على عدة مرتكزات منها: الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، ومعالجة البيانات الضخمة (Big Data)، وأمن المعلومات، والمدن الذكية، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي؛ الأمر الذي يتطلب تزويد المتعلم والمتدرب بالمهارات التخصصية العالية، والمطلوبة في الوظائف الحالية والمستحدثة مستقبلا؛ وذلك من خلال التطوير المستمر لمخرجات التعلم ومراجعتها بانتظام.

وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أهمية تعزيز التدريب التقني والقضاء على الأمية الرقمية، وعلى ضرورة تنمية المهارات الأساسية في العلوم، والتكنولوجيا، والرياضيات، هذا بالإضافة إلى السمات الإنسانية والأخلاقية والتي تتضمن الأمانة والإخلاص في العمل، وتحمل المسئولية، والتعلم الذاتي، والعمل بروح الفريق الواحد.

وبناء على ما تقدم، يتعين على كافة مؤسسات التعليم والتدريب من ناحية أن تطور من مخرجات التعلم لديها؛ لتشمل المعرفة، والمهارات التخصصية والتقنية إلى جانب السمات الإنسانية والأخلاقية الواسعة؛ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. ومن ناحية أخرى، أن تطبق الآليات المناسبة؛ للتأكد من أنّ المتعلم/ المتدرب قادرٌ على "التمثيل الإدراكي للأفكار"، و"تأدية المهام الإدراكية، أو المهام التي تتعلق بالتواصل وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات والمهارات العددية"، وكذلك قدرته على "استخدام المعرفة، والمهارات، والقدرات الاجتماعية والشخصية أثناء الدراسة، أو العمل، وفي التطوّر الشخصي والمهني"، وهي القدرات التي تم حصرها في المحددات الوصفية للإطار الوطني للمستويات المختلفة للمؤهلات في مملكة البحرين، والتي تتدرج في درجة الصعوبة والتعقيد عبر المراحل الدراسية المختلفة.

وبصفة عامة لاتزال النظم التعليمية المختلفة تعتمد بشكل أساسي على الاختبارات التجميعية التي تقيس مدى إلمام المتعلم بالمحتوى النظري، وقدرته على الفهم والتحليل في نهاية مرحلة التعليم الثانوي، تمهيدًا للالتحاق بمراحل التعليم الأعلى. كما أنها تسعى للاستفادة من نتائج بعض هذه الاختبارات لوضع خطط للتطوير؛ بما تساعد على تحسين أدائها في إعداد المتعلمين للمراحل التعليمية الأخرى وسوق العمل. وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم الآن مع انتشار وباء فيروس كورونا (COVID 19)، كانت مملكة البحرين في طليعة الدول التي علقت الدراسة التقليدية في كافة مؤسسات التعليم والتدريب، حفاظًا على الأرواح، وللحد من انتشار وتفشي المرض. وترتب على ذلك إلغاء الاختبارات الوطنية لمملكة البحرين، والتي تقيس مهارات اللغة العربية واللغة الإنجليزية وحل المشكلات. وعلى المستوى الإقليمي، فقد قامت عدة دول مثل دولة الإمارات العربية بتعليق اختباراتها القياسية. وتم أيضًا إلغاء الامتحانات الدولية المقررة في شهري مايو ويونيو في جميع الدول، بما في ذلك امتحانات البكالوريا الدولية، وامتحانات كمبردج للشهادة الثانوية العامة IGCSE، والمستوى O، وامتحانات كمبردج الدولية للمستوى AS، والمستوى A، واختبارات SAT العامة والتخصصية؛ الأمر الذي يتطلب تغيير الأساليب المستخدمة للتقييم؛ للتعامل مع الأزمة الوبائية التي يشهدها العالم الآن، والتي قد تستمر لفترة زمنية طويلة، وإعادة النظر في ما يتم تقييمه، وفي كيفية تقييمه.

وبالنسبة لمؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، فقد تم تزويدها بعدد من الإرشادات المتعلقة بتقييم مخرجات التعلم من خلال أساليب التقييم التكوينية التي تتناسب مع متطلبات التعلم عن بعد، والتي يتعين أنْ تُرْصَدَ لها النسبةُ الأعلى من العلامات، في حين تُرْصَدُ النسبةُ الأقلُّ للاختبارات التجميعية. وبصفة عامة، تساعد أساليب التقييم التكوينية على قياس العديد من مخرجات التعلم المطلوبة بفاعلية. وقد قامت أيضًا بعض مؤسسات التعليم والتدريب بتطوير عدد من الإرشادات والإجراءات الداخلية؛ لضمان سير العملية التعليمية بالمستوى المعتاد نفسه من الكفاءة والجودة. ويتوقف النجاح في ذلك على عدة عوامل، منها: جودة الربط بين مخرجات التعلم وطرائق التدريس، وأساليب التقييم، والتي يمكن من خلالها التحقق من اكتساب المتعلم أو المتدرب للمخرجات المطلوبة. ومن جانبها تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب حاليًا بتقييم كيفية تعامل مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين مع الوضع الحالي؛ للوقوف على أهم الإيجابيات والتحديات التي واجهتها، وللتعرف على الإجراءات التي اتبعتها تلك المؤسسات؛ وذلك للاستفادة من أفضل الممارسات في رفع جودة أداء وخدمات منظومة التعليم والتدريب داخل مملكة البحرين.

5. الخلاصة

بينت جائحة كورونا مدى ترابط العالم وتأثره بالتغييرات التي تطرأ عليه في جميع مشارب الحياة، بما في ذلك التعليم والتدريب. وإذا كان التعليمُ المحركَ الرئيسَ للتغيير في المجتمعات، فقد ظهر بجلاء أيضًا مدى تأثره بالتغييرات التي تطرأ على المجتمعات، خاصةً المفاجئة والطارئة منها. كما تبين، وبشكل واضح، دور التكنولوجيا في التغلب على المعوقات المكانية، والتفكير في حلول تتخطى المكان والزمان معًا، والاستفادة من كل ما هو متوفر عالميًا لإيجاد حلول محلية.

وقد واجهت مملكة البحرين جائحة كورونا (COVID–19) بمنهجية متكاملة من القرارات والإجراءات التي غطت كافة جوانب الحياة، بما في ذلك عمليات التعليم والتعلم والتدريب، حيث قامت كافة الجهات المعنية بالمنظومة التعليمية كهيئة جودة التعليم والتدريب، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومؤسسات التعليم والتدريب المختلفة؛ الحكومية منا والخاصة باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوجيهات، وبشكل يضمن عدم انقطاع تقديم الخبرة التعليمية للمتعلمين والمتدربين على السواء.

كما سعت المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين – أسوة بمثيلاتها في الدول الأخرى – إلى تبني التعلم الافتراضي؛ وذلك لضمان استمرارية العملية التعليمية. وقد تبين من خلال التقييمات الأولية التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب لتقييم ممارسات التعليم عن بعد التي نفذتها مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة مجموعة من الفرص والتحديات التي لابد من الوقوف عليها، والاستفادة منها في التحسين المستمر الذي تنشده المملكة. ويمكن تلخيص بعضٍ من هذه الفرص فيما يلي:

- وجود بنية تحتية مناسبة وقوى بشرية فاعلة، قادرة على التعلم والتكيف بشكل سريع.
- تميز عدد من أعضاء الهيئة التعليمية والتدريبية في تفعيل الإستراتيجيات التعليمية عبر الأدوات التكنولوجية المتخلفة.

- تفعيل التكنولوجيا كمنصات التعليم وأدواته التكنولوجية الدولية المختلفة، والعابرة للحدود الجغرافية، مثل: (Microsoft Teams)، و(Zoom)، و (Google classrooms)، وكذلك القنوات التلفزيونية، وقناة اليوتيوب (YouTube)، بصورة سريعة من قبل مختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين.

- اعتماد بعض مؤسسات التعليم والتدريب على منصات متنوعة للتعليم عن بعد، بشكل يضمن تفاعلاً أكبر من المتعلمين.

- نجاح بعض مؤسسات التعليم والتدريب في الانتقال السلس إلى التدريب عن بعد، على الرغم من كونها لم تعتمد أيًا من هذه المنصات في عملها قبل الجائحة.

أما عن أهم التحديات، فيمكن اختصارها في التالي:

- الحاجة لتعزيز اكتساب المتعلمين مهارات القرن الواحد والعشرين؛ بغية الوصول إلى فردٍ قادرٍ على التعامل مع متطلبات الحياة وتغييراتها المختلفة.

- حصر المتعلمين الذين لا تتوفر لديهم البنية التحتية المطلوبة، والعمل على معالجة ذلك.

- الحاجة إلى مراقبة طلبة المراحل الدراسية الأساسية ومتابعتهم عند استخدام منصات التعلم الإلكترونية؛ وذلك لصغر سنهم.

- تباين المهارات التكنولوجية لدى المعلمين، حيث واجهت فئة منهم تحديات جمة في الوصول للمستوى المطلوب.

- تباين توافر المادة العلمية المناسبة للتعلم عن بعد.

- عدم مناسبة الاعتماد على التعلم عن بعد بصورة كاملة في بعض التخصصات العملية والبرامج التدريبية.

وختامًا، فإنَّ ما شهدته مملكة البحرين من جهود في الاستجابة لتداعيات جائحة كورونا من خلال اعتماد التعليم عن بعد، والتجاوب المجتمعي السريع والفاعل للتكيف مع الأوضاع المستجدة في ظل الجائحة، ما هو إلا بيان على أهمية التحرك السياسي والمجتمعي السريع للدول في التجاوب مع المستجدات، وأهمية الاستفادة من تلك التجربة في إعداد الأجيال القادمة، واتخاذ ما يلزم لتهيئة البيئات المناسبة للتعليم عبر أنماطه المختلفة، والاعتراف بها. وبما أنَّ مفهوم "التعليم" اليوم تغير عن مفهوم الأمس، فقد أصبح التعليم، في هذا العالم المتغير، يواجه الكثير من التحديات وتلوح أمامه الفرص، الأمر الذي يتطلب مجتمعًا واعيًا للاستفادة منه، ونقله بنجاح إلى القرن الواحد والعشرين، وما بعده.

إنجازات الهيئة

"الجودة" تفوز بالمركز الأول في الدورة السادسة لجائزة تقدم المرأة البحرينية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة

أعربت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب الدكتورة جواهر شاهين المضحكي عن عظيم فخرها واعتزازها بفوز الهيئة بالمركز الأول لجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، حفظهما الله ورعاهما، لتقدم المرأة البحرينية في دورتها السادسة عن مؤسسات القطاع العام بتاريخ 5 فبراير 2020، متقدمة بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى سموّها على اختيار الهيئة ضمن أكثر الجهات الرسمية قدرةً على تمكين، ومشاركة، وتقدم المرأة البحرينية.

وبهذه المناسبة، قالت الرئيس التنفيذي: "بفضلٍ مِنَ اللهِ تعالى، وكرمه تتوالى الإنجازاتُ على الهيئة، لتضيفَ إلى رصيدها الوطني قدرًا كبيرًا من المهام والأهداف التي تمكنتْ مِنْ تحقيقِها خلالَ الفترةِ الماضية، حيثُ حققتِ الفوزَ بجائزةِ التَّميُّزِ في الملتقى الحكومي 2019، عنْ فئةِ التَّميُّزِ في التواصلِ مع العملاءِ للمرةِ الثانيةِ على التوالي، كما حصلتِ الهيئةُ على شهادةِ الاعتماديةِ في برنامجِ (ثقة) عنْ مستوى (المتقدم) لأمنِ المعلوماتِ، والفوزِ ضمنَ أفضلِ خمسِ مؤسساتٍ لتقليصِ الفجوةِ بينَ الجنسينِ في التقريرِ الوطنيِّ الأولِ المسئولِ عنْ قياسِ "مؤشرِ البحرين" في التوازنِ بينَ الجنسينِ في القطاعِ العامِ، الصَّادرِ عنِ المجلسِ الأعلى للمرأةِ، والمعتمدِ منْ قِبَلِ مجلسِ الوزراءِ الموقرِ.

هذا، وأكدت الدكتورة جواهر المضحكي على أنَّ جميعَ هذه المكتسباتِ والإنجازاتِ قد تحققتْ للهيئةِ ولغيرها من المؤسساتِ الوطنيةِ؛ نتيجةً للتوجيهاتِ السامية من قِبَلِ القيادةِ الموقرةِ، ودعمِ صاحبةِ السمو الملكي الأميرةِ سبيكةَ بنتِ إبراهيمَ آل خليفةَ؛ التي لها الفضلُ -بعدَ اللهِ تعالى- في خلقِ هذه البيئةِ التنافسيةِ بين الهيئاتِ والمؤسساتِ والوزاراتِ الحكوميةِ والخاصةِ، لإرساءِ حقوقِ المرأةِ البحرينيةِ، للمضيِ قُدُمًا في بذلِ الجهدِ والعطاءِ؛ لتحقيقِ المزيدِ من المكتسباتِ والإنجازاتِ الوطنيةِ المساندةِ لها في عملِها وتبوُّئِها المراكزَ والمناصبَ العليا، مشددةً على أن فوزَ الهيئةِ بهذه الجائزةِ يؤكدُ تنفيذَها وتطبيقَها كافةَ أهدافِ الخطةِ الوطنيةِ للنهوضِ بالمرأةِ البحرينيةِ بالشراكةِ مع المجلسِ الأعلى للمرأةِ.

كما هنأت الدكتورة المضحكي كافةَ منتسبي الهيئةِ، بالنجاحاتِ المتواصلةِ التي تحققتْ عبرَ مسيرةٍ من العطاءِ والإخلاصِ في خدمةِ وطننا العزيزِ، مشيدةً بجهودِ منتسباتِ الهيئةِ، وسعيهن المتواصلِ للارتقاءِ والنهوضِ بالمسيرةِ التعليميةِ والتدريبيةِ في مملكةِ البحرينِ وتجويدِ الأداءِ المؤسسيِ والتعليميِ؛ لتحقيقِ كافةِ الأهدافِ لتقدمِ المرأةِ البحرينيةِ، متمنيةً للجميعِ كلَ التوفيقِ والسدادِ في خدمةِ مملكتنا الغاليةِ، وتعزيزِ مكانتها، وإعلاءِ شأنها في جميعِ المجالاتِ والميادينِ.

جائزة "التميز في التواصل مع العملاء" في الملتقى الحكومي 2019

هيئة جودة التعليم والتدريب تحصل على جائزة التميز عن التواصل مع العملاء للعام الثاني على التوالي

أكّدت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب، أنّ الرعاية، والاهتمام، والعناية، والتوجيه التي يوليها عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، للمملكة ومن يعيش على أرضها من مواطنين ومقيمين ووافدين، كانت ولاتزال مصدر الأمن والأمان للجميع.

كما تقدمت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب بعظيم امتنانها وتقديرها للحكومة الموقرة وعلى رأسها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس الوزراء الموقر، على العناية الكريمة والمتابعة الحقيقية التي تحظى بها الجهات، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، وتقدير سموه لجميع الجهود المبذولة من موظفي الدولة للارتقاء بعمل وزارات المملكة ومؤسساتها المختلفة، والذي ينعكس جليًا في الملتقيات الحكومية التي تقام سنويًا، وتعكس مدى هذا الحرص وهذه العناية، مشيدة بمناقب الغائب الحاضر، سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الراحل رحمه الله وأجزل له العطاء، والذي كان لتوجيهاته السديدة أبلغ الأثر في نهضة وطننا على كل المستويات والمحافل الدولية.

وقالت الدكتورة المضحكي: "إنّ الحصول على جائزة التميز للعام الثاني على التوالي في الملتقى الحكومي يعكس اهتمام الحكومة في تحقيق التواصل والتفاعل مع شكاوى وملاحظات المواطنين، وتلبية احتياجاتهم التي تعد من أولويات عمل الحكومة"، إضافة إلى "الحرص الذي توليه الهيئة في تنفيذ توجيهات الحكومة في الرد على تساؤلات المواطنين، وحل كل الشكاوى التي ترد إليها من أولياء الأمور والطلبة؛ تحقيقًا لأهداف برنامج الحكومة ورؤية البحرين الاقتصادية 2030، في تطوير جودة الخدمات والأداء العام".

كما ثمّنت الرئيس التنفيذي تكريم الهيئة في 6 أكتوبر 2019 للعام الثاني على التوالي، لحصولها على جائزة التميز في الملتقى الحكومي 2019، عن فئة "التميز في التواصل مع العملاء"، مؤكدة اعتزازها وفخرها، وفخر جميع منتسبي الهيئة بهذه الجائزة، كون الهيئة من بين أفضل الجهات الحكومية تفاعلاً في النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل"، متقدمة في الوقت ذاته بالتهنئة إلى سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، وإلى وزير شؤون الشباب والرياضة رئيس مجلس إدارة الهيئة سعادة السيد أيمن بن توفيق المؤيد، وإلى جميع منتسبي الهيئة، لما تحقّق من إنجاز في هذا المجال.

المنتديات وبناء القدرات

إدارتا مراجعة أداء المدارس الحكومية ومراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال

أولاً: المنتدى

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب بشراكة إستراتيجية مع صندوق العمل "تمكين" المنتدى السادس لإدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية ومراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال تحت عنوان: "تعزيز ممارسات الجودة من خلال البحوث الإجرائية في مجال العمل المدرسي"، وذلك يوم الخميس الموافق 30 يناير 2020.

استهدف هذا المنتدى المعلمين، والقيادات الوسطى، والعليا في المدارس الحكومية والخاصة، كما وفر فرصة للتحاور مع المجتمع بصورة عامة، والمعنيين في وزارة التربية والتعليم، ومجتمع المدارس الحكومية والخاصة، من خلال ما تناوله من محاور متعددة منها: تحسين الواقع المدرسي في مملكة البحرين من خلال البحث الإجرائي، وتعزيز الشراكة المهنية بين المعنيين بتجويد الأداء المدرسي، والوقوف على آليات تطبيق البحوث الإجرائية في الميدان التربوي ومحفزاتها والتحديات التي تواجه تطبيقها، من خلال تقديم المتحدث الرئيس ورقة العمل الرئيسة، وورشة عمل بعنوان: "آليات البحث الإجرائي وتطبيقاته"، تم التركيز فيها وبشكل رئيس على تدريب المشاركين على توظيف آليات البحث الإجرائي على بعض مجالات أعمالهم، كما اشتمل المنتدى كذلك على جلسة نقاشية تم خلالها استضافة مجموعة من منتسبي المدارس الحكومية والخاصة في مملكة البحرين؛ لاستعراض تجاربهم الناجحة وتطبيقاتهم من البحوث الإجرائية؛ بهدف رفع وعي المشاركين بدور البحوث الإجرائية في تطوير جودة الأداء وتحسينه، والتأمل في الممارسات التربوية القائمة.

شارك في المنتدى ما يزيد على 100 متخصص تربوي من مختلف مؤسسات قطاع التعليم من القيادات العليا والمتوسطة في المدارس الحكومية والخاصة، ومستشارين تربويين وخبراء تحسين أداء المدارس، وخبراء ضمان جودة التعليم، وباحثين وممارسين في مجال البحث الإجرائي؛ وذلك لتبادل الخبرات، والحصول على التغذية الراجعة من شرائح قطاعات التعليم المختلفة.

وجاءت موضوعات ومحاور المنتدى كالآتي:

- تعزيز الجودة من خلال البحث الإجرائي.
- الوقوف على آليات تطبيق البحوث الإجرائية في الميدان التربوي.
- استعراض تجارب ناجحة لتطبيقات البحوث الإجرائية في بعض المدارس الحكومية والخاصة في مملكة البحرين.

التوصيات:

خلص المنتدى إلى التوصيات التالية:

- رفع مستوى الوعي والدافعية لدى المعلم، بترسيخ مفهوم التغيير المبني على الدليل؛ لتطوير أدوار المعلم بوصفه مؤسِّسًا لمنهجية التفكير الاستقصائي المنظم، ومُنْتِجًا للمعرفة.
- تبني القيادات المدرسية؛ لاحتضان ثقافة البحث الإجرائي، وتوفير المناخ المدرسي التنظيمي المحفز لإجراء البحوث.
- تشجيع إنشاء فرق داخلية في المدارس تُعْنَى بالبحوث الإجرائية، وتوسعة شريحة الفئات المنفذة لهذه البحوث؛ لتشمل كافة شرائح المجتمع المدرسي.
- متابعة تضمين برامج إعداد المعلمين، وتدريبهم على مهارات البحث الإجرائي، والتركيز عليها ضمن المساقات الجامعية.
- تبني إصدار مجلة محكمة تضم الأبحاث الإجرائية للمعلمين؛ لنشر الممارسات الناجحة والتعلم منها، مع تقديم التحفيز المناسب للمشاركين.
- تطوير الإجراءات لاحتساب إنتاجات البحوث الإجرائية ضمن ساعات التمهن للمعلمين.
- استثمار نتائج مختلف البحوث الإجرائية - الفردية والتعاونية – في استقصاء مشكلات المدارس، والاعتماد عليها في وضع الحلول المناسبة لها والخطط العلاجية.

ثانيًا: ورش العمل وبناء القدرات

في إطار الجهود المبذولة للارتقاء بجودة الأداء، وبناء القدرات، قدمت كل من إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، وإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض

الأطفال، حزمة واسعة من الأنشطة والبرامج التدريبية لمنتسبيهما، فعلى الصعيد الداخلي تم تنفيذ سلسلة من الفعاليات التدريبية المكثفة لاختصاصيي مراجعات الأداء، والمراجعين الخارجيين، تمثلت في (22) فعالية تدريبية، تنوعت ما بين ورش العمل، والمحاضرات، والجلسات النقاشية، والتدريبات العملية الميدانية. وقد فعّلت الإدارتان التدريب عن بعد عبر منصات التعلم المفتوحة كـ (Microsoft Teams)، في تنفيذ الدورات الإلكترونية، والجلسات النقاشية والتدريبية لفرق العمل، خاصة في الفترة التي تزامنت مع قرار "العمل من المنزل" كجزء من الجهود الوطنية لاحتواء، ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID–19).

كما تواصلت جهود بناء القدرات من الإدارتين من خلال إيفاد الموظفين لبرنامجي "بناء" و "تكوين" المقدمان من معهد الإدارة العامة (بيبا)، فضلا عن المشاركة بالحضور في بعض المؤتمرات الدولية كمؤتمر "Australian Inter-national Education Conference (AIEC)" الذي عقد في شهر أكتوبر 2019 في بيرث بأستراليا، فضلًا عن المشاركة في فعاليات منتدى التعليم في القطب الشمالي 2020، في مدينة أولو الفنلندية، والذي انعقد في الفترة من 18 ولغاية 20 من فبراير 2020.

وعلى الصعيد الخارجي، فقد شاركت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية في بناء القدرات الوطنية للمدارس الحكومية، حيث قام أعضاء من الإدارة بالتعريف بأدوار الهيئة ومعايير وعمليات ضمان الجودة من خلال المشاركة في البرنامج التدريبي الوزاري "مكاسب"، كما تمت المشاركة كذلك في الورشتين التدريبيتين اللتين نظمتهما وزارة التربية والتعليم، لتدريب المدارس على ملء استمارة التقييم الذاتي، في حين نظمت إدارة مراجعة المدارس الخاصة ورياض الأطفال ورشة مماثلة للمدارس الخاصة، إضافة إلى إقامة (3) ورش تدريبية حول الاستعداد لزيارات المتابعة لكل من المدارس الحكومية والخاصة. كما شارك مدير إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية في تقديم ندوة حول أسباب تميز النظام التعليمي الفنلندي وقوفًا على نقاط قوته، والتحديات التي تواجهه، والتطلعات المستقبلية، مع التركيز على أبرز التغيرات التي يمر بها النظام التعليمي في ظل آخر التوجهات الإصلاحية التي مر وما زال يمر بها.

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

واصلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بناء القدرات الداخلية لموظفيها من خلال عقد الورش، والجلسات، والاجتماعات المهنية لرفع جهوزية المراجعين فيما يتصل بأدوارهم المختلفة في المراجعات، ونقل الخبرات والممارسات الجيدة بينهم. وقد فعّلت الإدارتان التدريب عن بعد عبر منصات التعلم المفتوحة كـ (Microsoft Teams)، كما قامت الإدارة بتنفيذ الجلسات النقاشية والورش التدريبية لفرق العمل، استعدادًا لتقييم ممارسات التعلم عن بعد، خاصة في الفترة التي تزامنت مع قرار "العمل من المنزل" كجزء من الجهود الوطنية لاحتواء، ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID–19).

واستمرت الإدارة في بناء قدرات مؤسسات التعليم والتدريب المهني، فيما يتصل بإطار المراجعة، من خلال عقد ورشتين للتدريب على متطلبات إطار الدورة الرابعة للمراجعات والمعايير المتصلة بكل مجال من مجالات المراجعة، وآليات التقييم الذاتي والممارسات الجيدة فيها، وفي استكمال استمارات التقييم الذاتي المطلوبة للمراجعات. وقد حضر هاتين الورشتين (41) مشاركًا يمثلون (19) مؤسسة تعليم وتدريب مهني. كما حضر إحدى هاتين الورشتين (4) ممثلين من معهد الدراسات القضائية والقانونية؛ للاستفادة من والاطلاع على الممارسات الجيدة في التقييم الذاتي ومتطلبات ضمان الجودة.

وإيمانًا بدور الهيئة في نشر ثقافة الجودة على المستوى الوطني في مملكة البحرين وبناء القدرات الوطنية، قامت الإدارة بعقد ورشة لتدريب (7) مراجعين خارجيين واستشاريين على آليات مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني؛ بناءً على متطلبات الإطار الرابع للمراجعات وسياسات وإجراءات الهيئة؛ لتأهيلهم للمساهمة في المراجعات التي تقوم بها الإدارة. وقد تم في هذه الورشة استعراض ومناقشة كافة الأمور المتعلقة بدور المراجعين الخارجيين والاستشاريين في عمليات المراجعة المختلفة، قبل، وأثناء، وبعد الزيارة الميدانية للمؤسسة إلى وقت نشر التقرير. كما تمت مناقشة السياسات والإجراءات المتصلة بقواعد السلوك وسرية المعلومات.

وتأكيدًا على أهمية التبادل المعرفي بين مؤسسات الدولة المختلفة، قامت الإدارة في العام الأكاديمي 2019–2020، بتنفيذ ورشة حضرها ممثلون من مجلس النواب البحريني، حول الإطار العام لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني ومعايير ضمان الجودة المتضمنة فيه.

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

أولاً: المنتدى

تزامنًا مع احتفالات مملكة البحرين بيوم المرأة البحرينية للعام 2019، عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب المنتدى السادس لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، تحت عنوان: "دور المرأة البحرينية في التعليم العالي وعلوم المستقبل"، وذلك تنفيذًا

لتوجيهات صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، حفظها الله ورعاها، للاحتفاء بدور المرأة البحرينية في مجال التعليم العالي، واستثمار الفرص المتاحة أمامها في مسارات علوم المستقبل، وذلك يوم الخميس الموافق 28 نوفمبر 2019.

وتمهيدًا لمنتدى هيئة جودة التعليم والتدريب الذي نظمته إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، عقدت الإدارة حلقة نقاشية حول "المرأة البحرينية في التعليم العالي وعلوم المستقبل"، بحضور مجموعة من الطالبات كممثلات عن مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وذلك يوم الأربعاء الموافق 6 نوفمبر 2019.

وقد هدفت الحلقة النقاشية إلى التعرف على مرئيات الطالبات حول مدى الدعم الذي تتلقاه المرأة البحرينية في التعليم العالي في مجالات علوم المستقبل، وعن مدى استعدادهن لمسايرة المتغيرات الدولية المتسارعة فيما يتعلق بالعلوم المستقبلية، إضافةً إلى رؤيتهن فيما يتعلق بتعزيز دور المرأة في المجالات التطبيقية في مسارات علوم المستقبل. وقد تم تسجيل مقتطفات من هذه الجلسة النقاشية، وعرضها في هذا المنتدى. وقد أظهرت نتائج الحلقة النقاشية مع الطالبات تفاوت الدعم المقدم الذي تتلقاه المرأة البحرينية في مؤسسات التعليم العالي في مجالات علوم المستقبل، حيث إنَّ بعض المؤسسات أولت أهمية كبيرة في دعم تلك التخصصات بطرائق مبتكرة، انعكست في النقاشات التي طرحت بأسلوبٍ متميز من قِبَل عدد من الطالبات.

وبالإضافة إلى الحلقة النقاشية التي تم عقدها بتاريخ 6 نوفمبر 2019، تم إرسال مجموعة من الأسئلة إلى مؤسسات التعليم العالي؛ لاستطلاع آرائها بشأن كيفية تصميم المناهج الدراسية، وتخصيص أساليب التدريس والتعلم المستخدمة لتلبية احتياجات سوق العمل الداخلية والخارجية، وكيفية الاستفادة من الفرص الجديدة التي توفرها التطورات في التكنولوجيا في التعليم والتعلم، وأبرز البرامج الجديدة التي تم طرحها في المجالات الواعدة في مسارات علوم المستقبل، والمبادرات/ الجهود المبذولة لرفع مستوى مهارات الطالبات الفنية، وغير الفنية (البشرية) مثل الإبداع، والذكاء الاجتماعي، والتواصل، المبادرات/ الجهود المبذولة لرفع مستوى مهارات أعضاء هيئة التدريس.

وقد تمت الاستفادة من إجابات مؤسسات التعليم العالي على هذا الاستطلاع، وتجاربها الناجحة، في صياغة التوصيات التي خرج بها المنتدى، ومن أهمها:

- نشر وزيادة الوعي بأهمية علوم المستقبل، والتي من المتوقع أن يكون لها أثرٌ كبيرٌ على حياة البشر، والتي تتضمن الذكاء الاصطناعي، وعلم الأحياء الفلكية، والحوسبة الكمية، وأبحاث الخلايا الجذعية، والاستنساخ، وسلسلة الجينوم البشري. كما أنه من المتوقع أن تؤثر هذه العلوم على فروع العلوم الأخرى.
- تبني سياسات وتشريعات ووضع إستراتيجيات تستهدف التمكين العلمي، والتكنولوجي للشباب بشكل عام، وللمرأة بشكل خاص، من خلال مواكبة التشريعات والسياسات للتطورات في مجالات العلوم المستقبلية وتوسعها، ثم ينعكس ذلك بالمراجعة الدورية للإستراتيجيات.
- تعزيز جودة البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وربطها بالاحتياجات الحالية والمستقبلية في سوق العمل؛ لمواجهة المخاطر المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، والتي تم وصفها بأنها سوف "تشكل مستقبل التعليم"، وبأنها ستتطلب "التسريع بإعادة تشكيل مهارات القوى العاملة". فمن المتوقع زيادة إحلال الآلات للوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية، واختفاء بعض الوظائف الحالية.
- توجيه مؤسسات التعليم العالي لتصبح حاضنة لمبادئ التعلم مدى الحياة، مع تذليل التحديات والعوائق أمام ذلك، وتأصيلها في طلبتها.
- دعم البحث العلمي الشامل، خاصة تلك الأبحاث التي تُجْرَى بين التخصصات المختلفة Cross – Disciplinary Research مع إيلاء المزيد من الاهتمام للعلوم الإنسانية، والاجتماعية، وتعزيز البرامج التي تتعلق بتلك العلوم؛ لدعم وظائف ومهن المستقبل.

ثانيًا: ورش العمل وبناء القدرات

في إطار حرص هيئة جودة التعليم والتدريب على بناء القدرات الوطنية، وتوثيق التواصل مع الأطراف ذات العلاقة؛ فقد أجرت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ثلاث ورش عمل، للتعريف بالإطار المعتمد لمراجعة أداء البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في دورتها الثانية، والتدريب على عمليات المراجعة والتقييم الذاتي، بمشاركة ممثلين عن الجامعات الحكومية والخاصة، والتي ستخضع للمراجعة خلال العام الأكاديمي 2020–2021. كما اشتملت الورش الثلاثة على عدد من المحاور التي تناولت كافة معايير إطار المراجعة المحدث، وكيفية بناء الأدلة، وإجراء عملية التقييم الذاتي.

وتهدف الهيئة – من خلال ما تنظمه من ورش تدريبية – إلى تعريف الجامعات بأهمية التقييم الذاتي في تحديد جوانب القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، وأن يكون له دور فعال في تعزيز مخرجات هذه

البرامج، وربطها باحتياجات سوق العمل، ورفع مستوى تلك المؤسسات، وتطوير أدائها. وتهدف أيضًا إلى أخذ التغذية الراجعة من هذه المؤسسات والاستفادة منها؛ حيث إن مؤسسات التعليم العالي تعدُّ شريكًا أساسيًا في عملية التطوير.

إدارة عمليات الإطار الوطني

أولا: المنتديات

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب - في الثالث والعشرين من يناير من العام 2020 - وبشراكة استراتيجية مع صندوق العمل "تمكين"، منتدى الإطار الوطني للمؤهلات، تحت عنوان: "دور الإطار الوطني للمؤهلات في تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة"، وذلك بمشاركة أكثر من 100 من المختصين في مجال التعليم والتدريب، وأطر المؤهلات الوطنية من مملكة البحرين.

هدف المنتدى إلى تسليط الضوء على أهم إنجازات مملكة البحرين فيما يتعلق بتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعرف على أهم الممارسات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتحديد الدور الذي تؤديه هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في الإطار الوطني للمؤهلات في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتطلب ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بحلول العام 2030. كما هدف إلى تحديد دور مؤسسات التعليم والتدريب في ضمان جودة التعليم والتدريب، والتشديد على أهمية تضافر الجهود؛ من أجل تحقيق هذا الهدف، وتعزيز أهمية تضمين مهارات القرن الـ 21، كجزء من الخطط الدراسية، وكجزء من تحويلها إلى خطط داعمة لأهداف التنمية المستدامة.

وقد اشتمل المنتدى على العديد من المحاور من خلال عرض عدد من أوراق العمل الرئيسة، بالإضافة إلى ورشة عمل، وعرض تقديمي استُعرض خلاله أهم إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات في الأعوام الخمسة الماضية، والخطط المستقبلية التي تسعى الهيئة إلى تنفيذها. كما تمَّ تقديم ورقة حول "أهمية تضمين المهارات الاجتماعية كجزء من الخطط الدراسية". كما استُعرضت ورقة عمل بعنوان: "تطلعات لتحقيق التعلم مدى الحياة من خلال الاعتراف بالتعلم المسبق". وضحت فيها ضرورة التنوع المعرفي، والتعلم مدى الحياة، والاعتراف بأنواع التعلم المسبق؛ سواءً أكان مؤسسيًا أم فرديًا، أم مكتسبًا من خبرة حياتية عامة. كما اشتمل المنتدى على حلقات نقاشية حول التعليم في ظل أجندة أهداف التنمية المستدامة مع عدد من الأطراف ذات العلاقة كممثلين من مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، واللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات، والمؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين، وعدد من أعضاء لجان تقييم المؤهلات، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل بعنوان: "دور الإطار الوطني في تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة".

وفي نهاية المنتدى، تم مشاركة عدد من التوصيات، أبرز ما جاء فيها:

- تطوير سياسات مؤسسات التعليم والتدريب الداخلية لمواءمتها مع أجندة البحرين للتنمية المستدامة.
- تبني الممارسات الجيدة الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- تعزيز دور مؤسسات التعليم والتدريب في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الالتزام بمعايير الإطار الوطني للمؤهلات، والتي تضمن جودة التعليم، وتوفير تعليم منصف وشامل.
- الحاجة إلى تعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وتطوير المناهج الدراسية، وتحويلها إلى خطط داعمة لأهداف التنمية المستدامة.

ثانيًا: ورش العمل وبناء القدرات

وفي إطار إقامة ورش العمل وبناء القدرات، فقد عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارة عمليات الإطار الوطني (6) ورش تدريبية لمنتسبي مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التدريب المهني المُقْبِلة على تقديم طلباتها، ورشتين حول متطلبات عملية الإدراج المؤسسي؛ حضرها (32) مشاركًا، وورشتين حول متطلبات عملية التسكين؛ حضرها (72) مشاركًا، وورشتين حول متطلبات عملية إسناد؛ حضرها (44) مشاركًا. والجدير بالذكر، أنه كجزء من الجهود الوطنية لاحتواء، ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID–19)، حرصت هيئة جودة التعليم والتدريب على استمرارية تقديم ورش العمل، وبناء القدرات للمؤسسات التعليمية والتدريبية، وذلك من خلال استخدام منصة التراسل النصية والصوتية والمرئية بين فرق العمل عن بعد (Microsoft Teams). وقد أُتْبِعَتْ هذه الورش باجتماعات لدعم المؤسسات ذات طابع استشاري؛ وذلك بهدف تقييم مدى جاهزية الطلب، ومستوى إلمام المؤسسات بمتطلبات الإطار.

ومن جهة أخرى، فقد قامت الإدارة بعقد ورشة عمل، تم من خلالها تدريب أعضاء لجان التحقق من المؤهلات؛ وذلك سعيًا منها إلى توسيع قاعدة بيانات المختصين المحليين من التربويين، والأكاديميين، والمدربين والمهنيين من ذوي الخبرة وتدريبهم على متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات؛ الأمر الذي يساهم

في استدامة تبادل الخبرات بين المؤسسات التعليمية والتدريبية، فيما يتعلق بمتطلبات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات. وكمبادرة لتشجيع الممارسات الجيدة، فقد قامت الهيئة بوضع قائمة بأسماء الخبراء الذين تم العمل معهم بوصفهم أعضاء في لجان تقييم طلبات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات على موقع الهيئة، مع عرض مختصر لسيرهم الذاتية.

وتعزيزًا لوعي المجتمع بثقافة الإطار الوطني للمؤهلات، فقد تم عقد (3) ورش عمل توعوية حضرها (38) مشاركًا من عدة جهات، تم فيها تعريفهم بالإطار الوطني للمؤهلات كأداة لتطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وتقديم شرح لأهدافه، وعملياته، والدور الذي يؤديه في ربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل.

إدارة الامتحانات الوطنية

وعلى صعيد بناء القدرات الوطنية في إدارة الامتحانات الوطنية، فقد أوفدت الإدارة موظفيها لحضور عددٍ من الدورات التدريبية التي نظمتها هيئة جودة التعليم والتدريب، لرفع كفاءة موظفيها فيما يتعلق باكتساب خبرات جديدة، أو دعم مفاهيم ممارسات الجودة في مجال التقييم. وقد حضر - أيضًا – بعض منتسبي الإدارة عددًا من الدورات التدريبية المقدمة عن بُعد؛ وذلك من أجل دعم التطور الشخصي والمهني للموظفين.

كما شاركت الإدارة في اللجنة الدولية لوضع إطار نظم وإجراءات الاعتراف بمؤسسات التقييم والامتحانات الدولية التابعة إلى الرابطة الدولية للتقييم التربوي (IAEA)؛ وذلك لإعداد وثيقة الإطار لعرضها على أعضاء مؤتمر الرابطة الدولية للتقييم التربوي، تمهيدًا لإقرارها في المؤتمر القادم للرابطة والذي سيعقد في أكتوبر 2020م.

وقد نفَّذت الإدارة أيضًا مجموعة من الورش التدريبية للمؤسسات التعليمية ذات العلاقة؛ إذ استهدفت على وجه الخصوص جميع المدارس الثانوية الحكومية لحضور هذه الورش التدريبية حول "مواصفات الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر 2020. وقد حضر هذه الورش مجموعة من ممثلي وزارة التربية والتعليم والمدارس الحكومية الثانوية؛ وقد بلغ عدد المشاركين في ورش اللغة العربية 51 مشاركًا، وفي ورش اللغة الإنجليزية 52 مشاركًا، وفي ورش حل المشكلات 67 مشاركًا. وتأتي هذه الورش في إطار تدريب الأطراف ذات العلاقة على المواصفات المحدَّثة للامتحانات الوطنية، وإيضاح المستجدات التي طرأت على مواصفات امتحانات العام 2020، وآليات التطبيق.

كما تم خلال هذه الورش تسليط الضوء على أهمية الامتحانات الوطنية بالنسبة لطلبة الصف الثاني عشر في مدارس مملكة البحرين الحكومية، والتعريف بأبرز المهارات، والأساليب، والطرائق التي تقوم عليها الامتحانات الوطنية، بالإضافة إلى تعريف المشاركين بكيفية تهيئة الطلبة لأدائها.

المنتدى الإلكتروني

"التعليم في مملكة البحرين في ظل جائحة كورونا "كوفيد-19 وما بعدها"

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب، المنتدى الإلكتروني "التعليم في مملكة البحرين في ظل جائحة كورونا "كوفيد-19 وما بعدها" من خلال منصة التواصل عن بُعْد، لتسليط الضوء على جهود مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، خلال الفترة الحالية، ومنذ بدء جائحة كورونا "كوفيد-19"، وقد سجل لحضور المنتدى ما يقارب من 700 مشارك من المختصين، والمعنيين، والمهتمين في المجال التعليمي، والتدريبي، والتربوي على مستوى العالم؛ وذلك يوم الأربعاء الموافق 24 يونيو 2020.

عُقِدَ المنتدى بمشاركة متحدثين من بعض الجهات، والهيئات، والمؤسسات، المعنية بالتعليم وجودته في مملكة البحرين، حيث شارك في المنتدى كلٌّ من سعادة الأستاذ الدكتور رياض حمزة، رئيس جامعة البحرين، وسعادة الدكتور محمد مبارك جمعة، وكيل وزارة التربية والتعليم للموارد والخدمات، والدكتورة الشيخة مي العتيبي – رئيس مجلس أمناء مدرسة بيان البحرين، والدكتور ميثم العريبي مدير أول ضمان الجودة بمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

هذا، وقد أدار جلسات المنتدي مدير عام الإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية في هيئة جودة التعليم والتدريب الدكتور طارق السندي.

وخلال كلمتها الافتتاحية، رحبت الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي بالمشاركين في منتدى الهيئة الإلكتروني، معربة عن شكرها وتقديرها للمتحدثين، ومشيدة بإسهامات الجهات والمؤسسات التي يمثلونها في المجال التعليمي والتدريبي، متمنيةً للجميع الإفادة والاستفادة؛ وإثراء المؤسسات التعليمية والتدريبية بمناقشات ومخرجات هذا المنتدى؛ للمضي قدمًا في تعزيز وتطوير جودة ما يقدم لأبنائنا الطلبة من تعليم وتعلم، ومعرفة، ومهارات، وكفايات بشكل مستديم ومؤثر؛ تحت أي ظرف من الظروف وفي ظل أي وقت، سواء أكان التعليم والتعلم والتدريب مباشرًا في المؤسسة ذاتها، أم من خلال الوسائط التعليمية والإلكترونية المختلفة.

وقد أكدت الرئيس التنفيذي الدكتورة المضحكي خلال كلمتها على أن مملكة البحرين، بعناية من الله سبحانه وتعالى، وبرعاية كريمة وتوجيهات سديدة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، والقيادة الراجحة والمتابعة المتواصلة من قِبَل صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء الموقر الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، بدعم ومساندة لا محدودين كانت تلقاهما الهيئة من صاحب السمو الأمير الراحل خليفة بن سلمان آل خليفة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، قد خطت خطواتها الثابتة في ظل هذه الجائحة، بفضل الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل القرارات الحكيمة الصادرة؛ من أجل حماية وسلامة أبنائنا وبناتنا الطلبة والطالبات من مواطنين ومقيمين على حد سواء.

وخلال حديثها، أشادت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب، الدكتورة المضحكي بقرار تعليق التعليم والتدريب والانتقال إلى التعليم عن بعد، والذي جاء في توقيته الصحيح، حفاظًا على سلامة أبنائنا الطلبة، موضحةً في حديثها أنَّ عملية التعليم عن بُعْد، طبقت بشكل ضروري لكل مستويات التعليم كآلية طارئة وجديدة في كافة مؤسسات التعليم العالي بدول العالم؛ حيث يعد التعليم عن بعد آلية من آليات تحقيق التعلم مدى الحياة مستقبلًا، لتحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، وهو ما نعمل عليه في هيئة جودة التعليم والتدريب، كإحدى مبادرات تطوير التعليم والتدريب في المملكة، وبتوجيهات سديدة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة - نائب رئيس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب؛ بإنشاء الإطار الوطني للمؤهلات في العام 2012 تحت مظلة الهيئة، حيث يعتبر إطار المؤهلات داعمًا للتعلم مدى الحياة.

وتابعت الرئيس التنفيذي قائلة، "عملت الهيئة من منطلق مسئولياتها ومهامها بحسب مرسوم إنشائها، على تنفيذ التوجيهات الصادرة عن الحكومة الموقرة، وفق المهام الموكلة إليها، حيث قامت " بتقييم التعليم عن بعد" في مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة خلال الفترة الحالية"، ويهدف هذا التقييم إلى توثيق الجهود المقدمة خلال الفترة الحالية، للوقوف على جودة ما يقدم في مؤسسات التعليم والتدريب؛ من أجل نشر الممارسات الجيدة، وتقديم التوصيات لتطوير نظام التعليم عن بعد، مع ضمان استدامة جودة التعليم في حالة استمرار الاعتماد على هذه الآلية في المرحلة القادمة بشكل أكبر، بالإضافة إلى تطوير أطر المراجعة، وإجراءاتها، وآلياتها، وقد أظهرت الفترة الحالية إلى ضرورة وضع إستراتيجية للتعليم عن بعد في المملكة، مع النظر في تعديل الأنظمة والقوانين للاعتراف بمخرجاتها حسب ضوابط وإجراءات واضحة في هذا الشأن.

وخلال أول مشاركة في المنتدى، تطرق الأستاذ الدكتور رياض حمزة رئيس جامعة البحرين إلى الخط الزمني للتحول الرقمي في جامعة البحرين، والدعم الفني المُقَدَّم للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، عبر تسجيل التجارب العلمية من خلال المعامل الافتراضية، كما تناول التحديات التي واجهت جامعة البحرين في عمليات التدريب، وبخاصة التدريب العملي في الشركات والمؤسسات؛ واستبداله بالتركيز على المهارات التي يجب على الطلبة تعلمها سواءً أكانت المهارات التقنية أم المعرفية؛ وتمكينهم من استخدام البنية التحتية، وتعزيز متطلبات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي. كما أشار الدكتور رياض إلى آلية التقييم ورصد الدرجات التي اتبعتها الجامعة، مؤكدا على ضرورة النظر بجدية في آليات التعليم عن بُعد، بعد هذه الجائحة.

فيما استعرض وكيل وزارة التربية والتعليم للموارد والخدمات الدكتور محمد مبارك جمعة، ورقة بعنوان: "الفصول الافتراضية"، التي وضح خلالها تجربة مملكة البحرين ممثلة في وزارة التربية والتعليم في تطوير النظام التعليمي في ظل الظروف الراهنة، بما يتناسب مع متطلبات الظروف الحالية في ظل جائحة كوفيد-19 بإنشاء الفصول الدراسية الافتراضية؛ لضمان استمرار العملية التعليمية، مع توفير معلمين متميزين لإدارة هذه الفصول.

وفي ورقة قدمتها رئيس مجلس أمناء مدرسة بيان البحرين الدكتورة الشيخة مي العتيبي تحت عنوان: "تجربة مدرسة بيان البحرين في ظل جائحة كوفيد-19 وما بعدها"، أوضحت خلالها الإجراءات الاحترازية المُتَّبعة في مدرسة البيان خلال الوضع الراهن، وبخاصة مع إغلاق المدارس، تنفيذًا للإجراءات الوقائية، والقرارات الصادرة عن الحكومة الموقرة، حيث بينت الدكتورة العتيبي الجهود المبذولة من قبل المدرسة لمتابعة العملية التعليمية لطلبتها عن بعد، وما تتبعه من إستراتيجيات جديدة لعمليات التقييم، بالإضافة إلى التحديات التي تمت مواجهتها، وسبل حلّها وصولًا إلى التوصيات التي تم استخلاصها للتغلب على الصعوبات، والاستمرار في التعامل مع الوضع الحالي وما بعده.

من جانبه، قدم مدير أول ضمان الجودة في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الدكتور ميثم العريبي، ورقة عمل تحدث خلالها حول تجربة المعهد في التعليم الإلكتروني، حيث شدد على أن هذه التجربة أعطت القائمين على المعهد الثقة في خطواتهم نحو التعلم الإلكتروني الذي تم البدء فيه قبل جائحة كورونا - كوفيد-19، ليدشن المعهد بذلك مشروعًا متطورًا يقدم عددًا من الخيارات للمتدربين، مشددًا على أنَّ المعهد كان على استعداد مسبق من خلال منصة التعلم الإلكتروني المستخدمة في ممارسة التدريب الإلكتروني، حيث تم أخذ قرار الانتقال التام للمنصة بما يتواكب مع المستجدات الحالية في ظل الوضع الراهن.

هذا، وتناول المشاركون عددًا من المحاور المهمة والمختلفة، والمتمثلة في استعراض، ومناقشة الممارسات الحالية للتعليم عن بعد، وحصر الفرص والتحديات التي تواجه قطاع التعليم والتدريب خلال الفترة الحالية في ظل الظروف الاستثنائية الطارئة، وفي ضوء الإجراءات التي تتبعها مملكة البحرين؛ للتصدي لانتشار جائحة كورونا، بالإضافة إلى التعرف على أهم الدروس المستفادة من الأزمة الحالية، وتسليط الضوء على الاقتراحات والتوصيات التي سوف يخرج بها المنتدى، والتي يمكن تطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع، والتركيز عليها في المرحلة الحالية وما بعد مرحلة كورونا.

الخلاصة

إنّ تقرير هذا العام 2020، "التعليم في عالم متغير" وفي نسخته الثانية عشرة يقدم عرضًا تحليليًا لأداء مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم إدراجها، وتسكين، وإسناد مؤهلاتها على الإطار الوطني للمؤهلات. وكذلك الدروس المستفادة من هذه النتائج، والخطط المستقبلية المقدمة من الهيئة ممثلةً في إداراتها المعنية؛ لدعم وتطوير جودة التعليم والتدريب في المملكة. وفي ظل انتقال مؤسسات التعليم والتدريب إلى التعلم عن بعد نتيجة لجائحة كورونا، سعت الهيئة إلى رصد الجهود التي بذلتها هذه المؤسسات واستقراء مدى فاعليتها، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتصلة بالتعلم عن بعد من هذه المؤسسات، وتقييم الحصص الافتراضية المقدمة، وجمع وتحليل التغذية الراجعة من الطلبة والمتدربين، إضافة إلى الهيئات التعليمية والمدربين، كما قامت الهيئة باستقصاء آراء أولياء أمور طلبة المدارس.

تابعت **إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية**، تنفيذ دورة المراجعات الرابعة باستكمال مراجعة (37) مدرسة حكومية في العام الدراسي 2019-2020، والتي استلمت المدارس التقارير الخاصة بها مشتملة على كافة التفاصيل، وأبرز مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين.

وبشكل عام، فإنّ نتائج مراجعات أداء هذه المدارس الحكومية الـ(37) جاءت دون المستوى المأمول، حيث شكلت نسبة: "غير ملائم" ما يقارب (50%) من هذه المدارس، في حين شكلت نسبة (33%) منها مجموع تقديري: "ممتاز" و"جيد". وتعدُّ هذه النسبة مؤثرة جدًا في الأداء العام للنظام التعليمي في مملكة البحرين. ويُعْزى التدني في النتائج لدى عدد من المدارس؛ لعدم التعامل مع توصيات التقارير السابقة بجدية، حيث لم يتم البناء عليها منذ المراجعة السابقة، أو تأخر العمل عليها إلى وقت المراجعة اللاحقة إضافة إلى ضعف الخطط الإجرائية المبنية على تلك التوصيات. واستمرت ظاهرتا تفوق البنات على مدارس البنين، وعدم ثبات الهيئات التعليمية والإدارية.

كما تميزت المدارس ذات الأداء المرتفع برؤى قيادية واضحة، أسهمت في رفع الكفاءات التعليمية بالمدرسة، وطورت من أدائهم، مع التركيز على الممارسات الصفية، ومتابعتها بشكل دوري منتظم؛ مما انعكس على حصول الطلبة على دعم متميز، شارك بشكل مباشر في تخطيهم العقبات الأكاديمية والشخصية التي تواجههم خلال فترة تعلمهم، في حين تشير النسبة التراكمية للمدارس ذات التقدير: "غير ملائم" إلى عدم مناسبة ما يُقدَّم فيها لرفع مستويات الطلبة الأكاديمية المتدنية، ويتوافق ذلك مع عدم فاعلية إستراتيجيات التعليم المتبناة في هذه المدارس، إضافة إلى ضعف وعدم ملاءمة عمليات تقييم التقدم الأكاديمي وعدم دقتها.

كما تُجِدُّ الإدارة في الوقوف على فاعلية ممارسات التعليم عن بُعْد في المدارس الحكومية، خاصةً في ظل الجهود الحثيثة للمدارس، وبرعاية من وزارة التربية والتعليم، استجابةً لانعكاسات جائحة كورونا، وذلك بغرض توثيق الجهود المُقدَّمَة، والوقوف على جودة ما يقدم في تلك المدارس في هذه الفترة، ونشر الممارسات الإيجابية، وتقديم التوصيات لتطوير ممارسات التعليم المدرسي عن بعد، مع ضمان استدامة التعليم الجيد في حال استمرار الاعتماد على هذا النمط من التعليم في المرحلة القادمة بشكل أكبر.

وقد تضمنت جهود الإدارة تقصي آراء أولياء الأمور عبر الاستبانات الإلكترونية، واستقصاء البيانات والتغذية الراجعة من المدارس، والتواصل مع الجهات ذات العلاقة في وزارة التربية والتعليم، وتقييم الحصص الافتراضية المقدمة في تلك الفترة. وستواصل إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية تنفيذ مراجعاتها في العام الدراسي 2020–2021، وزيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم"، وكذلك إجراء الزيارات الخاصة للمدارس ذات الأداء الـ "ممتاز"، وَفْقًا للخطط التشغيلية المعدَّلة للدورة الرابعة من المراجعات. كما ستستكمل الإدارة عمليات تقييم التعليم عن بُعْد، وترفع توصياتها النهائية للجهات المعنية، فضلًا عن متابعة تطوير أطر وإجراءات متابعة الأداء المدرسي في مملكة البحرين وُفْقًا لمخرجات التقييم.

واصلت **إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** تنفيذ الدورة الثالثة من مراجعات أداء المدارس الخاصة، وذلك بمراجعة أداء (12) مدرسة خاصة في العام الدراسي 2019-2020. وما زالت النتائج التراكمية لأداء المدارس الخاصة تشير إلى النسب المقلقة للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم"، والتي لا تزال مرتفعة، ودون طموحات تطوير قطاع التعليم الخاص في مملكة البحرين. وقد احتوت تقارير المراجعات للمدارس على أبرز مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين.

فقد أظهرت التقارير وجود تباين واضح في أداء المدارس بشكل عام، حيث تميزت المدارس ذات الأداء الأفضل بتركيزها الواعي على جودة العمليات الرئيسة؛ لأهميتها في تحقيق مخرجات عالية، مقابل التحديات التي واجهت المدارس ذات الأداء المنخفض والناجمة عن ضعف التخطيط؛ لتطوير أدائها، وتركيزها على إجراءات آنية لا تعالج التحديات بشكل جذري، وليس لها أثر واضح على المخرجات، إضافة إلى قلة الوعي بأولويات التحسين، خاصة تلك المتعلقة بممارسات التعليم والتعلم والتقويم.

ولا تزال بعض المدارس الخاصة تواجه تحديات متعلقة بالموارد البشرية والمادية، وجوانب الأمن والسلامة والصيانة. وعليه، ولرفع مستوى الأداء في هذه المدارس، لابُد من دعمها، خاصة قياداتها؛ للعمل وفق أولويات التطوير، والاستفادة من تقارير المراجعات للارتقاء بمستوى الأداء، وضمان الانعكاس الإيجابي للإجراءات المتخذة بصورة مباشرة على أداء الطلبة الأكاديمي بصورة عامة.

وسعت الإدارة إلى تلمُّس الجهود التي بذلتها المدارس الخاصة ومدى فاعليتها فيما يتعلق بالتعليم عن بُعد وذلك استجابة للظروف التي فرضتها جائحة كورونا، حيث عمدت الإدارة إلى استقصاء آراء أولياء الأمور عبر الاستبانات الإلكترونية، واستيفاء البيانات من المدارس، وتقييم الحصص الافتراضية المقدمة في عينة من المدارس الخاصة. وفي العام الدراسي 2020-2021، ستواصل إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، وفقًا للجدول الزمني المحدد، استكمال الدورة الثالثة من المراجعات، إضافة إلى إجرائها زيارات المتابعة للمدارس الحاصلة على تقدير: "غير ملائم".

بدأت الدورة الرابعة من مراجعات مؤسسات التعليم والتدريب المهني في فبراير 2019، وَفْق خطة المراجعات المعتمدة، حيث قامت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** بالبدء في تنفيذ المرحلة الأولى من المراجعات في فبراير 2019. وقد أنهت الهيئة في العام الأكاديمي 2019-2020، مراجعة أداء (13) مؤسسة تعليم وتدريب مهني؛ (12) منها مرخصة من قِبَل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومؤسسة واحدة مرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم.

وبتحليل نتائج المراجعات لـ (13) مؤسسة، نجدها مُبَشِّرةً، فقد حصلت جميع هذه المؤسسات على حكم: "مرضٍ" أو أفضل في الفاعلية بوجه عام، توزعت كالتالي: مؤسسة واحدة حصلت على حكم: "ممتاز"، (5) مؤسسات على حكم: "جيد"، و (7) مؤسسات على حكم: "مرضٍ". والجدير بالذكر أن (4) من المؤسسات الـ (13) التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي 2019-2020، هي مؤسسات جديدة، تتم مراجعتها للمرة الأولى من قبل الهيئة، حققت مؤسسة واحدة منها حكم: "جيد"، فيما جاء حكم الفاعلية بوجه عام للمؤسسات الثلاث الأخرى "مرضٍ". وتعكس هذه النتائج تبني هذه المؤسسات لرؤى تركز على رفع إنجاز المتدربين، وزيادة خبرة تعلمهم، ويتم ترجمتها إلى خطة إستراتيجية مبنية على معرفة شاملة لسوق العمل، واحتياجات المتدربين.

وللوقوف على فاعلية ممارسات التعليم عن بُعْد المنفذة من قبل مؤسسات التعليم والتدريب المهني، استجابةً للظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا، قامت الإدارة بالتواصل مع مؤسسات التدريب والتعليم المهني وتحليل البيانات التي تم تحصيلها منها، وتقييم حصص التدريب الافتراضية المقدمة، واستقصاء آراء المتدربين والمدربين، إضافة إلى تقييم أداء مؤسستين بشكل تفصيلي. وسترفع الإدارة توصياتها النهائية للجهات المعنية، كما ستتابع تطوير أطر وإجراءات مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني وفقًا لمخرجات التقييم. وفي العام الأكاديمي 2020-2021، ستواصل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وفقًا للجدول الزمني المحدد، استكمال الدورة الرابعة من المراجعات، إضافة إلى إجرائها زيارات المتابعة للمؤسسات الحاصلة على تقدير: "غير ملائم".

في العام الأكاديمي 2019-2020، واصلت الهيئة ممثلةً في **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** الزيارات التتبعية للبرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعات البرامج الأكاديمية. وقامت الهيئة بنشر خمسة تقارير لزيارات تتبعية لبرامج مطروحة في أربع مؤسسات تعليم عالٍ خاص ومؤسسة حكومية واحدة، حيث حصل برنامج واحد منها على حُكم: "تقدمٌ جيد"، وثلاثة برامج على حُكم: "تقدمٌ ملائم"، بينما حصل برنامج واحد على حُكم: "تقدمٌ غير ملائم". وفي يناير 2020، أنهت الهيئة الدورة الثانية من المراجعة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي، والتي بدأتها في أكتوبر 2018. وقد شملت الدورة الثانية مراجعة 11 مؤسسة تعليم عالٍ، كما أصدرت الهيئة عن كل مراجعة منها تقريرًا شاملاً خرج بمجموعة من التزكيات التي سلطت الضوء على أبرز جوانب القوة لدى المؤسسات، ومجموعة أخرى من التوصيات، والتي حثت بموجبها الهيئة تلك المؤسسات على التحسين. وبصفة عامة، فقد كان أفضل أداء لمؤسسات التعليم العالي في المعيار الخامس (خدمات مساندة الطلبة)، حيث استوفته كافة مؤسسات التعليم العالي التي تمت مراجعتها. أما أقل أداء فكان في المعيار الثامن (مشاركة المجتمع)، حيث لم تستوفه مؤسستا تعليم عالٍ، كما أن أداء جميع المؤسسات التعليمية التي خضعت للمراجعة قد جاء في أضعف مستوياته في هذا المؤشر.

وبوجه عام، فإن الدورة الثانية للمراجعات المؤسسية توثق وضع مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين خلال الفترة التي تمت مراجعتها وزيارتها فيها؛ وهي: من أكتوبر 2018، وحتى يناير 2020. وقد خلص تحليل نتائج تلك المراجعات بوجه عام إلى 105 تزكية، وهي أقل بكثير مقارنةً بالتوصيات، وعددها 276 توصية. كذلك فمن حيث المضمون، فإن محتوى التوصيات يغطي جوانب أوسع من محتوى التزكيات. ولذلك فإن الهيئة تهتم بمتابعة خطط التحسين التي تضعها مؤسسات التعليم العالي لمعالجة التوصيات، وستولي اهتمامًا خاصًا بمؤسستي التعليم العالي اللتين لم يستوفيا متطلبات الجودة من خلال زيارات المتابعة التي من المقرر أن تقوم بها في العام الأكاديمي 2022-2021.

خلال العام الأكاديمي 2019-2020، قامت الهيئة ممثلةً في **إدارة عمليات الإطار الوطني** بإدراج (4) مؤسسات تدريب مهني في سجل الإطار الوطني للمؤهلات، ليصل بذلك مجموع المؤسسات التعليمية والتدريبية المُدْرَجَة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات إلى (28) مؤسسة تعليمية وتدريبية. كما قامت بتسكين (23) مؤهلا وطنيًا في سجل الإطار الوطني ، منها (13) مؤهل تعليم عالٍ، و(10) مؤهلات تدريب مهني ليصل مجموع المؤهلات التي تم تسكينها على الإطار إلى (136) مؤهلاً وطنيًا. كما تم إعادة التحقق من (7) مؤهلات تعليم عالٍ، للتأكد من استمرارها في استيفاء الحد الأدنى لمتطلبات التحقق. وأيضا قامت بإسناد (6) مؤهلات أجنبية إلى الإطار الوطني للمؤهلات؛ منها مؤهلان من قطاع التعليم العالي، (4) طلبات من جهات مانحة لمؤهلات أجنبية تُقَدَّمُ في مؤسسات تعليم وتدريب مهني في مملكة البحرين؛ ليصل مجموع المؤهلات الأجنبية التي تم إسنادها على الإطار الوطني للمؤهلات إلى (24) مؤهلًا أجنبيًا.

ومن خلال عمليات الإطار الوطني فقد تم تسجيل تطور ملحوظ في جودة الطلبات، حيث إن الغالبية العظمى من المؤسسات التعليمية والتدريبية باتت مُلمَّة بالمتطلبات الأساسية للإطار الوطني للمؤهلات. كما تم تحديد بعض الجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، أبرزها وجود إحصائيات وطنية تبين حاجات سوق العمل. وما زالت الحاجة قائمة لبناء قدرات العاملين في بعض مؤسسات التعليم والتدريب فيما يتعلق بصياغة مخرجات التعلم الخاصة بالمؤهلات، وتطوير الآلية المُتَّبَعَة لقياس مدى تحقق تلك المخرجات. كما تجدر الإشارة إلى الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية بالتعليم والتدريب فيما يتعلق بتطوير الأنظمة لتكون أكثر مرونة، وشمولية، واستجابة، خاصة في حالات الأزمات والظروف الطارئة، والسعي لوضع الأنظمة والآليات للمؤهلات المُكتَسبة من خلال وسائل التعلم الافتراضي.

وخلال العام الأكاديمي 2019-2020، قامت الهيئة ممثلةً **بإدارة الامتحانات الوطنية** بإعداد تقرير بشأن الممارسات الإقليمية والدولية؛ فيما يتعلق بالتقييمات التربوية التي تُعدُّ مؤشرَ أداءٍ لجودة النظام التعليمي الذي يُقاسُ من خلال البيانات والمعلومات لمخرجات التعليم والتعلم، علاوة على استعماله لقياس قدرة الطلبة على الانخراط في سوق العمل، أو لقبولهم في الجامعات؛ ولذا بات من المهم جدًا إيلاء نوعية تلك التقييمات اهتمامًا عاليًا.

كما تشير أدبيات التقييم التربوي إلى أهمية رفع جودة أدوات التقييم المتمثلة في الامتحانات التي يتم تنفيذها في نهاية التعليم المدرسي؛ إذ أصبح اهتمام الدول والمؤسسات التربوية بتطوير المسوحات التقييمية، وتعزيز ممارسات التقييم من سمات التطوير التربوي.

وتبيَّن أن التقييمات التربوية تتضمن تقييمات يتم تنفيذها نهاية المرحلة الثانوية، وتقييمات يتم تنفيذها نهاية المرحلة الثانوية بالإضافة إلى اختبارات للقبول الجامعي، ولوحظ أن كل دولة تبنَّت تقييمًا يتناسب وطبيعة نظامها التعليمي، وأهدافها التربوية، وتطلعاتها المستقبلية.

واستجابة لرؤية مملكة البحرين فإن الهيئة تسعى لمواكبة أحدث المستجدات العالمية في التقييم التربوي، من خلال الخطة الوطنية التي أقرها المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب بتنفيذ امتحانات موحدة للصف الثاني عشر، واحتساب درجاته لخريجي المرحلة الثانوية، ويعد متطلبًا للقبول في التعليم الجامعي.

ومن أجل إحداث التطوير المنشود الذي يتواءم والمستجدات العالمية في التقييم التربوي، ينبغي أن تكون تلك الامتحانات مبنية في ضوء أهداف ومعايير تطوير التعليم في مملكة البحرين، ومراعية لمهارات القرن الواحد والعشرين، ومسترشدة بما توصلت إليه المؤسسات والمنظمات الدولية التربوية في هذا المجال.

الملاحق

مراجعة أداء المدارس الحكومية

#	ختم الجودة	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثالثة	الأحكام في الدورة الرابعة
1		مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
2		مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
3		مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
4		مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
5		مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
6		مدرسة خولة الثانوية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
7		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
8		مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	2: جيّد	1: ممتاز
9		مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	1: ممتاز
10		مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
11		مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
12		مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
13		مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
14		مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
15		مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
16		مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	1: ممتاز	
17		مدرسة سمية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
18		مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
19		مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
20		مدرسة سار الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
21		مدرسة سار الثانوية للبنات	1: ممتاز	
22		مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
23		مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
24		مدرسة عراد الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
25		مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
26		مدرسة جد حفص الثانوية للبنات	1: ممتاز	
27		مدرسة سكينة بنت الحسين الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
28		مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	1: ممتاز	
29		مدرسة عائشة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
30		مدرسة الحد الإعدادية للبنات	1: ممتاز	
31		مدرسة شهركان الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
32		مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
33		مدرسة حطين الابتدائية للبنين	1: ممتاز	2: جيّد
34		مدرسة الحنينية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	2: جيّد
35		مدرسة سلماباد الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
36		مدرسة بوري الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
37		مدرسة النور الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
38		مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
39		مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
40		مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
41		مدرسة زينب الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
42		مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	2: جيّد
43		مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
44		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
45		مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
46		مدرسة رقية الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
47		مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	2: جيّد
48		مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	2: جيّد	
49		مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	2: جيّد	
50		مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	2: جيّد	
51		مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	2: جيّد	
52		مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	
53		مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	2: جيّد	
54		مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات	2: جيّد	
55		مدرسة سند الابتدائية للبنات	2: جيّد	
56		مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية للبنات *	2: جيّد	
57		مدرسة سترة الابتدائية للبنات	2: جيّد	

58		مدرسة القدس الابتدائية للبنات	2: جيّد	
59		مدرسة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة الابتدائية للبنين	2: جيّد	
60		مدرسة أميمة بنت النعمان الثانوية للبنات	2: جيّد	
61		مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	2: جيّد	
62		مدرسة سترة الإعدادية للبنات	2: جيّد	
63		مدرسة سترة الثانوية للبنات	2: جيّد	
64		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	2: جيّد	
65		مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	2: جيّد	
66		مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	2: جيّد	
67		مدرسة المحرق الثانوية للبنات	2: جيّد	
68		مدرسة طليطلة الابتدائية للبنات	2: جيّد	
69		مدرسة الحورة الثانوية للبنات	2: جيّد	
70		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنات	2: جيّد	
71		مدرسة عالي الابتدائية للبنات	2: جيّد	
72		مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	
73		مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات	2: جيّد	
74		مدرسة السلام الابتدائية للبنات	2: جيّد	
75		المعهد الديني الابتدائي	2: جيّد	
76		مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	1: ممتاز	3: مرض
77		مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرض
78		مدرسة البسيتين الإعدادية للبنات	2: جيّد	3: مرض
79		مدرسة النعيم الثانوية للبنين	2: جيّد	3: مرض
80		مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	2: جيّد	3: مرض
81		مدرسة الدير الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
82		مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	3: مرض	3: مرض
83		مدرسة عراد الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
84		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
85		مدرسة أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
86		مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
87		مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
88		مدرسة حليمة السعدية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
89		مدرسة البحرين المهنية الثانوية للبنين	3: مرض	
90		مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	3: مرض	
91		مدرسة الشروق الثانوية للبنات	3: مرض	
92		مدرسة غازي القصيبي الثانوية للبنات	3: مرض	

93		مدرسة الحد الابتدائية للبنين	3: مرض	
94		مركز ناصر للتأهيل والتدريب المهني	3: مرض	
95		مدرسة الخليج العربي الابتدائية الإعدادية للبنات*******	3: مرض	
96		مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	
97		مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	3: مرض	
98		مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	3: مرض	
99		مدرسة الحد الثانوية للبنات**	3: مرض	
100		مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	
101		مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين	3: مرض	
102		مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	3: مرض	
103		مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين	3: مرض	
104		مدرسة بوري الابتدائية للبنين	3: مرض	
105		مدرسة السنابس الإعدادية للبنات	3: مرض	
106		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	3: مرض	
107		مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	3: مرض	
108		مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	3: مرض	
109		مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	3: مرض	
110		مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	3: مرض	
111		مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية للبنات***	3: مرض	
112		مدرسة جد حفص الابتدائية للبنين	3: مرض	
113		مدرسة عالي الإعدادية للبنات	3: مرض	
114		مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	3: مرض	
115		مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	3: مرض	
116		مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	
117		مدرسة القيروان الإعدادية للبنات	3: مرض	
118		مدرسة جد حفص الثانوية الصناعية للبنين	3: مرض	
119		مدرسة الوفاء الثانوية للبنات****	3: مرض	
120		مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرض	
121		مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	3: مرض	
122		المعهد الديني الجعفري	3: مرض	
123		مدرسة النزهة الابتدائية للبنات	3: مرض	
124		مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	3: مرض	
125		مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	3: مرض	
126		مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	3: مرض	
127		مدرسة سار الابتدائية للبنين	3: مرض	
128		مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	3: مرض	
129		مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	3: مرض	
130		مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	3: مرض	
131		مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	3: مرض	
132		مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	3: مرض	

133		مدرسة المحرق الثانوية للبنين	3: مرض	
134		مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	3: مرض	
135		مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
136		مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	3: مرض	4: غير ملائم
137		مدرسة عالي الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
138		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
139		مدرسة السنابس الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
140		مدرسة باربار الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
141		مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
142		مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
143		مدرسة عالي الابتدائية الإعدادية للبنين**********	4: غير ملائم	4: غير ملائم
144		مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
145		مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
146		مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
147		مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
148		مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
149		مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
150		مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
151		مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات*********	4: غير ملائم	4: غير ملائم
152		مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
153		مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
154		مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
155		مدرسة مدينة عيسى الابتدائية الإعدادية للبنين *********	4: غير ملائم	
156		مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
157		مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
158		مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
159		مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
160		مدرسة عراد الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
161		مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
162		مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
163		مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
164		مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
165		مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
166		مدرسة التعاون الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
167		مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
168		مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
169		مدرسة عبدالرحمن الناصر الإعدادية للبنين*****	4: غير ملائم	
170		مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
171		القضيبية الابتدائية الإعدادية للبنين******	4: غير ملائم	
172		مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	

173		مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
174		مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
175		المعهد الديني الإعدادي الثانوي	4: غير ملائم	
176		مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
177		مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
178		مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
179		مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
180		مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
181		مدرسة البديع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
182		مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
183		مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
184		مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
185		معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	4: غير ملائم	
186		مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
187		مدرسة أبو صيبع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
188		مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
189		مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
190		مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
191		مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
192		مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
193		مدرسة سند الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
194		مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
195		مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
196		مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
197		مدرسة التضامن الثانوية للبنات	4: غير ملائم	
198		مدرسة الحراز الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
199		مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
200		مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
201		مدرسة سترة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
202		مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
203		مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	
204		مدرسة السهلة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
205		مدرسة أوال الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
206		مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
207		مدرسة وادي السيل الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	

* مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات سابقًا
** مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات سابقًا
*** مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية الإعدادية للبنات في الدورة الثانية
**** مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات سابقًا
***** مدرسة عبدالرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية
****** مدرسة القضيبية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية
******* مدرسة الخليج العربي الإعدادية للبنات سابقًا
******** مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات سابقًا
********* مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين سابقًا
********** مدرسة عالي الإعدادية للبنين سابقًا

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الثالثة*

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة 2019 - 2020	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	قيْد التقدم	تقدم كافٍ
2	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
3	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	قيْد التقدم
4	مدرسة السهلة الابتدائية الإعدادية للبنين	قيْد التقدم	
5	مدرسة وادي السيل الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال

#		المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
1		مدرسة نادين	الصف 1 - 6	1: ممتاز	1: ممتاز
2		مدرسة سانت كريستوفر	الصف 1 - 13	1: ممتاز	
3		المدرسة البريطانية في البحرين	الصف 1 - 13	1: ممتاز	
4		مدرسة ابن خلدون الوطنية	الصف 1 - 12	1: ممتاز	
5		مدرسة الرفاع فيوز الدولية	الصف 1 - 12	1: ممتاز	
6		مدرسة بيان البحرين	الصف 1 - 12	1: ممتاز	
7		مدرسة لؤلؤة الخليج العربي	الصف 1 - 12	2: جيّد	2: جيّد
8		مدرسة القلب المقدس	الصف 1 - 10	3: مرضٍ	2: جيّد
9		المدرسة الفرنسية	الصف 1 - 12	2: جيّد	
10		مدرسة الألفية الجديدة	الصف 1 - 12	2: جيّد	
11		مدرسة الإبداع الخاصة	الصف 1 - 12	2: جيّد	
12		مدارس الإيمان - قسم البنات	الصف 1 - 12	2: جيّد	
13		مدرسة النسيم الدولية	الصف 1 - 12	2: جيّد	
14		مدرسة الشيخة حصة للبنات	الصف 1 - 12	2: جيّد	
15		مدارس المعارف الحديثة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
16		مدرسة الحكمة الدولية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
17		مدرسة النخيل الابتدائية	الصف 1 - 6	3: مرضٍ	3: مرضٍ
18		مدرسة تايلوس	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
19		مدرسة الروابي الخاصة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
20		مدرسة الشويفات الدولية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
21		مدرسة المواهب العالمية والأطفال - فرع المنامة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
22		مدرسة بوابة المعالي الخاصة	الصف 1 - 6	3: مرضٍ	3: مرضٍ
23		مدارس الفلاح الخاصة - قسم البنين- فرع المحرق	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
24		مدرسة التعليم النوعي - فرع مقابة	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	3: مرضٍ
25		مدرسة النور العالمية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
26		مدرسة عالية	الصف 1 - 10	3: مرضٍ	
27		مدرسة آسيا	الصف 1 - 10	3: مرضٍ	
28		مدرسة الرجاء	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
29		مدارس الإيمان - قسم البنين	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
30		المدرسة الهندية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
31		مدرسة عبدالرحمن كانو الدولية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
32		مدرسة المهد الداخلية – فرع سار	الصف 1 - 10	3: مرضٍ	
33		مدرسة حوار الدولية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
34		مدرسة إينيزر الخاصة	الصف 1 - 6	3: مرضٍ	
35		المدرسة الباكستانية – فرع المنامة	الصف 1 - 5	3: مرضٍ	
36		مدرسة المهد الداخلية – فرع الرفاع	الصف 1 - 6	3: مرضٍ	
37		المدرسة الأهلية	الصف 1 - 9	3: مرضٍ	
38		مدرسة التعليم النوعي - فرع المنامة	الصف 1 - 3	3: مرضٍ	
39		مدرسة العاصمة	الصف 1 - 6	3: مرضٍ	
40		مدرسة البحرين الهندية	الصف 1 - 8	3: مرضٍ	
41		مدرسة مالتي ناشونال	الصف 1 - 10	3: مرضٍ	
42		مدارس الشرق الأوسط التعليمية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	4: غير ملائم
43		مدرسة الوسام	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	4: غير ملائم
44		مدرسة المجد الخاصة	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	4: غير ملائم
45		مدرسة أما الدولية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
46		مدرسة المواهب العالمية والأطفال - فرع الرفاع	الصف 1 - 9	4: غير ملائم	4: غير ملائم
47		مدرسة الرؤية الحديثة	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
48		مدرسة السلام	الصف 1 - 11	4: غير ملائم	
49		المدرسة الهندية الجديدة	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
50		مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
51		المدرسة البنغلاديشية – البحرين	الصف 1 - 10	4: غير ملائم	
52		المدرسة الباكستانية – فرع مدينة عيسى	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
53		المدرسة الباكستانية الأردية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
54		مدرسة المدينة العالمية	الصف 1 - 10	4: غير ملائم	
55		مدرسة المهد الداخلية – فرع سماهيج	الصف 1 - 8	4: غير ملائم	
56		مدرسة الآفاق الحديثة – فرع جنوسان	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	
57		مدرسة المنار الخاصة	الصف 1 - 9	4: غير ملائم	
58		مدارس الفلاح الخاصة – قسم البنين– فرع عالي	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
59		مدارس الفلاح الخاصة – قسم البنات– فرع عالي	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
60		المدرسة الشرقية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	
61		مدرسة الجيل الجديد	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	
62		مدرسة الفجر الخاصة	الصف 1 - 5	4: غير ملائم	

زيارات المتابعة للمدارس الخاصة التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الثانية

#	المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2019-2020	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	المدرسة الباكستانية – فرع مدينة عيسى	قيْد التقدم	قيْد التقدم
2	المدرسة الباكستانية الأردية	قيْد التقدم	قيْد التقدم
3	مدرسة الفجر الخاصة	قيْد التقدم	
4	المدرسة الشرقية	قيْد التقدم	

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة	الحكم في الدورة الرابعة للمراجعة
1		مركز كيومان البحرين	1: ممتاز	1: ممتاز
2		المركز البريطاني للغات	1: ممتاز	
3		معهد العاصمة	1: ممتاز	
4		أكاديمية الخليج للطيران	1: ممتاز	
5		إيميك للتدريب	1: ممتاز	
6		مركز بيرلتز للتدريب	1: ممتاز	
7		المركز الأمريكي للثقافة والتعليم	1: ممتاز	
8		مركز أورجين للتدريب	1: ممتاز	
9		مركز كنوز اللغة التعليمي	1: ممتاز	
10		أكاديمية دلمون للكمبيوتر و العلوم الإدارية	2: جيّد	1: ممتاز
11		مركز ان جي ان للتدريب		2: جيّد
12		أي إل سي للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
13		معهد فكتوري للتدريب والتطوير	2: جيّد	2: جيّد
14		المشرق للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
15		معهد المعلم	2: جيّد	2: جيّد
16		مركز السلامة للتدريب والاستشارات	2: جيّد	2: جيّد
17		تطوير الأداء البشري	2: جيّد	2: جيّد
18		آفاق لتنمية الموارد البشرية	2: جيّد	2: جيّد
19		مركز التقنية والتدريب بجمعية المهندسين البحرينية	2: جيّد	2: جيّد
20		إي تي إس اكسلنس لحلول التدريب	3: مرضٍ	2: جيّد
21		معهد جولدن ترست للتدريب والاستشارات	3: مرضٍ	2: جيّد
22		جنتك للتدريب والتطوير	2: جيّد	

23		معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	2: جيّد	
24		معهد العلوم المالية	2: جيّد	
25		معهد آر آر سي الشرق الأوسط (مغلق)	2: جيّد	
26		تايلوس للتنمية البشرية	2: جيّد	
27		مركز نيوفارتس للتدريب (مغلق)	2: جيّد	
28		معهد لوجك للتدريب وتنمية الموارد البشرية	2: جيّد	
29		القبعة الصفراء للتدريب	2: جيّد	
30		مركز لندن للتدريب	2: جيّد	
31		مركز سيلفن التعليمي– البحرين	2: جيّد	
32		مركز هارفست للتدريب (مغلق)	2: جيّد	
33		معهد الغد للتدريب	2: جيّد	
34		مركز دار المعرفة	2: جيّد	
35		مركز آر آي سي آي للتدريب	2: جيّد	
36		مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة (بيرد) (مغلق)	2: جيّد	
37		معهد أبتك	2: جيّد	
38		معهد بيت التعليم	2: جيّد	
39		معهد ليدرز للتدريب والتطوير	2: جيّد	
40		معهد ترينتج بلاس	2: جيّد	
41		مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	2: جيّد	
42		معهد سكور للتدريب	2: جيّد	
43		مركز باس لتدريب صيانة الطائرات	2: جيّد	
44		مركز بروكلاود للتدريب	2: جيّد	
45		مركز بزنس أفنيو للتدريب	2: جيّد	3: مرضٍ
46		مركز مايكرو للتدريب		3: مرضٍ
47		مركز إدراك للتدريب		3: مرضٍ
48		مركز ملينيوم للتدريب		3: مرضٍ
49		معهد الأوائل التعليمي	3: مرضٍ	3: مرضٍ
50		المعهد الوطني للتكنولوجيا (إن آي تي)	3: مرضٍ	3: مرضٍ
51		مركز النجاح للتدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ
52		الصناعي النفطي لخدمات التدريب	3: مرضٍ	3: مرضٍ
53		معهد البحرين للضيافة والتجزئة	3: مرضٍ	
54		معهد الوسط للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرضٍ	
55		مركز تدريب إرنست و يونغ	3: مرضٍ	
56		ثنك سمارت للتطوير والتدريب	3: مرضٍ	

#				
57		المعهد الوطني للتدريب الصناعي	3: مرض	
58		المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	3: مرض	
59		معهد دينا للتكنولوجيا (مغلق)	3: مرض	
60		معهد البناء للتدريب (مغلق)	3: مرض	
61		مركز أي ديزاين للتدريب	3: مرض	
62		البديل للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرض	
63		معهد الجزيرة الحديث (مغلق)	3: مرض	
64		أوشو للتدريب	3: مرض	
65		مركز ريجال الخليج للتدريب	3: مرض	
66		مركز إنماء للتدريب والتطوير (مغلق)	3: مرض	
67		معهد مارفل للتدريب الإداري	3: مرض	
68		معهد البحرين للتكنولوجيا (مركز البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا سابقاً)	3: مرض	
69		المعهد العالمي للعلوم الإدارية (مغلق)	3: مرض	
70		معهد المحيط	3: مرض	
71		معهد المستقبل للتدريب والتطوير	3: مرض	
72		مركز تي يو في نورد للتدريب	3: مرض	
73		مركز مناهل للتدريب	3: مرض	
74		مركز سيد للتدريب	3: مرض	
75		مركز ريسورسيس للتدريب	3: مرض	
76		مركز ذا ناين للتدريب	3: مرض	
77		مركز مسار للتدريب والتطوير	3: مرض	
78		مركز أويسس للتدريب	3: مرض	
79		معهد أما الدولي للتدريب – البحرين	3: مرض	
80		مركز مدار للتدريب	3: مرض	
81		مركز انفيتا للتدريب	3: مرض	
82		مركز ترين مي للتدريب	3: مرض	
83		معهد البحرين للتدريب	3: مرض	
84		مركز مهارات اللغة الإنجليزية	3: مرض	4: غير ملائم
85		مركز إبداع هوب للتدريب		4: غير ملائم
86		معهد بيوتي فيس	4: غير ملائم	
87		مركز التنمية الإدارية	4: غير ملائم	
88		معهد الأضواء	4: غير ملائم	
89		معهد المورد	4: غير ملائم	
90		معهد البحرين	4: غير ملائم	
91		معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	
92		مركز غلوري التعليمي (مغلق)	4: غير ملائم	
93		مركز تكوين للتدريب (مغلق)	4: غير ملائم	
94		مركز برايت فيوجر للتدريب	4: غير ملائم	
95		مركز اليقين التعليمي	4: غير ملائم	
96		مركز النور التعليمي	4: غير ملائم	

المراكز الثقافية

#		مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة	الحكم في الدورة الرابعة للمراجعة
1		معهد البحرين للموسيقى	1: ممتاز	
2		مركز هارموني للموسيقى	1: ممتاز	
3		معهد الحياة في الموسيقى	2: جيّد	
4		المدرسة للفنون	3: مرض	
5		المعهد الهندي للفنون الأدائية	3: مرض	

زيارات المتابعة لمؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»

#	مؤسسات التدريب التي خضعت لزيارات المتابعة في 2019 - 2020	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
1	مركز النور التعليمي	قيد التقدم	

مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – أحد عشر تقرير

#	الجامعة	عدد المعايير			الحكم*
		مستوف	مستوف جزئيًا	غير مستوفٍ	
1	الجامعة الملكية للبنات	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
2	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
3	جامعة المملكة	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
4	جامعة أما الدولية	2	5	1	لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة
5	الجامعة الأهلية	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
6	بوليتكنك البحرين	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
7	جامعة البحرين	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
8	كلية البحرين الجامعية	1	4	3	لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة
9	جامعة العلوم التطبيقية	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
10	الجامعة الخليجية	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة
11	الجامعة العربية المفتوحة	8			تستوفي متطلبات ضمان الجودة

مراجعات البرامج الأكاديمية التتبعية – الدورة الأولى (المرحلة الثانية)

البرنامج	المؤسسة	الكلية	الحكم	نتائج الزيارات التتبعية الأولى	نتائج الزيارات التتبعية الثانية
برامج كلية تقنية المعلومات					
بكالوريوس علوم في علم الحاسوب	جامعة أما الدولية	كلية دراسات الحاسوب	غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم	تقدم ملائم
بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات	كلية البحرين الجامعية	كلية تقنية المعلومات	قدر محدود من الثقة	تقدم غير ملائم	تقدم غير ملائم
بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات	الجامعة الملكية للبنات	كلية تقنية المعلومات	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق

برامج كلية إدارة الأعمال					
بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية	جامعة أما الدولية	كلية العلوم الإدارية والمالية	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات الإدارية			قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
ماجستير في إدارة الأعمال			غير جدير بالثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس في إدارة الأعمال	كلية البحرين الجامعية	كلية إدارة الأعمال	قدر محدود من الثقة	تقدم غير ملائم	تقدم ملائم
ماجستير في إدارة الأعمال			غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم	تقدم ملائم
بكالوريوس في العلوم السياسية	جامعة العلوم التطبيقية	كلية العلوم الإدارية	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية			قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
ماجستير المحاسبة والتمويل			قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس في الإعلام (بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة)	الجامعة الخليجية	كلية العلوم الإدارية والمالية	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
برامج كلية الهندسة					
البكالوريوس في التصميم الداخلي	جامعة المملكة	كلية الهندسة المعمارية والتصميم	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية			قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس العلوم في هندسة الميكاترونكس	جامعة أما الدولية	كلية الهندسة	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس العلوم في هندسة تقنية المعلومات			غير جدير بالثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
البكالوريوس في هندسة التصميم الداخلي	الجامعة الخليجية	كلية الهندسة	غير جدير بالثقة	تقدم جيد	لا ينطبق

برامج كلية الآداب والعلوم والتربية والفنون					
بكالوريوس في علم الحاسوب	جامعة العلوم التطبيقية	كلية الآداب والعلوم	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس في التصميم الداخلي			قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس في التصميم الجرافيكي			قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة	كلية البحرين الجامعية	كلية الاتصال والوسائط المتعددة	غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم	
بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة	الجامعة الأهلية	كلية الآداب والعلوم	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس في التصميم الداخلي			غير جدير بالثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق
بكالوريوس التربية الرياضية	جامعة البحرين	كلية العلوم الصحية والرياضية	قدر محدود من الثقة	تقدم ملائم	لا ينطبق

الملحق 1: عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

الإدراج المؤسسي

جدول رقم 1: المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم إدراجها على الإطار الوطني للمؤهلات

#	اسم المؤسسة التعليمية أو التدريبية	القطاع
1	الجامعة الأهلية	التعليم العالي
2	الجامعة الملكية للبنات	التعليم العالي
3	جامعة البحرين	التعليم العالي
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية	التعليم العالي
5	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	التعليم العالي
6	جامعة العلوم التطبيقية	التعليم العالي
7	جامعة المملكة	التعليم العالي
8	الجامعة الخليجية	التعليم العالي
9	معهد البحرين للتدريب	التدريب المهني
10	جنتك للتدريب والتطوير	التدريب المهني
11	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	التدريب المهني
12	المعهد الوطني للتدريب الصناعي	التدريب المهني
13	مركز السلامة للتدريب والاستشارة	التدريب المهني
14	المركز البريطاني للغات	التدريب المهني
15	تايلوس للتنمية البشرية	التدريب المهني
16	آفاق لتنمية الموارد البشرية	التدريب المهني
17	مركز بروكلاود للتدريب	التدريب المهني
18	أكاديمية الخليج للطيران	التدريب المهني
19	معهد المعلم	التدريب المهني
20	مركز أوريجين للتدريب	التدريب المهني
21	المشرق للتدريب	التدريب المهني
22	أيميك للتدريب	التدريب المهني
23	جولدن ترست للتدريب و الاستشارات	التدريب المهني
24	أكاديمية دلمون للكمبيوتر والعلوم الإدارية	التدريب المهني
25	المركز الأمريكي للثقافة والتعليم	التدريب المهني
26	مركز أكسس للتدريب	التدريب المهني
27	مركز ذا ناين للتدريب	التدريب المهني
28	معهد لوجك للتدريب وتنمية الموارد البشرية	التدريب المهني

تسكين المؤهلات الوطنية

جدول رقم 2: المؤهلات الوطنية التي تم تسكينها على الإطار الوطني للمؤهلات حسب المستوى

#	المستوى	اسم المؤهل	المؤسسة
1	1	دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (A) برنامج التأسيس (1)	المركز البريطاني للغات
2		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (A) برنامج التأسيس (2)	المركز البريطاني للغات
3		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (A)	المركز البريطاني للغات
4		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (B)	المركز البريطاني للغات
5		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (C) الجزء الأول	المركز البريطاني للغات
6		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: مستوى المبتدئين (C) الجزء الثاني	المركز البريطاني للغات
7	2	دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1A)	المركز البريطاني للغات
8		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1B)	المركز البريطاني للغات
9		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1C)	المركز البريطاني للغات
10		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى الأول 1D)	المركز البريطاني للغات
11	3	المؤهل المهني في السلامة من الحريق	مركز السلامة للتدريب والاستشارة
12		المؤهل الأساسي في الصحة والسلامة	مركز السلامة للتدريب والاستشارة
13		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى ما قبل المتوسط 2A)	المركز البريطاني للغات
14		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى ما قبل المتوسط 2B)	المركز البريطاني للغات
15		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى ما قبل المتوسط 2C)	المركز البريطاني للغات
16		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين (المستوى ما قبل المتوسط 2D)	المركز البريطاني للغات
17		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: المستوى المتوسط (3A)	المركز البريطاني للغات
18	4	مؤهل مهني في الإدارة المكتبية (مستوى 4)	تايلوس للتنمية والبشرية
19		مؤهل مهني في خدمة العملاء (مستوى 4)	تايلوس للتنمية والبشرية
20		المؤهل العام في الصحة والسلامة	مركز السلامة للتدريب والاستشارة
21		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: المستوى المتوسط (3B)	المركز البريطاني للغات

22	4	دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: المستوى المتوسط (3C)	المركز البريطاني للغات
23		دورة اللغة الإنجليزية العامة للبالغين: المستوى المتوسط (3D)	المركز البريطاني للغات
24		شهادة في البيع بالتجزئة - المستوى الرابع	جنتك للتدريب والتطوير
25	5	الشهادة الوطنية في إدارة المكاتب	معهد البحرين للتدريب
26		الشهادة المتقدمة في البيع بالتجزئة	جنتك للتدريب والتطوير
27	6	الدبلوم في تقنية المعلومات الاتصالات	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
28		الشهادة في التدريس والتعلم الجامعي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
29		دبلوما في إدارة الأعمال	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
30		الدبلوم في اللوجستيات والمواصلات	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
31		الدبلوم في التصميم المرئي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
32		الدبلوما الوطنية في إدارة الموارد البشرية	معهد البحرين للتدريب
33		الدبلوما الوطنية في إدارة المخازن	معهد البحرين للتدريب
34		الدبلوما الوطنية في إدارة المشتريات وسلسلة التوريد	معهد البحرين للتدريب
35		الدبلوما الوطنية في المهارات الإشرافية	معهد البحرين للتدريب
36		الدبلوما الوطنية في صيانة الأجهزة الطبية	معهد البحرين للتدريب
37		الدبلوما الوطنية في الصيرفة الإسلامية والتمويل	معهد البحرين للتدريب
38		الدبلوما الوطنية في ممارسة التعليم والتدريب	معهد البحرين للتدريب
39		الدبلوم الوطني في إدارة الأعمال (المحاسبة)	معهد البحرين للتدريب
40		الدبلوما الوطنية في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي: الإدارة المكتبية)	معهد البحرين للتدريب
41		الدبلوما الوطنية في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي الموارد البشرية)	معهد البحرين للتدريب
42		مؤهل مهني في مهارات الإدارة المستوى السادس	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
43		مؤهل مهني في التسويق المستوى السادس	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
44		الدبلوما الوطنية في العمليات الكيميائية والصيانة	معهد البحرين للتدريب
45		الدبلوما الوطنية في إدارة المختبرات	معهد البحرين للتدريب

46	7	درجة مشارك في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الميكانيكية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
47		درجة مشارك في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الإلكترونية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
48		درجة مشارك في الإعلام الإلكتروني	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
49		الدبلوم الوطني العالي في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي المحاسبة)	معهد البحرين للتدريب
50		الدبلوم الوطني العالي في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي الإدارة)	معهد البحرين للتدريب
51		الدبلوم الوطني العالي في إدارة الأعمال (التخصص الفرعي الموارد البشرية)	معهد البحرين للتدريب
52		الدبلوم الوطني العالي في الهندسة الكيميائية	معهد البحرين للتدريب
53		درجة مشارك في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الكهربائية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
54		مؤهل احترافي في الدراسات التأمينية المتقدمة– مستوى 7	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
55		مؤهل احترافي في التحول الرقمي - مستوى 7	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
56		مؤهل احترافي في ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا – مستوى 7	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
57	8	بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية	الجامعة الأهلية
58		البكالوريوس في علم الحاسوب	جامعة البحرين
59		بكالوريوس التمريض	جامعة البحرين
60		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص تصميم الشبكات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
61		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص البرمجة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
62		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص نظم قواعد البيانات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
63		البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص إدارة نظم المعلومات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
64		البكالوريوس في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
65		بكالوريوس إدارة الأعمال في الدراسات المالية والمصرفية	الجامعة الملكية للبنات
66		بكالوريوس إدارة الأعمال في إدارة الأعمال الدولية	الجامعة الملكية للبنات
67		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص التسويق)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
68		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص الإدارة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
69		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص المحاسبة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)

70	8	البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص الأعمال المصرفية والمالية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
71		البكالوريوس في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الإلكترونية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
72		البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص إدارة الموارد البشرية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
73		بكالوريوس في نظم المعلومات	جامعة البحرين
74		بكالوريوس في هندسة الحاسوب	جامعة البحرين
75		درجة البكالوريوس في الإدارة والتسويق	الجامعة الأهلية
76		درجة البكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية	الجامعة الأهلية
77		درجة البكالوريوس في الإقتصاد والمال	الجامعة الأهلية
78		بكالوريوس العلوم في التمريض – برنامج التجسير	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
79		بكالوريوس إدارة الأعمال في الموارد البشرية	الجامعة الملكية للبنات
80		بكالوريوس القانون	الجامعة الملكية للبنات
81		درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية	الجامعة الأهلية
82		درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات	الجامعة الأهلية
83		البكالوريوس في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الميكانيكية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
84		البكالوريوس في الإعلام الإلكتروني	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
85		درجة البكالوريوس في أنظمة الوسائط المتعددة	الجامعة الأهلية
86		درجة البكالوريوس في هندسة الحاسب الآلي والاتصالات	الجامعة الأهلية
87		درجة البكالوريوس في هندسة الهاتف الجوال والشبكات	الجامعة الأهلية
88		بكالوريوس علوم الحياة	جامعة البحرين
89		بكالوريوس إدارة الأعمال	جامعة البحرين
90		بكالوريوس إدارة الأعمال - محاسبة	جامعة البحرين
91		بكالوريوس إدارة الأعمال– اقتصاد	جامعة البحرين
92		بكالوريوس إدارة الأعمال– تمويل	جامعة البحرين
93		بكالوريوس إدارة الأعمال– إدارة أعمال دولية	جامعة البحرين

94		بكالوريوس إدارة الأعمال - تسويق	جامعة البحرين
95		بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية	جامعة البحرين
96		بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - محاسبة	جامعة البحرين
97		بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - اقتصاد	جامعة البحرين
98		بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - إدارة أعمال دولية	جامعة البحرين
99		بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - إدارة	جامعة البحرين
100		بكالوريوس الأعمال المصرفية والمالية - تسويق	جامعة البحرين
101		بكالوريوس المحاسبة	جامعة البحرين
102		بكالوريوس المحاسبة - اقتصاد	جامعة البحرين
103		بكالوريوس المحاسبة - تمويل	جامعة البحرين
104		بكالوريوس المحاسبة - إدارة	جامعة البحرين
105	8	بكالوريوس المحاسبة - إدارة أعمال دولية	جامعة البحرين
106		بكالوريوس المحاسبة - تسويق	جامعة البحرين
107		بكالوريوس التسويق	جامعة البحرين
108		بكالوريوس التسويق - محاسبة	جامعة البحرين
109		بكالوريوس التسويق - اقتصاد	جامعة البحرين
110		بكالوريوس التسويق - تمويل	جامعة البحرين
111		بكالوريوس التسويق - إدارة أعمال دولية	جامعة البحرين
112		بكالوريوس التسويق - إدارة	جامعة البحرين
113		البكالوريوس في إدارة اللوجستيات العالمية	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
114		البكالوريوس في التصميم المرئي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
115		بكالوريوس في الحقوق	جامعة العلوم التطبيقية
116		بكالوريوس في إدارة الأعمال	جامعة العلوم التطبيقية
117		البكالوريوس في المحاسبة	جامعة العلوم التطبيقية

118		بكالوريوس إدارة الأعمال	جامعة المملكة
119		بكالوريوس الفنون في تصميم الأزياء	الجامعة الملكية للبنات
120		بكالوريوس الفنون في التصميم الجرافيكي	الجامعة الملكية للبنات
121		بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي	الجامعة الملكية للبنات
122		البكالوريوس في تقنية الهندسة (تخصص الهندسة الكهربائية)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)
123	8	مؤهل احترافي في إدارة التأمين – مستوى 8	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
124		البكالوريوس في القانون	جامعة المملكة
125		البكالوريوس في العمارة	جامعة البحرين
126		البكالوريوس في الهندسة الكيميائية	جامعة البحرين
127		البكالوريوس في هندسة الأجهزة الدقيقة والتحكم	جامعة البحرين
128		بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية	جامعة البحرين
129		درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب	الجامعة الأهلية
130		ماجستير العلوم في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
131		الماجستير في إدارة الموارد البشرية	جامعة العلوم التطبيقية
132	9	درجة الماجستير في إدارة الأعمال	الجامعة الأهلية
133		الماجستير في إدارة الأعمال	جامعة العلوم التطبيقية
134		ماجستير الرسم والتصوير	الجامعة الملكية للبنات
135		ماجستير في إدارة التصميم	الجامعة الملكية للبنات
136		الدبلوم المتقدم في التمويل الإسلامي (المؤهل الاحترافي المستوى 9)	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية

إسناد المؤهلات الأجنبية

جدول رقم 3: المؤهلات الأجنبية التي تم إسنادها للإطار الوطني للمؤهلات

#	المستوى	اسم المؤهل	الجهة المانحة للمؤهل	المؤسسة المقدمة للمؤهل
1	4	مؤهل مهني في الصحة والسلامة في مكان العمل (المستوى 2 - RQF)	هايفيلد الجهة المانحة للامتثال (HABC) – المملكة المتحدة	براذرز للتدريب والتطوير مركز السلامة للتدريب والاستشارات
2		مؤهل مهني في سلامة الأغذية في التموين (المستوى 2 - RQF)	هايفيلد الجهة المانحة للامتثال (HABC) – المملكة المتحدة	مركز ذا ناين للتدريب
3		شهادة اختبار التأمين التأسيسي (المستوى الثاني)	معهد التأمين القانوني (CII) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية مركز ريسورسيس للتدريب
4	5	شهادة تأسيسية في ممارسة إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية(CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد البحرين للتدريب معهد فكتوري للتدريب والتطوير
5		دبلوم تأسيسي في ممارسة إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية(CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد البحرين للتدريب معهد فكتوري للتدريب والتطوير
6		شهادة تأسيسية في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية(CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد فكتوري للتدريب والتطوير
7		دبلوم تأسيسي في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية(CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد فكتوري للتدريب والتطوير
8		المؤهل المهني في الصحة والسلامة في مكان العمل (المستوى 3 - RQF)	هايفيلد الجهة المانحة للامتثال (HABC) – المملكة المتحدة	براذرز للتدريب والتطوير
9		المؤهل المهني في سلامة الأغذية في التموين (المستوى 3 - RQF)	هايفيلد الجهة المانحة للامتثال (HABC) – المملكة المتحدة	مركز السلامة للتدريب والاستشارات
10		شهادة معهد التأمين القانوني في التأمين (المستوى الثالث)	معهد التأمين القانوني (CII) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
11	6	الدبلوما في التأمين (المستوى الرابع)	معهد التأمين القانوني (CII) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية مركز ريسورسيس للتدريب مركز اوسيس للتدريب

12	7	شهادة متوسطة في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد فكتوري للتدريب والتطوير
13		دبلوم متوسط في التعلم والتطوير	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد فكتوري للتدريب والتطوير
14		شهادة متوسطة في إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد فكتوري للتدريب والتطوير
15		دبلوم متوسط في إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية معهد فكتوري للتدريب والتطوير معهد البحرين للتدريب
16		الدبلوم في التمويل الإسلامي	جامعة بانغور– المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
17	9	ماجستير العلوم في الإدارة الهندسية	جامعة جورج واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية	الجامعة الأهلية
18		محاسب قانوني معتمد – المستوى الاحترافي	جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية أرنست اند يونغ
19		ماجستير العلوم في إدارة الرعاية الصحية	الجامعة الوطنية في إيرلندا	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
20		ماجستير العلوم في الجودة والسلامة في إدارة الرعاية الصحية	الجامعة الوطنية في إيرلندا	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية
21		دبلوما متقدمة في تنمية الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
22		دبلوما متقدمة في إدارة الموارد البشرية	المعهد القانوني للأفراد والتنمية (CIPD) – المملكة المتحدة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
23	10	الدكتوراه في تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب الآلي	جامعة برونيل - المملكة المتحدة	الجامعة الأهلية
24		الدكتوراه في الإدارة	جامعة برونيل - المملكة المتحدة	الجامعة الأهلية

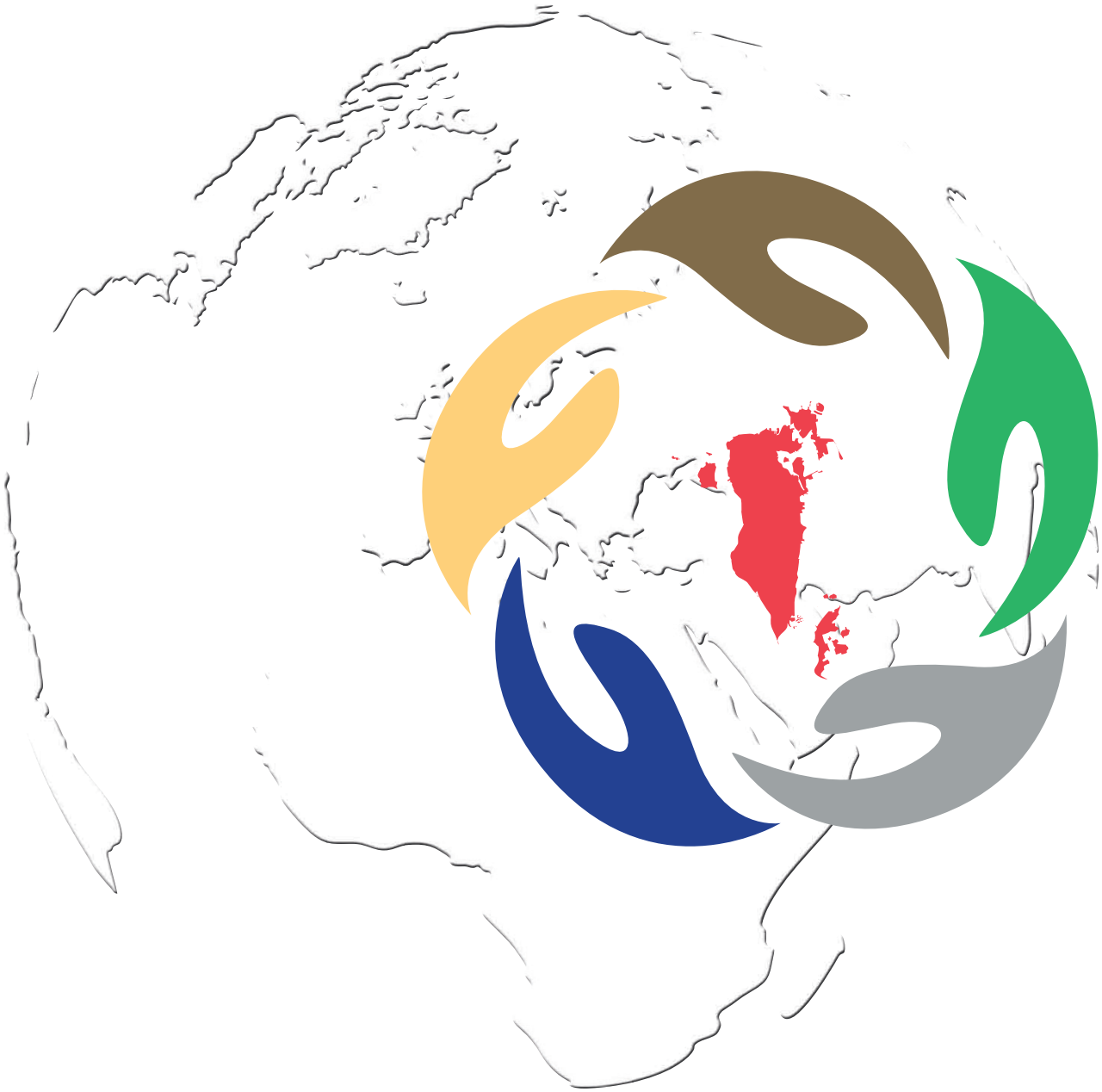

www.bqa.gov.bh